

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الذي أنزل القرآن هدىً ونوراً للمؤمنين، وجعله فرقاناً بين الحق والباطل، ثم الصلاة والسلام على سيد ولد آدم أجمعين الداعي إلى الحق، والهادي إلى الصراط المستبين، ورضي الله عن صحابته الكرام الطيبين، وأئمة الإسلام والهدى من سلفنا الصالحين.

أما بعد:

فقد نشر مفتي الديار المصرية فضيلة المفتي الدكتور شوقي علام مقالاً في مجلة الأزهر عدد شوال ١٤٣٩ هـ، عنون فضيلته لهذا المقال بقوله: (تفكيك الفكر المتطرف)، وما من شك أن كل مسلم يعرف حقيقة الإسلام فهو يكره التطرف، بل ويقاومه بالعلم والحجة إن كان من ذوي العلم وأهلّه، بل حتى العوام يقاومون كثيراً من هذه الأفكار المتطرفة بفطرتهم الإسلامية وعاطفتهم الإيمانية.

وقد رأيت في المقال أشياء تحتاج إلى إيضاح وبيان، وأشياء لم يوفق فضيلة المفتي فيها من الناحية العلمية، فأحببت أن أبين ذلك على سبيل الاختصار إظهاراً للحق وإحقاقاً له، وسميت هذا البيان **(التعرّف إلى ما نسب للسلفيين من التطرف مناقشة علمية بادب ورزانة لفضيلة مفتي الكنتاة)**.

وقد أثرت ألا أنقل عن أحد من العلماء الذين يعدّهم فضيلة المفتي من السلفيين إلا حيث يكون النقل حجة على فضيلة المفتي لا حجة لي، ولم أخالف هذا الشرط إلا في مواضع قليلة أو نادرة. وقد أثرت الاختصار ما استطعت إلى ذلك سبيلاً حرصاً على وقت القراء، ودفعاً للملل والسامة عنهم؛ ولأن القصد مع الاعتدال خير من الإسهاب مع الإخلال.

وقد اعتمدت في ردي - بعد طلب التوفيق من الله - على كتاب الله وما صحّ من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما كتبه العلماء في المواضع المردود عليها.

وقد كتبت هذا الرد نصّاً لله ولرسوله، ثم رغبة في بيان الحق لعامة الأمة ولفضيلة المفتي عساه أن يرجع عن قوله؛ إذ تبين له بالحجة والبرهان بطلانه، ويُقرُّ بأن قلمه نبا عن موضع الصواب والعدل، والرجوع إلى الحق مع كونه واجباً فهو خيرٌ وفضيلة أهل العلم هم أهلها لا سيما المتصدرون للإفتاء والتعليم منهم.

وقد أثرت الالتزام بالحق والعدل ما استطعت؛ لأن الحق والعدل رأسا كل فضيلة، كما أثرت الالتزام بالخلق والأدب، فالقلم عفيفٌ كلمه يقدر قيمة الكلمة ويضعها في الموضع اللائق بها بعيداً عن السب والشتم والتنقص للناس، فمثل هذه الخصال الذميمة محلها بين الرعاع والسوقة لا في ميادين العلم ومحاضره.

فضيلة المفتي وإن كان أخطأ - كما ظهر لي - فلا أنسى أنه مفتٍ لبلد من كبار بلاد المسلمين، فكنت حريصاً ألا أغمره أو ألمزه أو أتقدم إليه بشيء يشينه؛ حفاظاً على مكانته العلمية بين المسلمين، ولولا أن الحق قديم، وأن الله أخذ الميثاق على أهل العلم بالبيان والنصيحة ما كتبت في ذلك شيئاً.

ولو كانت المكانة العلمية تمنع من بيان أخطاء المنتسبين إلى العلم ما استدركت عائشة رضي الله عنها على كبار الصحابة وفي مقدمتهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حتى ألف الزركشي رحمه الله مؤلفاً كاملاً في ذلك.

ولو كان المنصب مانعاً للناس من بيان أخطاء من أخطأ من القضاة والمفتين وغيرهم لأبطلنا كثيراً من ردود العلماء وجهودهم في بيان أخطاء بعض رجال العلم والفتوى، وكم من فتوى صدرت عن رجال الإفتاء قديماً ترك العمل بها في هذه الأزمنة إما لخطأ وقع فيها أو لتغير الحال المُجيز لتغير الفتوى أو غير ذلك. ولعل فضيلة المفتي ممن ردّ فتاوى غيره من أهل الفتوى لمثل هذه الأسباب.

ثم لو كان منصب الإفتاء أو القضاء مانعاً من بيان خطأ المفتين أو القضاة لكنّا قائلين بعصمتهم وهو ما لا يرضاه عاقلٌ فضلاً عن مسلم، ولكن البيان الذي يكون تحت ظلال العلم والخلق لا يعيبه أحد من العقلاء فضلاً عن المسلمين.

وقد جاء الرد على فضيلة المفتي في ثمانية عشرة مسألة وهي:

المسألة الأولى: عنوان المقال.

المسألة الثانية: الخلاف الفقهي بين الفقهاء.

المسألة الثالثة: تلفيق السلفيين مذهباً لهم.

المسألة الرابعة: بعض اختيارات السلفيين المتشددة.

المسألة الخامسة: الأصول التي لا يجوز فيها الخلاف.

المسألة السادسة: الخلاف في الفروع العملية رحمة.

المسألة السابعة: الاستدلال بحديث ابن عمر رضي الله عنهما.

المسألة الثامنة: الكلام عن مقاصد الشريعة.

المسألة التاسعة: دلالة المفهوم.

المسألة العاشرة: بيان كلام الإمام النووي.

المسألة الحادية عشرة: الكلام على حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

المسألة الثانية عشرة: شروط الخلاف المعتبر.

المسألة الثالثة عشرة: الاحتجاج بحديث الشجة.

المسألة الرابعة عشرة: موقف السلفيين من المذاهب الأربعة.

المسألة الخامسة عشرة: **ادعاء** جهل السلفيين بأدوات الفهم والاستنباط.

المسألة السادسة عشرة: موقف فضيلة المفتي من أدوات الفهم والاستنباط.

المسألة السابعة عشر: **القول بوجوب** تقليد أحد المذاهب الأربعة.

المسألة الثامنة عشرة: مآل **منهج** السلفيين.

وإنني أرجو من الله أن يكون هذا البيان خالصاً لوجه الله تعالى موافقاً لهدي نبيه عليه الصلاة والسلام، كما أرجو الله تعالى أن يجد هذا البيان قبولاً لدى فضيلة المفتي وعموم المسلمين، فإن

كنت وُفقت فمن فضل الله ومنته، وإن كانت الأخرى فمني ومن الشيطان والله ورسوله منه بريئان.

والله من وراء القصد وهو حسبي ونعم الوكيل.

وكتب

تامر بن هادي

غداة الأحد: ١٣ محرم ١٤٤٠هـ.

المسألة الأولى: عنوان المقال.

التطرف أصبح مصطلحاً كثير التردد على ألسنة الناس سواء كانوا منتسبين إلى العلم أو إعلاميين أو عامة، والعادة جارية أن الأشياء التي تلوكها الألسنة كثيراً قد يحصل اضطراب في فهم معناها والمراد منها، بل قد يحصل لمعناها نوع غموض.

ولما كان التطرف من المصطلحات الخطيرة والمنتشرة في آن واحد كان من الواجب على فضيلة المفتي بيان معناه لغةً وشرعاً، وماذا أراد من هذا المصطلح؛ لأن الغموض في بيان معنى المصطلح الذي يدور المقال عليه يسبب اضطراباً في فهم المقال، ويفسح المجال للظنون والأوهام في تفسير المراد من كلام فضيلة المفتي، وهذا خطأ منهجي واضح، وهو أول ما شيء يؤخذ على فضيلة المفتي.

وعدم ضبط المصطلحات له مفاصد عظيمة منها:

١ - أن العلوم معانٍ يُعبر عنها بالألفاظ، فإذا انضبطت الألفاظ انضبط العلم وإذا اضطربت الألفاظ فسد العلم، فسلامة العلم بسلامة ألفاظه الدالة عليه، فأى مفسدة أعظم من فساد العلم الناشئ عن عدم ضبط مصطلحاته؟

٢ - عدم انضباط الألفاظ والمصطلحات يؤدي إلى الاختلاف والاضطراب في فهم العلم، وهو ما يسبب اختلافاً في الفهم بين أبناء الفن الواحد، وهذا الاختلاف ربما أدى بهم إلى تصويب الخطأ وتخطئة الصواب، وربما أفضى إلى وقوع المعاداة والتناحر بين أرباب العلوم، وأي فساد للعلم أكبر من هذا؟

٣ - الفهم الخاطئ للمصطلحات الشرعية يترتب عليه أن يصير الحق باطلاً والباطل حقاً، وهو ما يؤدي إلى تحريف الشريعة وتبديل أحكامها وانحراف عقائدها، والفهم الصحيح للمصطلحات الشرعية يؤدي إلى ظهور الحق وعلوه وثباته.

٤ - الفهم الخاطئ للمصطلحات الشرعية يؤدي إلى الانفصال عن السلف والمنهج السلفي؛ لأن السلف عبروا عن الكلمات القرآنية والنبوية بمعانٍ معينة وجاء من بعدهم فعبروا عن الكلمات نفسها بمعانٍ أخرى، فإذا نشأ الناس على التفسيرات المبتدعة للمصطلحات الشرعية بمعانيها الباطلة منعهم ذلك من فهم المعاني الصحيحة للمصطلحات الشرعية.

٥ - تشويه الإسلام وإفساد صورته النيرة المباركة أمام المسلمين وغير المسلمين.

فما تصنعه داعش من ذبح وقتل وحرق وتفجير وتدمير، وكذا ما تفعله أخواتها من الجماعات المتطرفة ناشئ عن المفهوم الخاطئ للجهاد ودار الإسلام ونحوها من المصطلحات الشرعية.

واستغلال أعداء الإسلام لهذه الأفعال لتشويه الإسلام والطعن فيه شهرته لا تحتاج إلى دليل، فوصف الإسلام بأنه دين الإرهاب والتطرف، ووصف الرسول صلى الله عليه وسلم بأنه جاء بالقتل والذبح لكل مخالفه ما هو إلا ثمرة للفهم الخاطئ لبعض المصطلحات الشرعية.

فالحفاظ على المصطلحات الشرعية بمعانيها السلفية حفاظاً على الإسلام في صورته الغضة النقية التي دعت الكثير من أعدائه إلى الدخول فيه لما اشتمل عليه من الحق والعدل والوسطية والكمال. (وقد فصلت هذه المسألة في كتابي: [المنحة الإلهية في ضبط المصطلحات العصرية])

فهذه بعض مفاصد عدم ضبط المصطلحات، والحديث عنها دون تحديدها، ففضيلة المفتي بذلك كتب كتابة أضرت بالعلم وأصوله، وهذا هو المأخذ الثاني عليه.

وفضيلة المفتي ترك القارئ يتصور للتطرف المعنى الذي يروق له؛ لأنه لم يحدد معناه، ولم يبين لنا من هم المتطرفون المتشددون المعنيون بمقاله، وهذا لا شك يسبب خللاً بين قراء فضيلة المفتي، ففضيلة المفتي كتب مقاله عائباً على المتشددين ما يسببوه في المجتمع من خلاف وتناحر بين أفراد بحسب تصوّره، فإذا به دون أن يشعر وضع بكتابته لبنة في صرح الافتراق والتناحر بين أفراد مجتمعه، وهذا هو المأخذ الثالث على فضيلة المفتي.

والآن فلننظر إلى ما كتبه فضيلة المفتي تحت هذا العنوان:

المسألة الثانية: الخلاف الفقهي بين الفقهاء.

قال فضيلة المفتي: " من أهم القضايا التي سببت انحرافاً عند أصحاب الفكر المتطرف في فهم نصوص الوحي واستنباط الأحكام الشرعية هي عدم مراعاتهم للخلاف الفقهي، ولا معرفة أسبابه وضوابطه، وكيفية التعامل معه".

وهذا الكلام يحتاج إلى وقفات منها:

١ - فضيلة المفتي لم يبين من أهم أصحاب الفكر المتطرف الذين يعنيه، وهذا خللٌ في بحثه كما مرّ.

٢ - فضيلة المفتي جعل عدم مراعاة الخلاف الفقهي لدى المتطرفين هو سبب تطرفهم، وفضيلة المفتي لم يبين لنا أي خلاف يقصد؟

٣ - فضيلة المفتي إما أن يقصد مراعاة أي خلاف وقع بين الفقهاء، أو يقصد مراعاة نوع معين من الخلاف.

فأما الأول فهو باطلٌ بالنص والإجماع الصحيح المعتبر، فليس كل خلاف وقع بين الفقهاء تجب مراعاته، وفضيلة المفتي صرح بذلك بعد، وأدلة ذلك كثيرة، أذكر منها نصاً وإجماعاً:

أما النص: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]

قال القرطبي: " (فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) أَي رَدُّوا ذَلِكَ الْحُكْمَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ أَوْ إِلَى رَسُولِهِ بِالسُّؤَالِ فِي حَيَاتِهِ، أَوْ بِالنَّظَرِ فِي سُنَّتِهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هَذَا قَوْلُ مُجَاهِدٍ وَالْأَعْمَشِ وَقَتَادَةَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ....

(ذَلِكَ خَيْرٌ) أَي رَدُّكُمْ مَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ خَيْرٌ مِنَ التَّنَازُعِ. (وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) أَي مَرَجِعًا". [تفسير القرطبي: ٢٦٣/٥ - ٢٦٤]

فإن الله سبحانه وتعالى أمرنا في هذه الآية ومثيلاتها أن نرد ما اختلفنا فيه إلى الكتاب والسنة، فالأصل هو ردُّ الخلاف إلى الكتاب والسنة، والغرض من ذلك درء الخلاف ومنعه؛ لأن ما شهد له الكتاب والسنة يُقبل وما لم يشهدا له يرد.

أما تصويب كل خلافٍ واعتباره فهو يُبقي الخلاف بين الناس كما هو، بل قد يزيد منه، وهذه مخالفة لأصول الإسلام والشرع.

وأما الإجماع:

ففي قول ابن قدامة: " ولا خلاف أن من خالف الكتاب والسنة حقيق بأن لا يقبل نهيه". [مختصر الإنصاف والشرح الكبير: ٢٧٨ / ١]

وعليه فليس كل خلاف يجب اعتباره كما دلَّ عليه الكتاب والإجماع، وفضيلة المفتي ينهج هذا النهج لأنه كتب مقالته في الرد على طائفة يراها مخالفة للحق والصواب، فهو لم يعتبر خلافها، ولكن مشكلة فضيلة المفتي أنه لم يبين لقرائه أي خلافٍ يقصد؟

أما إن كان فضيلة المفتي يقصد مراعاة نوع معين من الخلاف فهذا صحيح، والعلماء متفقون على ذلك، وهو أشار إلى ذلك في منتصف مقالته قائلاً: " وليس المقصود بذلك أن كل خلاف قد حدث في عصره أو بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى خلافاً معتبر، بل لا بد في كل رأي فقهي وحكم شرعي أن يكون قد استجمع شروطه وأركانه من العلم بالنصوص ومعرفة الأدلة والاطلاع على مصادر الأحكام ومعرفة كيفية تنزيلها على الواقع، وكل اجتهاد أو رأي لم يستجمع هذه الشروط لا يعتد به".

وهذا الكلام كان من الواجب على فضيلة المفتي ذكره في بداية مقاله، ولا يدع قارئه حائراً أي خلاف يقصد، أو يتركه ظاناً أن كل خلاف له اعتباره وهو خلاف الإجماع؛ لذلك ذكر فضيلة المفتي لهذا الكلام في هذا الموضع لا يعفيه من المؤاخذه.

وهذا الكلام الذي ذكره فضيلة المفتي في شروط الخلاف المعتبر كلامٌ جيّدٌ عند التنظير، ولكن المهم هو التطبيق، فهل أخذ فضيلة المفتي بهذا التععيد في مقاله أم خالفه؟ هذا ما سنراه في كلامه بعد إن شاء الله.

ثم قال فضيلة المفتي: " وأصبح اختلاف الفقهاء - وهو أحد محاسن الشريعة الغراء - سبباً عند هؤلاء المتشددین لرمي الناس بالبدعة والكفر".

مرة أخرى يكرر فضيلة المفتي المصطلحات بلا ضابط ولا تحديد، فالخلاف على الإطلاق ليس من محاسن الشريعة، وليس كل خلاف فقهي يعذر فيه صاحبه؛ لأن هناك خلافات في مسائل فقهية لا يعذر فيها صاحبها، بل يُرد عليه ويُبين خطؤه، ويحكم عليه بحسب ذلك الخطأ.

وإلا فلم ردّ فضيلة المفتي على مخالفه في عدد ركعات الصلاة التراويح، وحجاب المرأة، وحدود عورتها؟ أليس هذا خلافاً فقهيّاً؟ فهل فضيلة المفتي اعتبره وعذر مخالفه أم ردّ عليهم؟ بل إن العجيب أن فضيلة المفتي رماهم بالمتطرفين والمتشددين، وهذا نوعٌ من التفسير والتبديع لهم، فلا أدري هل شعر فضيلة المفتي بهذا التناقض أم لا؟!]

ثم يقال للدكتور لو قيل: إن الأصل هو ذم الخلاف والبعد عنه، فليس الخلاف المعتبر من محاسن الشريعة فضلاً عن غير المعتبر، لم يكن بعيداً.

قال الله تعالى: {شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ} [الشورى: ١٣]

قال النسفي: "{وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ} وَلَا تَخْتَلَفُوا فِي الدِّينِ. قال عليّ رضي الله عنه: لا تتفرقوا فالجماعة رحمة والفرقة عذاب". [تفسيره: ٣/٤٨٣]

فالأصل هو النهي عن الخلاف وذمه والبعد؛ لذلك قال ابن مسعود رضي الله عنه: "الخلاف شر. وفي رواية البيهقي: إني لأكره الخلاف. وللإمام أحمد من حديث أبي ذر مثل الأول". [فتح الباري: ٥٦٤/٢ - ٥٦٥]

والخلاف الواقع بين الفقهاء لا يخرج عن حالين:

الأولى: أن يختلف العلماء في مسألة يمكن معرفة الراجح فيها للمتأهل من أهل العلم، فإن ترجّح لديه أحد الأقوال وجب عليه الأخذ به مع بيان ضعف غيره، لا مراعاة الخلاف كما قال فضيلة المفتي.

قال الزركشي في ذكر شروط الخلاف المعتبر: " الثالث: أن يكون الجمع بين المذاهب ممكناً، فإن لم يكن كذلك فلا يُترك الراجح عند معتقده لمراعاة المرجوح؛ لأن ذلك عدول عما وجب عليه من إتباع ما غلب على ظنه، وهو لا يجوز قطعاً". [المنثور: ١٣١/٢ - ١٣٢]

الثانية: ألا يترجح لديه شيء، فيحكي الأقوال ويتوقف عن الترجيح لتكافؤ الأدلة لديه وهو مذهب أكثر العلماء، أو يتخير بينها عند البعض، والخلاف هنا معتبرٌ في نظر هذا الفقيه دون غيره؛ لأن غيره قد يقف على بعض الأدلة المرجحة لأحد الأقوال فيجب عليه العمل بما ترجح لديه، ولا شك أن حال الفقيه المتوقف في المسألة المختلف فيها دون حال الفقيه الذي ترجح لديه أحد الأقوال بالأدلة المعتبرة، وهو ما يعني أن الشريعة تسعى لحسم الخلاف لا اعتباره كما قال فضيلة المفتي.

قال الباقلاني عمّن تعادلت لديه الأدلة في مسألة ما: " وليس له تخير المستفتي والخصوم ولا الحكم في وقت بحكم، وفي وقت بحكم آخر، بل يلزم أحد القولين، وذكر أن هذا قول من حكاه عنه". [التحبير شرح التحرير: ٤١٣٦/٨]

فلو كان اختلاف الفقهاء - بهذا الإطلاق الذي ذكره فضيلة المفتي - من محاسن الشريعة فلما أوجب العلماء على الفقيه الجمع بين الأقوال المتعارضة أو ترجيح أحدها مع بذل وسعه في ذلك؟

ولما أوجب العلماء عليه أن يتوقف عند تكافؤ الأدلة أو يتخير أحد الأقوال لا أن يخير المستفتي؟

ولو كان اختلاف الفقهاء - بهذا الإطلاق الذي ذكره فضيلة المفتي - من محاسن الشريعة فلما سعى العلماء وبذلوا جهوداً مضنية في الجمع بين الأدلة وترجيح بعضها على بعض كما لا يخفى على فضيلة المفتي؟

أما قول فضيلة المفتي: (إن اختلاف الفقهاء صار سبباً لدى المتشددین لرمي الناس بالبدعة والكفر).

فيقال له:

١ - لا يُعلم من تقصد بالمتشددین لينظر هل هم كما قال فضيلته أم أنهم برآء مما قال؟ ولا أدري هل قصد فضيلة المفتي تعمية قصده على القارئ فهذا ضررٌ بقرائه وإخفاءٌ للحق؟ أو أنه لم يقصد ذلك بل وقع له اتفاقاً فيكون سقط في هوة الخطأ البحثي، وهي - للأسف - هوة بعيدة؟ فلفظ المتشددین: " لَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى شَخْصٍ مُعَيَّنٍ وَلَا مُقَالَةٍ مُعَيَّنَةٍ، فَلَا يُدْرَى مَنْ هُمْ هَؤُلَاءِ؟". [منهاج السنة النبوية: ٥٢٠/٢]

٢ - على فرض أن فضيلته يقصد بهم السلفيين الوهابيين اتباع ابن تيمية كما سبقه إلى هذا بعض الأساتذة والدعاة، فالجواب على هذا من وجوه:

الأول: رمي السلفيين بالتشدد والتطرف محض افتراء، فالسلفيون من أكثر الناس حرباً للتطرف والتشدد، ولا أدلّ على ذلك من كتبهم ورسائلهم المصنفة في بيان خطر التطرف والتشدد. وفتاواهم الكثيرة والمنشرة في العالم الإسلامي التي تحذر من التطرف والإرهاب، ورجوع الكثير من الشباب عن التطرف بسبب جهود هؤلاء العلماء.

الثاني: فضيلة المفتي لم يبيّن لقرائه ماذا يقصد بالتطرف لننظر هل السلفيون متطرفون أم لا؟ فإن كان فضيلة المفتي يعني بالتطرف: الإرهاب والقتل والتفجير فالسلفيون برآء من هذا بلا أدنى ريب، وقد بيّنت ذلك في كتابي (فتح العلي) فارجع إليه إن شئت.

وإن كان يقصد بالتطرف الغلو ومجاوزة الحد، وسيدكر فضيلة المفتي صوراً من غلو السلفيين كما يرى، وسنرى هل صدق فضيلة المفتي في وصفه لهم بذلك أم كان متشدداً في نقده لهم، بل ربما كان ظالماً؟

الثالث: قد رمى مخالفوك من الليبراليين كثيراً من علماء الأزهر - وعلى رأسهم شيخ الأزهر - بالتطرف والغلو كما هو معلوم لا يخفى عليك يا دكتور، فهذه بعض عناوين مقالاتهم في جريدة (المقال):

أ - (إلى شيخ الأزهر: هل يجوز طبخ إسلام بحيري بعد قتله)، أكبر وأول عنوان في الجريدة في الصفحة الأولى، بتاريخ: ١٧ جمادى الآخرة ١٤٣٦ هـ - الموافق: ٢٠١٥/٤/٦ م.

ب - (قبل أن نقرأ الفاتحة معاً على روح ثورة الرئيس السيسي الدينية)، مقال لإبراهيم عيسى في الصفحة الأولى من نفس العدد السابق.

ت - (المناظرة: الأزهر يخسر. هل معركة الأزهر مع البحيري إعلان لترسيخ مبادئ المراقبة الدينية)، نفس العدد السابق في الصفحة الثالثة.

ث - (ملخص رأي الأزهر ... كل الجرائم حلال طالما معنا نص. هل الأولوية للنص أم للعقل؟ لماذا لا يخجل الأزهر من احترامه لنصوص تدعو لاغتصاب الأطفال)

ج - (الشيخ الذي فقد ظله وبالمرة عقله). عنوان يُقصد به فضيلة المفتي علي جمعه المفتي الأسبق لمصر، وأفرد أحد كُتَّاب الجريدة مقالاً بالرد عليه في الصفحة الأولى من الجريدة (٢٠١٥/٥/٤) وصفه فيها بأقبح الأوصاف، وكال له أبشع الاتهامات على الطريقة الليبرالية.

فأقول للدكتور: هل تقبل هذه الاتهامات الليبرالية الآثمة للأزهر؟ ما أظن فضيلتك إلا رافضاً، وما أظنك إلا مدافعاً بأنها اتهامات لا دليل عليها إلا محض الافتراء والتأويل المتعسف. ومسلِك الليبراليين مع الأزهر مسلِك لا يرضاه منصف فضلاً عن مسلم، وما أظن فضيلتك إلا رافضاً له عائباً على سالكيه!!

فما كان جواباً لك على الليبراليين هو جوابٌ لنا على فضيلتك، بل جوابنا عليك أولى وأحق من الجواب على الليبراليين. ومن جرَّب مرارة الظلم لا يليق به أن يظلم غيره!!

٣ - أما دعوى فضيلتك أن السلفيين جعلوا اختلاف الفقهاء سبباً لرمي الناس بالبدعة والكفر، فهي مردودة من وجوه:

الأول: أين رمي المتشددون - إن كنت تقصد السلفيين - الناس بالبدعة والكفر لمجرد خلافٍ فقهي؟

وللأسف: إن ما يقوله فضيلة المفتي مجرد دعوى بلا بينة، وهذا لا يليق بأهل العلم وأهل الفتوى؛ لأنه: (لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ).

نريد من فضيلته برهاناً ودليلاً على ما ذكر، وإلا فالدعوى بلا برهان لا تستحق سماعها فضلاً عن الجواب عنها، ولولا اغترار الناس بهذا الكلام ما نظر المرء فيه حتى تصاحبه البيِّنات.

الثاني: من المعلوم لدى أهل العلم أن أقوال كل طائفة تُعلم بدراسة أقوال منظريها، لا بأقوال عامتها ودهمائها، "وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْقُلَ مَقَالََةً عَنْ طَائِفَةٍ فَلْيُسَمِّ الْقَائِلَ وَالنَّاقِلَ، وَإِلَّا فَكُلُّ أَحَدٍ يَفْدُرُ عَلَى الْكُذِبِ". [منهاج السنة: ٥١٨/٣]

قال الإمام أبو الحسن الأشعري: " فإنه لا بد لمن أراد معرفة الديانات والتميز بينها من معرفة المذاهب والمقالات، ورأيت الناس في حكاية ما يحكون من ذكر المقالات، ويصفون في النحل والديانات، من بين مقصر فيما يحكيه، وغالط فيما يذكره من قول مخالفه، ومن بين معتمد للكذب في الحكاية إرادة التشنيع على من يخالفه ومن بين تارك للتقصي في روايته لما يرويه من اختلاف المختلفين ومن بين من يضيف إلى قول مخالفه ما يظن أن الحجة تلزمهم به وليس هذا سبيل الربانيين ولا سبيل الفطناء المميزين". [مقالات الإسلاميين: ص ١]

فيجب على المتصدي لبيان مقالات الناس والرد عليها من العلم بها والعدل في الحكم عليها، كما قال شيخ الإسلام: " فَإِذَا كَانَ مَنْ يَفْضِي بَيْنَ النَّاسِ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَعْرَاضِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَالِماً عَادِلاً، كَانَ فِي النَّارِ، فَكَيْفَ بِمَنْ يَحْكُمُ فِي الْمِلَلِ، وَالْأَدْيَانِ، وَأُصُولِ الْإِيمَانِ، وَالْمَعَارِفِ الْإِلَهِيَّةِ، وَالْمَعَالِمِ الْكُلِّيَّةِ بِلاَ عِلْمٍ، وَلَا عَدْلٍ؟". [الجواب الصحيح: ١٠٦/١]

ويقول الحافظ ابن حجر: " إن الذي يتصدى لضبط الوقائع من الأقوال والأفعال والرجال فإنه يلزمه التحري في النقل، فلا يجزم إلا بما يتحققه، فلا يكتفي بالقول الشائع، ولا سيما إن ترتب على ذلك مفسدة من الطعن في حق أحد من أهل العلم والصلاح". [فقه الرد على المخالف: ص ٢٥٦]

ففضيلة المفتي نسب السلفيين إلى التبديع بل والتكفير بالخلاف الفقهي ولم يذكر نقلاً واحداً في ذلك، فلا دليل في هذا النقد فضلاً عن التحري، وهذا قد يدخل فضيلة المفتي فيمن شنع عليهم الأشعري بالغلط في حكاية الأقوال أو الكذب فيها، وهو - علم الله - ما لا أرضاه لفضيلته ولا أتمناه. ونقد بلا دليل يضيق معه العدل، فلا علم ولا عدل فكيف تُرجى السلامة والحالة هذه؟!

الثالث: قال شيخ الإسلام رحمه الله: " نَعَمْ مَنْ خَالَفَ الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ وَالسُّنَّةَ الْمُسْتَفِيزَةَ أَوْ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ خِلَافًا لَا يُعْذَرُ فِيهِ فَهَذَا يُعَامَلُ بِمَا يُعَامَلُ بِهِ أَهْلُ الْبِدْعِ ". [مجموع الفتاوى: ١٧٢/٢٤]

هذا هو الذي يبدع به السلفيون الخلاف للكتاب المستبين أو السنة المستفيضة أو إجماع السلف خلافاً لا يُعذر فيه المخالف، فأين تبديع السلفيين لغيرهم وتكفيرهم لهم بالخلاف الفقهي؟ أليس هذا افتراءٌ عليهم أو جهلاً بمذهبهم؟ ومن كان هذا حاله فليرح نفسه من تكلف الرد على غيره؛ لأنه يرد على أوهام وظنون اعتبرها أقوالاً وآراء!!

يقول شيخ الإسلام: " وَأَمَّا الْإِخْتِلَافُ فِي (الْأَحْكَامِ) فَأَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَنْضَبِطَ وَلَوْ كَانَ كُلُّمَا اخْتَلَفَ مُسْلِمَانِ فِي شَيْءٍ تَهَاجَرَا لَمْ يَبْقَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ عِصْمَةٌ وَلَا أُخُوَّةٌ، وَلَقَدْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَيِّدَا الْمُسْلِمِينَ يَتَنَازَعَانِ فِي أَشْيَاءَ لَا يَقْصِدَانِ إِلَّا الْخَيْرَ.

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَصْحَابِهِ يَوْمَ بَنِي قُرَيْظَةَ: {لَا يُصَلِّينَ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ} فَأَذَرَكْتُهُمُ الْعَصْرُ فِي الطَّرِيقِ فَقَالَ قَوْمٌ: لَا نُصَلِّي إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ وَفَاتَتْهُمْ الْعَصْرُ. وَقَالَ قَوْمٌ: لَمْ يَرُدْ مِنَّا تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ فَصَلُّوا فِي الطَّرِيقِ فَلَمْ يَعْزُ وَاحِدًا مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ. أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ. وَهَذَا وَإِنْ كَانَ فِي الْأَحْكَامِ فَمَا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْأُصُولِ الْمُهْمَةِ فَهُوَ مُلْحَقٌ بِالْأَحْكَامِ ". [مجموع الفتاوى: ١٧٣/٢٤ - ١٧٤]

وقال الشاطبي رحمه الله: " وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْفُرْقَ إِنَّمَا تَصِيرُ فِرْقًا بِخِلَافِهَا لِلْفُرْقَةِ النَّاجِيَةِ فِي مَعْنَى كُلِّيٍّ فِي الدِّينِ وَقَاعِدَةٍ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ، لَا فِي جُزْئِيٍّ مِنَ الْجُزْئِيَّاتِ، إِذِ الْجُزْئِيُّ وَالْفَرْعُ السَّادُّ لَا يَنْشَأُ عَنْهُ مُخَالَفَةٌ يَفْعُ بِسَبَبِهَا التَّفَرُّقُ شَيْعًا، وَإِنَّمَا يَنْشَأُ التَّفَرُّقُ عِنْدَ وُقُوعِ الْمُخَالَفَةِ فِي الْأُمُورِ الْكُلِّيَّةِ.... وَيَجْرِي مَجْرَى الْقَاعِدَةِ الْكُلِّيَّةِ كَثَرَةُ الْجُزْئِيَّاتِ ". [الاعتصام: ٧١٢/٢]

فالسلفيون لا يُبدعون إلا بالخلاف في أمر كلي أو جزئيات كثيرة، فالخلاف في المسائل الفقهية العملية الأصل أنه لا يُبدع بالخلاف فيها، بل هناك من المسائل العقدية ما لا يُبدعون بالخلاف فيها.

قال شيخ الإسلام: " وَتَنَازَعُوا فِي مَسَائِلَ عِلْمِيَّةٍ اِعْتِقَادِيَّةٍ كَسَمَاعِ الْمَيِّتِ صَوْتِ الْحَيِّ، وَتَعْذِيبِ الْمَيِّتِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ، وَرُؤْيَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَبَّهُ قَبْلَ الْمَوْتِ مَعَ بَقَاءِ الْجَمَاعَةِ وَالْأَلْفَةِ ". [مجموع الفتاوى: ١٢٣/١٩]

بل قال رحمه الله في رؤية الكفار ربهم في عرصات القيامة: " وَلَيْسَتْ هَذِهِ " الْمَسْأَلَةُ " فِيمَا عَلِمْتَ مِمَّا يُوجِبُ الْمُهَاجَرَةَ وَالْمَقَاطَعَةَ؛ فَإِنَّ الَّذِينَ تَكَلَّمُوا فِيهَا قَبْلَنَا عَامَّتُهُمْ أَهْلُ سُنَّةٍ وَاتِّبَاعٍ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهَا مَنْ لَمْ يَتَهَاجَرُوا وَيَتَقَاطَعُوا ". [السابق: ٥٠٢/٦]

الرابع: أن السلفيين يعيبون على من يبدع الناس ويضللهم في مسائل الاجتهاد، ويرون أن الأمر فيها واسع، وهذا واحد من أكبر فقهاهم المعاصرين:

يقول العلامة محمد صالح العثيمين: " وهذه جادة مذهب الإمام أحمد نفسه - رحمه الله - أنه يرى أن السلف إذا اختلفوا في شيء، وليس هناك نص فاصل قاطع، فإنه كله يكون جائزاً؛ لأنه - رحمه الله - يعظم كلام الصحابة ويحترمه، فيقول: إذا لم يكن هناك نص فاصل يمنع من أحد الأقوال فإن الأمر في هذا واسع.

ولا شك أن هذا الذي نحا إليه الإمام أحمد من أفضل ما يكون لجمع الأمة واتفاق كلمتها؛ لأن من الناس من يجعل الاختلاف في الرأي الذي يسوغ فيه الاجتهاد سبباً للفرقة والشتات، حتى إنه ليضل أخاه بأمر قد يكون فيه هو الضال، وهذا من المحنة التي انتشرت في هذا العصر على ما في هذا العصر من التفاؤل الطيب في هذه اليقظة من الشباب خاصة، فإنه ربما تفسد هذه اليقظة، وتعود إلى سبات عميق بسبب هذا التفرق، وأن كل واحد منهم إذا خالفه أخوه في مسألة اجتهادية ليس فيها نص قاطع ذهب ينفر عنه ويسبّه ويتكلم فيه، وهذه محنة أفرح من يفرح بها أعداء هذه اليقظة". [الشرح الممتع: ١٢٧/٥]

فأنت ترى معي كيف أنكر العلامة الفقيه ابن عثيمين على من يضل أخاه ويهجره في مسائل الاجتهاد؟ وكيف جعل هذا الفعل من أسباب ضعف الأمة وضياح قوتها؟ وهناك فرق بين مسائل الاجتهاد ومسائل الخلاف ما أظنه يخفى على أحد من عامة أهل العلم فضلاً عن أهل الفتوى، وسيأتي إن شاء الله، ثم بعد هذا يزعم فضيلة المفتي أن السلفيين يبدعون بل ويكفرون بالمسائل التي اختلف فيها الفقهاء، فلا أدري من أين أتى فضيلته بهذه الدعوى؟!

الخامس: قال الشيخ أحمد الصاوي في حاشيته على الجلالين: " وَلَا يَجُوزُ تَقْلِيدُ مَا عَدَا الْمَذَاهِبَ الْأَرْبَعَةَ، وَلَوْ وَافَقَ قَوْلَ الصَّحَابَةِ وَالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَالْآيَةِ، فَالْخَارِجُ عَنِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ ضَالٌّ مُضِلٌّ، وَرُبَّمَا أَذَاهُ ذَلِكَ لِلْكَفْرِ ؛ لِأَنَّ الْأَخْذَ بِظَوَاهِرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ أُصُولِ الْكُفْرِ. انْتَهَى مِنْهُ بِلَفْظِهِ". [أضواء البيان: ٤٣٧/٧]

فانظر - أيها المُنصف - كيف جعل الصاوي (الموسوم بإمام المالكية شيخ المشايخ الأزهرية) الخلاف الفقهي للأئمة الأربعة ضلال بل ومؤدٍ للكفر؟ هل يعلم أحدٌ سلفياً قال هذا الكلام؟ فهذا تبديع وتكفير بالخلاف الفقهي، وما أظن فضيلة المفتي يرمي صاحبه بالتشدد والتطرف بل يلتمس له الأعذار، فلماذا نلتمس الأعذار لمن لا عذر له ونشنع على من لا ذنب له؟

" قال الحصفكي وهو من أشهر المؤلفين الأحناف في الفقه الحنفي: وفيها - أي في الأشباه - إذا سلطنا عن مذهبنا ومذهب مخالفنا قلنا وجوباً: مذهبنا صواب يحتمل الخطأ، ومذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب. وإذا سلطنا عن معتقدنا ومعتقد خصومنا قلنا: وجوباً الحق ما نحن عليه، والباطل ما عليه خصومنا....

ونسب إلى أبي الحسن الكرخي الحنفي أنه قال: كل آية تخالف ما عليه أصحابنا فهي مؤولة أو منسوخة، وكل حديث كذلك فهو مؤول أو منسوخ. وقال إمام الحرمين الجويني الشافعي: نحن ندعي أن يجب على كافة العققلين وعامة المسلمين شرقاً وغرباً بعداً وقرباً انتحال مذهب الشافعي، ويجب على العوام الطغام والجهال الأندال أيضاً انتحال مذهب بحيث لا يبيغون عنه حولا ولا يريدون به بدلاً". [إرشاد النقاد: ١٧/١]

فماذا يقول المُنصف في مثل هذا التشدد مع المخالف في مسائل فقهية؟ وماذا يقول في كتاب (مغيث الخلق) لإمام الحرمين الجويني الذي عاب فيه مذهب الأحناف في الصلاة وشنع عليه تشنيعاً شديداً؟ أليست هذه الصور وأمثالها هي الخليفة بأوصاف فضيلة المفتي؟ أليس هؤلاء أولى بوصف التشدد والتطرف مع مخالفهم في المسائل الفقهية من السلفيين؟

ولا يدفع مدافع بأن هذه المواقف قديمة ولم يُعد لها وجود لدى الفقهاء المعاصرين، فالكوثري شديد التعصب للمذهب الحنفي، ولاذع في انتقاده لمخالفيه، بل قد يبدعهم ويكفرهم، وما أظن ذلك خافيًا على مَنْ لهم اشغالٌ بالعلم والفتيا!!

السادس: السلفيون يلتزمون الأعذار للأئمة عندما تخالف أقوالهم الدليل الصحيح أو الإجماع الثابت، فيردون قولهم معذرين لهم حافظين لمكانتهم.

قال شيخ الإسلام: " فَيَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ - بَعْدَ مَوَالَاةِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَوَالَاةُ الْمُؤْمِنِينَ كَمَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ خُصُوصًا الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ الَّذِينَ جَعَلَهُمُ اللَّهُ بِمَنْزِلَةِ النُّجُومِ يُهْتَدَى بِهِمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ. وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هِدَايَتِهِمْ وَدِرَائَتِهِمْ.

إِذْ كُلُّ أُمَّةٍ - قَبْلَ مَبْعَثِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَعَلِمَتْهَا شِرَارُهَا إِلَّا الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّ عُلَمَاءَهُمْ خِيَارُهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ خُلَفَاءُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أُمَّتِهِ، وَالْمَحْيُونَ لِمَا مَاتَ مِنْ سُنَّتِهِ بِهِمْ قَامَ الْكِتَابُ، وَبِهِ قَامُوا، وَبِهِمْ نَطَقَ الْكِتَابُ وَبِهِ نَطَقُوا.

وَلْيَعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ - الْمَقْبُولِينَ عِنْدَ الْأُمَّةِ قَبُولًا عَامًّا - يَتَعَمَّدُ مُخَالَفَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَيْءٍ مِنْ سُنَّتِهِ؛ دَقِيقٍ وَلَا جَلِيلٍ...

وَلَكِنْ إِذَا وُجِدَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ قَوْلٌ قَدْ جَاءَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ بِخِلَافِهِ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ عُذْرٍ فِي تَرْكِهِ. وَجَمِيعُ الْأَعْدَارِ ثَلَاثَةٌ أَصْنَافٍ:

أَحَدُهَا: عَدَمُ اغْتِقَادِهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَهُ.

وَالثَّانِي: عَدَمُ اغْتِقَادِهِ إِرَادَةَ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ بِذَلِكَ الْقَوْلِ.

وَالثَّالِثُ: اغْتِقَادُهُ أَنَّ ذَلِكَ الْحُكْمَ مَنْسُوخٌ ". [رفع الملام: ٨ - ٩]

وقال رحمه الله: " وَلِهَذَا وَجِبَ بَيَانُ حَالِ مَنْ يَغْلُطُ فِي الْحَدِيثِ وَالرَّوَايَةِ وَمَنْ يَغْلُطُ فِي الرَّأْيِ وَالْفُتْيَا وَمَنْ يَغْلُطُ فِي الزُّهْدِ وَالْعِبَادَةِ؛ وَإِنْ كَانَ الْمُخْطِئُ الْمُجْتَهِدُ مَغْفُورًا لَهُ خَطُؤُهُ وَهُوَ مَأْجُورٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ. فَبَيَانُ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَاجِبٌ؛ وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ مُخَالَفَةٌ لِقَوْلِهِ وَعَمَلِهِ.

وَمَنْ عُلِمَ مِنْهُ الْاجْتِهَادُ السَّائِغُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُذَكَّرَ عَلَى وَجْهِ الذَّمِّ وَالتَّائِيهِ لَهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ غَفَرَ لَهُ خَطَأَهُ؛ بَلْ يَجِبُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيمَانِ وَالتَّقْوَى مَوَالَاةُ وَمَحَبَّةُ وَالْقِيَامُ بِمَا أَوْجَبَ اللَّهُ مِنْ حُقُوقِهِ: مِنْ تَنَاءٍ وَدُعَاءٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ ". [مجموع الفتاوى: ٢٣٤/٢٨]

فهذا منهج السلفيين:

- قبول الخلاف السائغ، بل والعمل به وحث الناس على ذلك، كصيغ الأذان والاستفتاح وغيرها.

- لا يُبدعون ولا يفسقون بالخلاف الفقهي الواقع بين أئمة السلف والعلماء المعتمدين، وإن كانوا يرجحون ويصححون أحد الأقوال متى أمكن ذلك، مع الاعتذار للعلماء والأئمة في مخالفة الحق.

- يبدعون ويضللون مَنْ خالف الكتاب المستبين والسنة المستفيضة والإجماع المعلوم خلافًا لا يُعذر فيه.

- يرون التبديع والتفسيق والتكفير ليس بالأمر الهين ولا يتصدى له إلا العلماء الثقاة، ومع هذا لا يُقبل قولهم إلا بالدليل البين الواضح. وَمَنْ عرف عنهم خلاف ذلك فليدلل عليه إن استطاع!!

فليسوا مُبدعين لمخالفهم ولا مُكفرين على الإطلاق كما يوهمه كلام فضيلة المفتي، بل السلفيون أهل علم وعدل وأهل رحمة وفضل، ولكن فضيلة المفتي نسب إليهم ما لا يقولون به، ولا أدري أبقيد كان ذلك أم بغير قصد؟!

المسألة الثالثة: تلفيق السلفيين مذهباً لهم.

ثم قال فضيلة المفتي: " ثم صار لهؤلاء القوم اختيارات فقهية خاصة بهم، فقد أسسوا مذهباً جديداً ملفقاً من اختياراتهم، ولم يقف الأمر عند هذا الحد لكنهم بدءوا برمي من يقول بضد تلك الاختيارات إما بالكفر وإما بالفسق أو بالبدعة أو بالجهل أو بمخالفة الدليل إلى آخر تلك الدعاوى والأوصاف التي ينالون بها من مخالفهم بغرض تشويه صورتهم أمام الناس، ولم يكتفوا بتوجيه تلك السهام الآثمة إلى علماء هذا العصر ممن يختلفون معهم، بل جعلوا علماء الأمة السابقين وأئمتها المجتهدين في مرمى تلك السهام، وأصبحوا يحاكمونهم في عقائدهم واختياراتهم، وينعتونهم بالضلال والوقوع في البدع، كل ذلك بجهل شديد وتعصبٍ بغضبٍ".

وهذا الكلام فيه نظر من وجوه:

الوجه الأول: أين هذه الاختيارات الفقهية الخاصة بالسلفيين أو المتشددين كما يسميهم فضيلة المفتي؟ وهل هذه الاختيارات من ابتداعهم أم لهم فيها سلف؟ وهل تشهد أدلة الشريعة لها أم أنهم بنوها على جهلهم بالشرع وشبَّههم للشدة؟ ومثل هذه الإجمالات لا تليق في موضع يجب فيه البيان!!

وهذا إمام أهل السنة قاطبة بلا مدافعة الإمام أحمد بن حنبل ماذا قال؟ " قال الميموني قال لي أحمد: يا أبا الحسن إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام". [سير أعلام النبلاء: ٢٩٦/١١]

يقول شيخ الإسلام رحمه الله: وكل قول ينفرد به المتأخر عن المتقدمين ولم يسبقه إليه أحد منهم فإنه يكون خطأ". [مجموع الفتاوى: ٢٩١/٢١]

وقال رحمه الله عن نفسه أنه: " لم يقل قط في مسألة إلا بقول سبقه إليه العلماء فإن كان قد يخطر له ويتوجه له فلا يقوله وينصره إلا إذا عرف أنه قد قاله بعض العلماء، كما قال الإمام أحمد: (إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام).

فمن كان يسلك هذا المسلك كيف يقول قولاً يخرق به إجماع المسلمين؟ وهو لا يقول إلا ما سبقه إليه علماء المسلمين. فهل يتصور أن يكون الإجماع واقعاً في موارد النزاع؟ ولكن من لم يعرف أقوال العلماء قد يظن الإجماع من عدم علمه النزاع وهو مخطئ في هذا الظن لا مصيب، ومن علم حجة على من لم يعلم، والمثبت مقدم على النافي". [الرد على الأحنائي: ١٩٥/١]

فهذه أصول السلفيين وتقريراتهم: لا يقولون بقول إلا ولهم فيه إمام، ويعدون كل قول انفرد به المتأخر عن المتقدمين خطأ، وشيخ الإسلام يشهد على نفسه أنه ما قال قولاً إلا وله فيه سلف.

وعليه فالسلفيون لم ينفردوا ببعض الأقوال عن المتقدمين فضلاً أن يكونوا أسسوا مذهباً جديداً من اختيارات ابتدعوها.

فإن كان فضيلة المفتي يقصد أن مذهب السلفيين الجديد لهم فيه أقوال لم يسبقوا إليها فهذا قولٌ غير صحيح ولا حجة معه عليه ولا برهان، ولعل الحامل له على ذلك جهله بأقوال السلفيين.

وإن كان فضيلة المفتي يقصد أن السلفيين اختاروا من أقوال العلماء في كل مسألة قولاً قالوا به، فلا يخلو اختيار السلفيين من حالتين:

الحالة الأولى: أن يكونوا اختاروا هذا القول بمحض التشهي والهوى، وهذا محض افتراء عليهم، لا سيما أنه لا بينة عليه إلا مجرد الدعوى، وهذه كتب السلفيين طافحة بذكر الأدلة على كل قولٍ يقولونه، وهذه أصولهم تعجُّ بوجوب اتباع الدليل، وحرمة الفتوى بلا حجة أو دليل، بل إن السلفيين لشدة تحريمهم للدليل وإلحاحهم على حرمة الفتوى بلا دليل من الكتاب والسنة رُموا بعدم احترام الأئمة والتنقص منهم، وما أظن هذا يخفى على فضيلة المفتي أو يحتاج إلى تدليل فهو كالشمس في رائعة النهار المنير.

قال شيخ الإسلام: " وَمِمَّا يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يُنْكَرَ عَلَى النَّاسِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُنْكَرَ إِلَّا بِحُجَّةٍ وَبَيَانٍ، إِذْ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُلْزِمَ أَحَدًا بِشَيْءٍ وَلَا يَحْظُرَ عَلَى أَحَدٍ شَيْئًا بِلا حُجَّةٍ.....

فَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ كَائِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يُبْطِلَ قَوْلًا أَوْ يُحَرِّمَ فِعْلاً إِلَّا بِسُلْطَانِ الْحُجَّةِ، وَإِلَّا كَانَ مِمَّنْ قَالَ اللَّهُ فِيهِ: {إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُمْ بِبَالِغِيهِ} وَقَالَ فِيهِ: {الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كِبْرٌ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُنْكَبِرٍ جَبَّارٍ} ". [مجموع الفتاوى: ٢٤٥/٣]

فالسلفيون لا يختارون قولاً إلا بدليل وحجة، أما الاختيار بمجرد التشهي فحرام بالإجماع، فإن كنت تعلم عنهم قولاً اختاروه بلا حجة بل بمجرد التشهي فاذكره لنا نشكر، والسؤال قائم باقٍ ما بقينا أحياء بل ما بقيت الدنيا، وإن كنت لا تعلم للسلفيين قولاً قالوه بمجرد التشهي فقد رميتهم - إن كنت تقصد هذا - بإحدى الكُبر بلا بينة، وهو ما أرضاه لفضيلتك!!

الحالة الثانية: أن يختاروا من بين الأقوال في المسألة ما يشهد له الدليل، فساعتها لا غضاضة عليهم بالإجماع؛ لأن العالم إذا أخذ بما ترجح لديه من الأقوال بعد استفراغ الوسع فهو مأجورٌ على كل حال إما أجر واحد أو أجران، ومن كان كذلك فلا لوم عليه باتفاق أهل العلم، وعليه فلا يحق لفضيلة المفتي ولا لغيره أن يعيب عليهم هذا، إلا أن يجيز فضيلة المفتي لنفسه الخروج عن الإجماع الصحيح شرعاً وعقلاً!!

الوجه الثاني: ادَّعى فضيلة المفتي أن السلفيين أسسوا مذهباً جديداً ملففاً من اختياراتهم، والمذهب الملقق هو أن يأخذ من كل مذهب قولاً في مسألة ما، ثم يتكلم فيها بمجموع تلك الأقوال فسي هذه المسألة، فالمُلَقَّق لم يلتزم مذهباً معيناً في كلامه وإنما أخذ من كل مذهب قولاً.

أو هو: " تركيب كيفية في مسألة واحدة، ذات فروع مترابطة، أو في مسألتين لهما حكم المسألة الواحدة، من قول مجتهدين أو أكثر، بحيث لا يقول بصحتها أحد من المجتهدين ". [انظر: التمهيد دراسة نقدية للرويتع]

والتلفيق على ضربين:

أ - تلفيق ناشئ عن اتباع الرخص والزلات بمجرد التشهي والهوى، وهذا حرام بالإجماع بل هو فسقٌ.

- قال الفخر الرازي: " القول في الدين بمجرد التشهي باطل بإجماع المسلمين ". [المحصول:

- قال القرافي: " إنَّ الحاكم إن كان مجتهدًا فلا يجوز له أن يحكم أو يُفتي إلا بالراجح عنده، وإن كان مقلدًا جاز له أن يُفتي بالمشهور في مذهبه، وأنَّ يحكم به وإن لم يكن راجحًا عنده، مقلدًا في رجحان القول المحكوم به إمامه الذي يُقلِّده، كما يُقلِّده في الفتيا. وأما اتِّباع الهوى في الحكم أو الفتيا فحرام إجماعًا... أمَّا الحكم أو الفتيا بما هو مرجوح فخلافاً للإجماع". [الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام: ٩٢ - ٩٣]

- قال ابن القيم: " لا يجوز للمفتي أن يعمل بما شاء من الأقوال والوجوه من غير نظر في الترجيح، ولا يعتد به، بل يكتفي في العمل بمجرد كون ذلك قولاً قاله إمام أو وجهًا ذهب إليه جماعة فيعمل بما شاء من الوجوه والأقوال حيث رأى القول وفق إرادته وغرضه عمل به فإرادته وغرضه هو المعيار وبها الترجيح، وهذا حرام باتفاق الأمة...

وبالجملة، فلا يجوز العمل والإفتاء في دين الله تعالى بالتشهي والتخير وموافقة الغرض فيطلب القول الذي يوافق غرضه وغرض من يحاييه فيعمل به، ويفتي به، ويحكم به، ويحكم على عدوه ويفتية بضده، وهذا من أفسق الفسوق وأكبر الكبائر، والله المستعان". [إعلام الموقعين: ١٢٤/٦ - ١٢٥]

فإن كان فضيلة المفتي يقصد أن السلفيين كَوَّنوا مذهبًا ملفقًا من أقوال الأئمة والعلماء مبني على التشهي والهوى فقد رماهم بالفسق، وجرحهم جرحًا شديدًا، ووقع فيما عابه عليهم من تبديع الناس وتفسيرهم بالاختلافات الفقهية!!

وإذا أضفنا إلى ذلك أن الأحناف يجيزون التلفيق في بعض صورته كما صرَّح بهذا المُحشِّي على كتاب القرافي (الإحكام) قائلاً: "هذا من المؤلف جريٌّ على الشائع المشهور أن التلفيق باطل. وقد حقَّق الإمام ابن الهَمَام في "التحرير" وتلميذه ابن أمير الحاج في "شرحه": (٣٥٠/٣) - (٣٥٣) جواز التلفيق، وساق عليه الأدلة الناطقة...

وقد أُلْفَ في جوازه كتبٌ من أحسنها "القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد" لمحمد عبد العظيم ابن مُنْلا قَرُوخ المكي، أحد علماء القرن الحادي عشر، وأجمَعُها وأوفاهَا "عُمْدَةُ التحقيق في التقليد والتلفيق" للعلامة الشيخ محمد سعيد الباني الدمشقي.... وهو الأظهر الأقوى دليلاً". [حاشية الإحكام في تمييز الفتاوى من الأحكام: ٢٣٤ - ٢٣٥]

فإذا كان التلفيق جائزًا على مذهب الأحناف - وفضيلة المفتي حنفي المذهب - فما كان ينبغي أن يُعاب على السلفيين التلفيق لأنهم سائرون فيه على مذهب الإمام أبي حنيفة الذي عليه الفتوى في مصر، أم أن الأمر كما قال شوقي:

أحرامٌ على بلبله الدوح
حلال للطير من كل جنس.

ب - تليفق ناشئ عن اختيار القول الأرجح - الذي تشهد له الأدلة - من بين أقوال الأئمة والعلماء، والعالم متى كان متأهلاً للنظر في أقوال العلماء واختلافاتهم وجب عليه النظر فيها واختيار الراجح منها، وحرَم عليه التقليد أو الفتوى بمجرد التشهي والهوى كما مرَّ.

قال الرازي: " إجماع الصحابة على العمل بالترجيح". [المحصول: ٣٩٧/٥]

وقال: " الأمة مجمعة على أنه لا يجوز العمل بالأضعف عند وجود الأقوى". [السابق: ٤٠/٦]

وقال ابن الصلاح: " واعلم أن من يكتفي بأن يكون في فتياه أو عمله موافقاً لقول أو وجه في المسألة، ويعمل بما يشاء من الأقوال أو الوجوه من غير نظر في الترجيح، ولا تقيد به فقد جهل وخرق الإجماع". [أدب المفتي والمستفتي: ص ١٢٥]

فأنت ترى معي أن العلماء مجمعون على وجوب الأخذ بالراجح عند اختلاف العلماء في مسألة من المسائل، فإذا اختلف العلماء في مسألة على أقوال ونظر فيها السلفيون فاختاروا منها قولاً بالأدلة الشرعية الصحيحة، ثم اشتهر هذا القول عنهم، فتكوّن من اختياراتهم مذهباً قالوا به بناء على ما ترجح لديهم، فما الذي يعيبهم؟ وما هو وجه الإنكار عليهم وهم موافقون للإجماع؟ ألا ترى كيف عاب فضيلة المفتي على من لم يعتبر الخلاف وهو لم يعتبر الإجماع وعاب على من أخذ به؟ أليس هذا تناقضاً؟

والسؤال ما زال قائماً: أين المذهب الفقهي الجديد الملفق الذي يقول به السلفيون؟

فهذا هو منهج السلفيين:

– النظر في الأقوال المختلفة والمتعارضة والأخذ بالأرجح منها بناءً على الدليل المُرَجَّح لا بمجرد الهوى والتشهي.

– وهذا النظر عندهم واجبٌ على المتأهل من العلماء وأهل الفتيا لا يجوز تركه إلا لضرورة.

– والتفريق الحاصل عن مجرد التشهي واتباع الهوى حرامٌ وباطلٌ؛ لأن العصمة ووجوب الاتباع عندهم للكتاب والسنة والإجماع، أما أقوال الأئمة والعلماء - فهي مع توقير قائلها - يُحتج لها ولا يُحتج بها.

الوجه الثالث: قول فضيلة المفتي: " ولم يقف الأمر عند هذا الحد لكنهم بدعوا برمي من يقول بضد تلك الاختيارات إما بالكفر وإما بالفسق أو بالبدعة أو بالجهل أو بمخالفة الدليل إلى آخر تلك الدعاوى والأوصاف التي ينالون بها من مخالفهم بغرض تشويه صورتهم أمام الناس".

المسائل التي اختلف العلماء فيها على قسمين: " اختلاف تنوع واختلاف تضاد.

واختلاف التنوع على وجوه:

١ - منه: ما يكون كل واحد من القولين أو الفعلين حقاً مشروعاً، كما في القراءات التي اختلف فيها الصحابة، حتى زجرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: «كلاكما محسن».

ومثله اختلاف الأنواع في صفة الأذان، والإقامة، والاستفتاح، والتشهدات، وصلاة الخوف، وتكبيرات العيد، وتكبيرات الجنازة إلى غير ذلك مما قد شُرِعَ جميعه، وإن كان قد يقال إن بعض أنواعه أفضل...

٢ - ومنه: ما يكون كل من القولين هو في معنى قول الآخر؛ لكن العبارتان مختلفتان، كما قد يختلف كثير من الناس في ألفاظ الحدود وصيغ الأدلة، والتعبير عن المسميات، وتقسيم الأحكام، وغير ذلك ثم الجهل أو الظلم يحمل على حمد إحدى المقالتين وذم الأخرى.

٣ - ومنه ما يكون المعنيان غيرين لكن لا يتنافيان؛ فهذا قول صحيح، وهذا قول صحيح وإن لم يكن معنى أحدهما هو معنى الآخر، وهذا كثير في المنازعات جداً.

٤ - ومنه ما يكون طريقتان مشروعتان، ورجل أو قوم قد سلكوا هذه الطريق، وآخرون قد سلكوا الأخرى، وكلاهما حسن في الدين. ثم الجهل أو الظلم: يحمل على ذم إحداهما أو تفضيلها بلا قصد صالح، أو بلا علم، أو بلا نية وبلا علم.

وأما اختلاف التضاد فهو: القولان المتنافيان: إما في الأصول وإما في الفروع، عند الجمهور الذين يقولون: " المصيب واحد "، وإلا فمن قال: " كل مجتهد مصيب " فعنده: هو من باب اختلاف التنوع، لا اختلاف التضاد، فهذا الخطب فيه أشد؛ لأن القولين يتنافيان؛ لكن نجد كثيراً من هؤلاء قد يكون القول الباطل الذي مع منازعه فيه حق ما، أو معه دليل يقتضي حقاً ما، فيرد الحق في هذا الأصل كله، حتى يبقى هذا مبطلاً في البعض كما كان الأول مبطلاً في الأصل كما رأيته لكثير من أهل السنة في مسائل القدر والصفات والصحابة، وغيرهم". [اقتضاء الصراط المستقيم: ١٤٩ - ١٥١]

وعليه فيقال للدكتور: المخالف للسلفيين إن كان خلافه معهم من باب خلاف التنوع فلا إنكار فيه، بل يجب عليه أن يقبل قول مخالفه بل ويصححه، فإن فعل السلفي خلاف ذلك كان مخطئاً مخالفاً للحق، وهذا إن كان قد يقع من بعض المنتسبين للسلف فيلاحظ فيه أمران:

أ - أن هذا الخطأ خطأ فردي لا منهجي، فليس هذا منهجاً للسلفيين بل هو تعدٍ من بعض المنتسبين إليهم.

ب - أن وجود مثل هذه الأخطاء من المنتسبين إلى السلف قليل إذا قورنوا بغيرهم من أهل الأهواء والبدع المخالفين للسنة؛ لأن الخطأ عند هؤلاء منهجي.

وأما إن كان المخالف للسلفيين خلافه معهم من نوع خلاف التضاد، فهذا الخلاف مسائله على قسمين: مسائل الخلاف الاجتهادية، ومسائل الخلاف التي يسوغ فيها الإنكار على المخالف بالضوابط المعتمدة.

- فأما مسائل الخلاف الاجتهادية فلا يجوز فيها تبديع المخالف أو تضليله كما ذكر العلامة الفقيه ابن عثيمين.

وقال شيخ الإسلام: " ومن جعل كل مجتهد في طاعة أخطأ في بعض الأمور مذموماً معيياً ممقوتاً، فهو مخطئ ضال مبتدع". [مجموع الفتاوى: ١٥/١١]

فأنت ترى معي - يا دكتور - كيف جعل شيخ الإسلام المضلل للعلماء المخطئين إذا اجتهدوا الاجتهاد المشروع هو الضال المبتدع؟ فإذا كان ذلك كذلك أفيجوز تضليل العلماء وتخطئتهم في مسائل الاجتهاد التي لا نص فيها؟

فإذا كان السلفيون لا يضللون من أخطأ في مسائل الاجتهاد، ولا يضللون من اجتهد اجتهداً مشروعاً وأخطأ في مسائل الخلاف التي يسوغ فيها الإنكار، فكيف ترميهم بأنهم يبدعون ويضللون من خالفهم في المسائل الخلافية هكذا بإطلاق؟! فهذا ظلمٌ للسلفيين لا يحمل عليه إلا الجهل بمذهبهم أو الافتراء عليهم، ولا أحب لك أيّاً منهما!!

- وأما مسائل الخلاف التي يجوز فيها الإنكار على المخالف لمخالفته نصاً من كتاب أو سنة، أو مخالفته إجماعاً صحيحاً، وهذا الإنكار مجمعٌ عليه ليس من ابتداع السلفيين.

نقل ابن القيم عن شيخ الإسلام قوله: " بل عند فقهاء الحديث أن من شرب النبيذ المختلّف فيه حُدّ، وهذا فوق الإنكار باللسان، بل عند فقهاء أهل المدينة يفسّق، ولا تقبل شهادته.

وهذا يرد قول مَنْ قال: لا إنكار في المسائل المختلف فيها، وهذا خلاف إجماع الأئمة، ولا يُعلم إمام من أئمة الإسلام قال ذلك، وقد نص الإمام أحمد على أن من تزوج ابنته من الزنا يُقتل، والشافعي وأحمد ومالك لا يَرَوْنَ خلاف أبي حنيفة فيمن تزوج أمه وابنته أن يُدْرَأَ عنه الحد بشبهة دارئة للحد، بل عند الإمام أحمد - رضي الله عنه - يقتل، وعند الشافعي ومالك يحد حد الزنا". [إعلام الموقعين: ٢٤٢/٥]

وهذا الإجماع ليس من ابتداع ابن تيمية، بل هذا الإمام أبو بكر الجصاص يذكر نوعي الخلاف الذي ينكر فيه على المخالف والذي لا ينكر فيقول: "وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ إجماع السلف: أَنَّ الصَّحَابَةَ قَدْ اختلفتْ فِي شَيْئَيْنِ، صَارُوا فِي أَحَدِهِمَا إِلَى الْإِنْكَارِ عَلَى مُخَالِفِهِمْ... وَكَانُوا فِي الْاِخْتِلَافِ الْآخَرِ مُتَسَالِمِينَ غَيْرِ مُنْكَرٍ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ خِلَافَهُ إِيَّاهُ فِيهِ، وَهُوَ أَحْكَامُ حَوَادِثِ الْفُتُنِ، فَتَبَتَ بِذَلِكَ افْتِرَاقُ حُكْمِ الْأُمَرَاءِ عِنْدَهُمْ". [الفصول في الأصول: ٣٠٨/٤]

والأمثلة عليه من سير الصحابة والسلف أكثر من أن تذكر، مثل ما وقع من إنكار عائشة رضي الله عنها على الصحابة في بعض المسائل وبعبارات شديدة، بل قد ألف الزركشي كتابا في استدراكات عائشة على الصحابة.

فالإنكار يكون على كل من خالف دليلاً من كتاب أو سنة أو إجماع، كما قال الإمام الشافعي رحمه الله: " قال فإني أجد أهل العلم قديما وحديثا مختلفين في بعض أمورهم فهل يسعهم ذلك؟ قال: فقلت له: الاختلاف من وجهين: أحدهما محرم، ولا أقول ذلك في الآخر.

قال: فما الاختلاف المحرم؟

قلت: كل ما أقام الله به الحجة في كتابه أو على لسان نبيه منصوصا بينا لم يحل الاختلاف فيه لمن علمه.

وما كان من ذلك يحتمل التأويل ويدرك قياسا، فذهب المتأول أو القاييس إلى معنى يحتمله الخبر أو القياس وإن خالفه فيه غيره لم أقل إنه يضيق ضيق الخلاف في المنصوص". [الرسالة: ص ٥٦٠]

أما التبديع والتضليل فالمخالفون على ضربين:

أهل الاجتهاد المشروع فإن السلفيين ينكرون عليهم بلا تبديع لهم أو تضليل، بل يجعلون تضليلهم وتبديعهم ضلالاً وبدعة، كما مرَّ في كلام شيخ الإسلام.

وإن كان المخالف ليس من أهل الاجتهاد المشروع أنكروا عليهم بحسب درجات الإنكار؛ لدخوله فيما ليس له وذلك حماية لجناب الشريعة.

فأنت - يا فضيلة المفتي - تصوّر لقرائك أن السلفيين يبدعون كل من خالفهم، بل ويكفرونه ويفسقونه، وهذا من التقوُّل على أئمة السلف الصالح ومن تابعهم بإحسان - ممن يُقال عنه سلفي -، فإنهم لا يكفرون معيَّنًا إلا بعد توفر شروط وانتفاء موانع، ولا يضلُّون أحدًا ولا يبدعونه إلا إذا وقع في بدعة ظاهرة أو ضلال واضح خالف به أصول السنة مما لا يخفى على مثله.

أما الغلو في التكفير دون الضوابط المرعية، فهذا هو منهج الخوارج الذي حاربه السلفيون على مرَّ القرون السابقة إلى وقتنا هذا.

وأما الغلو في التبديع فهذا هو منهج فرقة الحدادية - نسبة إلى محمود الحداد المصري - وهي من الفرق المعاصرة، فقد بدّع محمود الحداد وضلل عدداً من أئمة السلف والعلماء، منهم: الإمام أحمد، وشيخ الإسلام ابن تيمية والألباني، فكيف يُنسب هذا المنهج الباطل إليهم؟!]

وهذا شيخ الإسلام يقول: " هَذَا وَأَنَا فِي سِعَةِ صَدْرٍ لِمَنْ يُخَالِفُنِي فَإِنَّهُ وَإِنْ تَعَدَّى حُدُودَ اللَّهِ فِي تَكْفِيرٍ أَوْ تَفْسِيْقٍ أَوْ أَفْتِرَاءٍ أَوْ عَصِيَّةٍ جَاهِلِيَّةٍ. فَإِنَّا لَا أُنْعَدِي حُدُودَ اللَّهِ فِيهِ، بَلْ أَضْبُطُ مَا أَقُولُهُ وَأَفْعَلُهُ وَأَزْنُهُ بِمِيزَانِ الْعَدْلِ وَأَجْعَلُهُ مُؤْتَمًّا بِالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللَّهُ وَجَعَلَهُ هُدًى لِلنَّاسِ حَاكِمًا فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ". [مجموع الفتاوى: ٢٤٥/٣]

الوجه الرابع: فات فضيلة المفتي أن السلفيين من أشد الناس بُعْداً وتحذيراً من تكفير الناس وتفسيقهم كما تدلُّ نصوص علمائهم على ذلك.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: " هَذَا مَعَ أَنِّي دَائِمًا وَمَنْ جَالَسَنِي يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنِّي: أَنِّي مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ نَهْيًا عَنْ أَنْ يُنْسَبَ مَعِي إِلَى تَكْفِيرٍ وَتَفْسِيْقٍ وَمَعْصِيَةٍ، إِلَّا إِذَا عَلِمْتُ أَنَّهُ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الرِّسَالِيَّةُ الَّتِي مَنْ خَالَفَهَا كَانَ كَافِرًا تَارَةً وَفَاسِقًا أُخْرَى وَعَاصِيًا أُخْرَى وَإِنِّي أَقْرُرُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ خَطَايَاهَا: وَذَلِكَ يَعْصِي الْخَطَا فِي الْمَسَائِلِ الْخَيْرِيَّةِ الْقَوْلِيَّةِ وَالْمَسَائِلِ الْعَمَلِيَّةِ. وَمَا زَالَ السَّلَفُ يَتَنَازَعُونَ فِي كَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَلَمْ يَشْهَدْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى أَحَدٍ لَا بِكُفْرٍ وَلَا بِفُسُوقٍ وَلَا مَعْصِيَةٍ". [السابق: ٢٢٩/٣]

فهذا كلام شيخ الإسلام أحد أئمة السلفيين مَنْ تدبره يجد فيه من الرد على كثير من المزاعم ما يُغني عن كثير من التعليق متى تدبره قارئه!!

قال الشيخ العلامة المفتي أبا بطين: "وبالجملة: فيجب على من نصح نفسه، ألا يتكلم في هذه المسألة - وهي تكفير الناس وتفسيقهم - إلا بعلم وبرهان من الله؛ وليحذر من إخراج رجل من الإسلام بمجرد فهمه واستحسان عقله، فإن إخراج رجل من الإسلام أو إدخاله فيه، أعظم أمور الدين؛ وقد كفيينا بيان هذه المسألة كغيرها، بل حكمها في الجملة أظهر أحكام الدين؛ فالواجب علينا: الاتباع وترك الابتداع، كما قال ابن مسعود رضي الله عنه: (اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم).

وأيضاً: فما تنازع العلماء في كونه كفراً، فالاحتياط للدين التوقف وعدم الإقدام، ما لم يكن في المسألة نص صريح عن المعصوم صلى الله عليه وسلم. وقد استنزل الشيطان أكثر الناس في هذه المسألة، فقصر بطائفة فحكموا بإسلام من دلت نصوص الكتاب والسنة والإجماع على كفره، وتعدى بآخرين فكفروا من حكم الكتاب والسنة مع الإجماع بأنه مسلم". [الدرر السنية: ٢٧٤/١٠ - ٢٧٥]

قال العلامة الشوكاني رحمه الله: " اعلم أن الحكم على الرجل المسلم بخروجه من دين الإسلام ودخوله في الكفر لا ينبغي لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقدم عليه إلا ببرهان أوضح من شمس النهار فإنه قد ثبت في الأحاديث الصحيحة المروية من طريق جماعة من الصحابة أن: "من قال لأخيه: يا كافر فقد باء بها أحدهما" هكذا في الصحيح [البخاري: ٥١٤/١٠]. [السييل الجرار: ٥٧٨/٤]

فهذه نصوص أئمة السلفيين ناطقة بالتحذير من تكفير المسلمين - لا سيما المعين منهم - تحذيراً شديداً، فإن وقع من بعض المنتسبين إليهم تعدٍ فيه فلا يضر ذلك السلفيين؛ لأنه ليس عيباً في

منهجه بل في بعض أفرادهم، ولو عيبت أي طائفة من الناس لوقوع التعدي من بعض أفرادها ما سلمت طائفة من ولد آدم إلا الرسل، وما أظن عاقلاً مسلماً كان أو غير مسلم يقرر هذا!!

الوجه الخامس: لو أردنا أن نعرف - يا فضيلة المفتي - من الذين غلّوا في تكفير الناس وتفسيقهم ما علينا إلا أن نقرأ بعض نصوص علماء الكلام وأئمة في حكم إيمان المقلد.

أ - قول سعد الدين التفتازاني: " ذهب كثير من العلماء وجميع الفقهاء إلى صحة إيمان المقلد وترتب الأحكام عليه في الدنيا والآخرة، ومنعه الشيخ أبو الحسن والمعتزلة وكثير من المتكلمين". [شرح المقاصد في علم الكلام: ٢٦٤/٢]

ب - قول بدر الدين الزركشي: " وَجَزَمَ الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورٍ بِوُجُوبِ النَّظَرِ، ثُمَّ قَالَ: فَلَوْ اعْتَقَدَ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ بِالْأَدِلَّةِ، فَاخْتَلَفُوا فِيهِ: فَقَالَ أَكْثَرُ الْأَيُّمَةِ إِنَّهُ مُؤْمِنٌ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاعَةِ وَإِنْ فَسَقَ بِتَرْكِ الْإِسْتِدْلَالِ، وَبِهِ قَالَ أَيْمَةُ الْحَدِيثِ. وَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ وَجُمْهُورُ الْمُعْتَزَلَةِ: لَا يَكُونُ مُؤْمِنًا حَتَّى يَخْرُجَ فِيهَا عَنْ جُمْلَةِ الْمُقْلِدِينَ. انْتَهَى وَقَدْ أَشْهَرَتْ هَذِهِ الْمَقَالَةُ عَنِ الْأَشْعَرِيِّ (أَنَّ إِيْمَانَ الْمُقْلِدِ لَا يَصِحُّ)". [البحر المحيط في أصول الفقه: ٥٦١/٤]

ت - قول الحافظ ابن حجر العسقلاني: " والعجب أن من اشترط ذلك - أي: الاستدلال لحصول الإيمان - من أهل الكلام ينكرون التقليد، وهم أول داع إليه حتى استقر في الأذهان أن من أنكر قاعدة من القواعد التي أصلوها فهو مبتدع ولو لم يفهمها ولم يعرف مأخذها وهذا هو محض التقليد، فالأمرهم إلى تكفير من قلد الرسول عليه الصلاة والسلام في معرفة الله تعالى والقول بإيمان من قلدهم، وكفى بهذا ضلالاً ". [فتح الباري: ٣٥٤/١٣]

وقد بيّن الحافظ خطورة طرد هذا القول فقال: " وأما من غلا فقال: لا يكفي إيمان المقلد، فلا يلتفت إليه لما يلزم منه من القول بعدم إيمان أكثر المسلمين ". [السابق: ٣٥٤/١٣]

٤ - وقال الغزالي: " فأما العوام فقد يعتقدون أن معبودهم في السماء، فيكون ذلك أحد أسباب إشاراتهم، تعالى رب الأرباب عما اعتقد الزائغون علواً كبيراً ". [الاقتصاد: ص ٣٦]

فأنت ترى معي - يا فضيلة المفتي - كيف قضت طائفة من علماء الكلام بكفر المقلدة - وهم عوام المسلمين -، ومن لم يكفرهم رماهم بالزيغ والضلال، فهل نقول بأن علماء الكلام متطرفون متشددون؟ بل هم أشد تطرفاً وتشدداً ممن عبت عليهم من السلفيين، فما كان من حجة لك في الدفاع عن أهل الكلام فالأولى بها والأحق هم السلفيون ما كان الإنسان مُتَحَلِّياً بِالْإِنْصَافِ وَمُحَقِّقاً لِلْحَقِّ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلَا حِيلَةَ مَعَ مَنْ فَقَدَ الْإِنْصَافَ وَضَاعَ عِنْدَهُ الْحَقَّ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ!!

وعليه فمنهج السلفيين:

- أنهم لا يبدعون ولا يفسقون ولا يكفرون إلا بدليل واضح من الشرع لا بالهوى ومجرد التشهي أو التشفي من الخصوم.

- أنهم لا يبدعون معيناً ولا يفسقونه ولا يكفرونه إلا بعد إقامة الحجة التي من خالفها كان فاسقاً تارة، ومبتدعاً تارة، وكافراً تارة.

- أنهم يُحذِّرون أشد التحذير من التساهل أو التسرع في التبديع أو التفسير أو التكفير، كما يحذِّرون من التساهل في ترك التبديع والتفسير والتكفير لمن قامت به الأسباب الشرعية الموجبة لذلك.

- الأصل عندهم عصمة أعراض المسلمين كعصمة دماءهم وأموالهم، فلا يجوز الخوض في أعراض المسلمين تبديعًا وتكفيرًا إلا بدليل ظاهر يجيز ذلك.

الوجه السادس: قول فضيلة المفتي: ولم يكتفوا بتوجيه تلك السهام الآثمة إلى علماء هذا العصر ممن يختلفون معهم، بل جعلوا علماء الأمة السابقين وأئمتها المجتهدين في مرمى تلك السهام، وأصبحوا يحاكمونهم في عقائدهم واختياراتهم، وينعتونهم بالضلال والوقوع في البدع، كل ذلك بجهل شديد وتعصبٍ بغضٍ.

أ - السلفيون لا يُبدعون - كما مرَّ - إلا من خالف الكتاب المستبين والسنة المستفيضة خلافًا لا يُعذر فيه، فلو كان الرد على المخالف والإنكار عليه بحسب درجات الإنكار من توجيه السهام الآثمة فلنُبطل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأنه من توجيه السهام الآثمة كما يرى فضيلة المفتي!! فهذا الكلام فيه إبطالٌ لشعيرة من أعظم شعائر الإسلام وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

- ففضيلة المفتي إما أن يجعل كل رادٍّ على مخالفه موجهاً السهام الآثمة له، فهذا مخالف لأصول الشريعة وباطلٌ بالإجماع، وفيه إبطالٌ لشعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل وهدمٌ للشريعة، وما أظن فضيلة المفتي قائلًا بذلك، وإن كان قد يلزمه شيء من ذلك بحسب ما يقتضيه كلامه!!

- وإما أن يجعل الردَّ على المخالف صحيحًا بحسب ما تقتضيه الأدلة، وعليه فمن ردَّ على مخالفه بحسب ما تقتضيه الأدلة فهو مصيبٌ مأجور متبِعٌ لإجماع المسلمين على ذلك، ومن ردَّ على مخالفه على خلاف ما تقتضيه الأدلة أو ظلمه وجار عليه في انتقاده له فهو ظالمٌ مأزور بحسب ما وقع فيه من الإثم. فإن كان هذا قوله - وهذا ظني فيه - فليُبين لنا في أيِّ موضع كان السلفيون ظالمين لمخالفهم موجهين لهم السهام الآثمة، فإنك تعلم أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، واحذر - يا فضيلة المفتي - من إطلاق الكلام المجمل للحَمَل للوجوه فإنه سبب للشر والتنازع بين الناس، وهذا لا يليق بك وبأمثالك من المتصدرين للفتيا والبيان.

ب - السلفيون لم يوجهوا لعلماء العصر سهامًا آثمة إنما وجَّهوا لهم شكرًا وثناءً على جهودهم في نشر الحق والدعوة الصحيحة للكتاب والسنة.

نعم وجَّه السلفيون سهام الانتقاد الحق لمن خالف الكتاب المستبين والسنة المستفيضة من المعاصرين المنتسبين إلى العلم، وهذا مما أوجب الله على العلماء؛ لأنه من البيان الذي أمر الله به العلماء في كتابه، ولأنه من حفظ الشريعة الإسلامية عن التغيير والتحريف، ولأنه من الحرص على سلامة المسلمين في دينهم، والحرص على هدايتهم، فكان الواجب عليك أن تشكر السلفيين على ما قاموا به من جهود في بيان الحق وإقراره وردَّ الباطل وإنكاره.

- فهل يُعاب السلفيون لما أنكروا على المعاصرين دعواهم أن خلافنا مع الشيعة الروافض من قبيل الخلاف الفقهي الذي لا يُنكر فيه على المخالف؟ والشيعة يسبون الصحابة والأئمة بل

ويكفرونهم، ويقول الكثير منهم بتحريف القرآن، ويرون المسلمين السنة أقبح من اليهود والنصارى، وغير ذلك من عقائدهم الفاسدة المخالفة للمعلوم من الدين بالضرورة.

وهل يُعاب السلفيون لما ردوا على المعاصرين سبهم لبعض الصحابة؟
وهل يُعاب على السلفيين ردهم على بعض المعاصرين المجيزين للعُرْي في الشواطئ؟
وهل يُعاب على السلفيين ردهم على بعض المعاصرين ممن أجاز التبرك بالقبور والتوسل بأصحابها؟
وهل يُعاب على السلفيين ردهم على بعض المعاصرين المُحرِّمين للنقاب المُجرمين للمُتسترات به؟
وهل يُعاب على السلفيين ردهم على من جعل العمل عبادة وإن كان في الرقص والغناء؟

فمثل هذه الأقوال عندما يردها السلفيون ويعيبون على القائلين بها وينكرون عليهم بحسب درجات الإنكار يكونون قد وجهوا السهام الأثمة لمخالفهم، فإن كنت تقصد هذا فاتقِ الله - يا فضيلة المفتي - فهذه الأقوال باطلة بالكتاب والسنة والإجماع، ويجب الإنكار على قائلها وما أظن هذا يخفى عليك!!

ت - أما دعوى فضيلة المفتي أن السلفيين جعلوا علماء الأمة السابقين وأئمتها المجتهدين في مرمى تلك السهام فلا أعلمه وقع من أحد من السلفيين، ولكن نسبه إليهم أهل البهتان والافتراء، ولا أحب لك أن تصدق ذلك وتنقله عنهم، فهو افتراء لا أدري ما الحامل عليه!!
فإن كان هذا الكلام حقاً فليذكر لنا فضيلة المفتي مثلاً على ما يقول، فأين علماء الأمة السابقين وأئمتها المجتهدون الذين جعلهم السلفيون في مرمى تلك السهام الظالمة، فلا فضيلة المفتي ذكر صورة من ظلم السلفيين ولا ذكر مثلاً من رميهم العلماء السابقين والأئمة بتلك السهام، فالكلام هكذا بلا حجة ولا برهان لا أحبه لك ولا أرضاه، فالى الله المشتكى وهو المستعان.

وهذا محض افتراء أو تخمين؛ لأن السلفيين من أشد الناس حرصاً على توقير الأئمة والعلماء، بل إنهم جعلوا من سمات أهل الحق الدفاع عن أئمة العلم والدين، ومن سمات أهل البدع الطعن في أئمة الدين والعلم.

وأذكر على ذلك مثلاً واحداً من كلام أحد أئمة المسلمين باتفاق:
قال الإمام أبو حاتم الرازي: "وعلمة أهل البدع الوقعة في أهل الأثر". [شرح أصول اعتقاد أهل السنة: ٢٠٠/١]
وقال أيضاً: "مَذْهَبُنَا وَاخْتِيَارُنَا اتِّبَاعُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ بِإِحْسَانٍ... وَلَزُومُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالذَّبُّ عَنِ الْأَنْمَةِ الْمُتَّبِعَةِ لِأَثَارِ السَّلَفِ، وَاخْتِيَارُ مَا اخْتَارَهُ أَهْلُ السُّنَّةِ مِنَ الْأَنْمَةِ فِي الْأُمُصَارِ". [السابق: ٢٠٢/١]

ث - أين محاكمة السلفيين للأئمة في عقائدهم واختياراتهم؟ إن هذه الاطلاقات - التي هي في الحقيقة ادعاءات - لا تليق بالمنتسبين إلى العلم، فالعلم قائم على البيّنات والحجج فعندما نجعله مناحاً لكل مدعٍ ومتقول فقد ضاع العلم!!

نعم السلفيون بيّنوا ما وقع من الأئمة والعلماء من الخطأ نصرةً للحق وبياناً له مع الاعتذار لهم وحفظ أقدارهم، وهذا هو منهج الصحابة وتابعيهم بإحسان، أما أن يكون السلفيون طعنوا في الأئمة لأجل ما وقع منهم من خطأ فهذا مخالف للحق، بل مناقض له، فالسلفيون حذروا من الطعن في الأئمة لوقوع الخطأ منهم معتبرين ذلك سبيلاً شراً وضلالاً.

قال شيخ الإسلام رحمه الله معتذراً للأئمة فيما غلطوا فيه: " وَمَنْ لَهُ فِي الْأَمَّةِ لِسَانٌ صِدْقٍ عَامٌّ بِحَيْثُ يُنْتَنَى عَلَيْهِ وَيُحْمَدُ فِي جَمَاهِيرِ أَجْناسِ الْأَمَّةِ فَهُوَ لَاءٌ هُمْ أئِمَّةُ الْهُدَى وَمَصَابِيحُ الدُّجَى وَغَلْطُهُمْ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى صَوَابِهِمْ، وَعَامَّتُهُ مِنْ مَوَارِدِ الْاجْتِهَادِ الَّتِي يُعْذَرُونَ فِيهَا، وَهُمْ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْعِلْمَ وَالْعَدْلَ، فَهُمْ بُعْدَاءٌ عَنِ الْجَهْلِ وَالظُّلْمِ، وَعَنْ اتِّبَاعِ الظَّنِّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ." [مجموع الفتاوى: ٤٣/١١]

وقال مبيّناً أن ما أخطؤوا فيه لا يمنع بيانه من محبتهم والثناء عليهم: " وَلِهَذَا وَجِبَ بَيَانُ حَالِ مَنْ يَغْلُطُ فِي الْحَدِيثِ وَالرَّوَايَةِ وَمَنْ يَغْلُطُ فِي الرَّأْيِ وَالْفُتْيَا وَمَنْ يَغْلُطُ فِي الزُّهْدِ وَالْعِبَادَةِ؛ وَإِنْ كَانَ الْمُخْطِئُ الْمُجْتَهِدُ مَغْفُوراً لَهُ خَطْوُهُ وَهُوَ مَأْجُورٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ. فَبَيَانُ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَاجِبٌ؛ وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ مُخَالَفَةٌ لِقَوْلِهِ وَعَمَلِهِ. وَمَنْ عِلْمٌ مِنْهُ الْاجْتِهَادُ السَّائِعُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُذَكَّرَ عَلَى وَجْهِ الدَّمِّ وَالنَّائِثِمْ لَهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ غَفَرَ لَهُ خَطَاةَ؛ بَلْ يَجِبُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيمَانِ وَالتَّقْوَى مُوَالَاةٌ وَمَحَبَّةٌ وَالْقِيَامُ بِمَا أَوْجَبَ اللَّهُ مِنْ حُقُوقِهِ: مِنْ ثَنَاءٍ وَدُعَاءٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ." [السابق: ٢٣٤/٢٨]

ج - أين نعت السلفيين للأئمة بالضلال والبدعة، وهم الذين يجعلون الخروج عما هم عليه من الدين والمعتقد ضلالاً؟ يا فضيلة المفتي اذكر لنا من تقصد بالأئمة، وبيّن لنا المراد من كلامك أم أنك تقصد تعمية الأمر علينا وعلى الناس؟

ح - وإذا أردنا أن نعرف من الذي يطعن في أئمة المسلمين، ويكفر مخالفه؟ فهم أهل الكلام من أمثال:

محمد زاهد الكوثري:

الذي وصف العقيدة السلفية بقوله:

(الوثنية الخرقاء)، (المعتقد الصريح في الوثنية)، (الوثنية في الإسلام)، (الكفر المكشوف)، (صرائح الكفر الناقل عن الملة)، (فهل بعد هذا كفر؟!)، وكتاب (التوحيد) لابن خزيمة هو كتاب الشرك.

وهذه بعض أوصافه لبعض السلف من أئمة الرواية والحديث:

١ - قال عن الإمام حماد بن سلمة أحد أكبر الرواة لأحاديث الصفات: إنه (مشبه)، وإنه (أداة صماء في أيدي المشبهة)، وإنه لا يصدر الدفاع عن (حماد بن سلمة إلا ممن لا يعي ما يقول، فتنبأ لعقل يستسيغ الوثنية في الإسلام ويحاول الدفاع عن ضعفاء الأحلام). والعجيب أن الذي تولى الدفاع عن حماد بن سلمة ابن المبارك، وأحمد بن حنبل، وابن معين، وعلي بن المديني، وأمثال هؤلاء من أئمة الحديث والرواية، وهذا لا يخفى عليه!!

٢ - قوله في الإمام الدارمي المجمع على عدالته وفضله: (المجسم المسكين)، (إمام المجسمة)، (المجسم الفاقد العقل)، (هذا الأخرق)، (هذا الخاسر) إلى آخر كذباته واقتراءاته.

٣ - الإمام ابن الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل: (لم يتمكن من المضي على سيرة أبيه حتى ألف هذا الكتاب تحت ضغط من تيار الحشوية، وأدخل فيه بكل أسف ما يجافي دين الله وينافي الإيمان به فضل به أصحابه). [الماتريديّة للشمس الأفعاني: ٣٧٧/٢ - ٣٧٩]

هذا قليل من كثير مما قاله الكوثري عن أئمة السلف، ومع هذا فالأزهر يمدحه ويثني عليه وعلى جهوده حتى عُقدت ندوة باسم: (ندوة الإمام الكوثري وجهوده في الفكر الإسلامي) في ٢٨ ذي القعدة ١٤٣٢ هـ، وكانت الندوة تحت رعاية جامعة الأزهر، أليس ما وقع من الكوثري خطأ تلتمسون له الأعذار فيه؟ ألا يسعك أن تفعل مع السلفيين ما فعل مع الكوثري؟

خ - أما دعوى فضيلة المفتي أن السلفيين يفعلون هذا بجهل شديد وتعصب بغيض فهو ادعاء نطالب فضيلة المفتي بالبرهان عليه كما طولب بالبرهان على كثير من أقواله في هذا المقال!!

وما قاله فضيلة المفتي في حق السلفيين ادعاه من قبله السبكي في حق الحافظ المؤرخ الإمام الذهبي رحمه الله حين قال: "وأما تاريخ شيخنا الذهبي غفر الله له، فإنه على حسنه وجمعه مشحون بالتعصب المفرط لا واخذه الله، فلقد أكثر الوقعة في أهل الدين أعني الفقراء الذين هم صفوة الخلق، واستطال بلسانه على أئمة الشافعيين والحنفيين، ومال فأفرط على الأشاعرة، ومدح فزاد في المجسمة، هذا وهو الحافظ المدره، والإمام المبجل، فما ظنك بعوام المؤرخين". [الطبقات: ١٠٣/٩ - ١٠٤]

وقال: "وقد وصل من التعصب المفرط إلى حد يسخر منه، وأنا أخشى عليه يوم القيامة من غالب علماء المسلمين وأئمتهم الذين حملوا لنا الشريعة النبوية فإن غالبهم أشاعرة وهو إذا وقع بأشعري لا يبقى ولا يذر من لعل أذناهم عنده أوجه منه، فآله المسئول أن يخفف عنه، وأن يلهمهم العفو عنه وأن يشفعهم فيه. والذي أدركنا عليه المشايخ النّهي عن النظر في كلامه، وعدم اعتبار قوله، ولم يكن يستجري أن يظهر كتبه التاريخية إلا لمن يغلب على ظنه أنه لا ينقل عنه ما يعاب عليه". [السابق: ١٣/٢ - ١٤]

"وقد أثارت انتقادات السبكي هذه نقاشاً بين المؤرخين، فرد عليه السخاوي حيث اتهم السبكي بالتعصب الزائد للأشاعرة، ونقل قول عز الدين الكناني في السبكي: "هو رجل قليل الأدب، عديم الإنصاف، جاهل بأهل السنة ورتبهم" [مقدمة السير: ص ١٣٠]

فما يقوله فضيلة المفتي ليس جديداً فهي دعوى قديمة خاض فيها قبله قوم من أهل الكلام، فضيلة المفتي مطالب بذكر الحجج والبيانات على ما قال، وإلا فلا قيمة لكلام بلا حجة، ولا أحب لفضيلتك أن تكون ممن هذه صفتهم!!

د - وفضيلة المفتي يعتبر الرد على المخالف من توجيه سهام الأئمة، ثم يقوم بالرد على مخالفه من السلفيين، فقد وجّه سهاماً آئمة لمخالفيه من السلفيين كما وجّهوا سهامهم **الأئمة** لمخالفهم!!

فمنهج السلفيين قائم على:

- بيان الخطأ والتحذير منه وإن كان المخطئ من أئمة الدين والعلم أو من أهل الهوى والجهل، فبيان خطأ كل مخطئ واجب لا يسقطه جلالة المخطئ أو حقارته.
- فإن كان المخطئ من الأئمة الذين لهم قدم صدق في الأمة أو العلماء الربانيين المعروفين بصحة المعتقد وسلامة المنهج أو العلماء الذين لهم جهود كبيرة مؤثرة في نصرة الدين والملة فإنهم يبينون الخطأ مع الاعتذار لهم، بل يرون سبهم والطعن فيهم لأجل ما أخطؤوا فيه من الضلال والبدعة، وهذه طريقة الحدادية المعاصرة.

- أما إن كان المخطئ من الذين يتبعون الظن وما تهوى الأنفس فإنهم يبينون خطأه مع التحذير منه ومن طريقته التي هو عليها، ومن كان هذا حاله فإن شره يغلب خيره فالتحذير منه واجب بالشرع والعقل.

المسألة الرابعة: بعض اختيارات السلفيين المتشددية.

- ثم قال فضيلة المفتي: " ومن أمثلة تلك الاختيارات التي نشأت عن عدم مراعاة الخلاف الفقهي ونشأ عنها تضيق شديد للسعة التي أرادها الله بهذه الأمة:
- ١ - إصرارهم على أن صلاة التراويح ثمانى ركعات فقط كلما دخل شهر رمضان، وتحريضهم العوام على كل من صلاها عشرين ركعة كما هو مذهب جماهير علماء الأمة من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة.
 - ٢ - وكذلك مقاتلتهم في حدود عورة المرأة، وإصرارهم على أن تغطية وجهها واجب شرعي تأثم من تركته.
 - ٣ - وتحريم الاحتفال بالمولد النبوي الشريف.
 - ٤ - وتوسعهم في مفهوم البدعة.
 - ٥ - والإعراض عن الأخذ بالرخص، وإلزام الناس بالعزائم، وغيرها من المسائل الكثيرة التي كونوا باختياراتهم لها مذهباً جديداً خاصاً بهم جعلوه هو الحق الواضح وغيرها هو الضلال المبين".

أما دعوى فضيلة المفتي الأولى وهي إصرار السلفيين على أن صلاة التراويح ثمانى ركعات فقط، فالرد عليها من وجوه:

الوجه الأول: أن كثيراً من السلفيين، بل جمهور السلفيين يرون جواز الزيادة على إحدى عشرة ركعة في صلاة التراويح، ولا يرون الزيادة على إحدى عشرة ركعة أمراً منكراً بل إما جائزة أو مشروعة.

أولاً: قال شيخ الإسلام: " كَمَا أَنَّ نَفْسَ قِيَامِ رَمَضَانَ لَمْ يُوقَّتْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ عَدَدًا مُعَيَّنًا؛ بَلْ كَانَ هُوَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَا يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا غَيْرِهِ عَلَى ثَلَاثِ عَشْرَةِ رَكْعَةٍ، لَكِنْ كَانَ يُطِيلُ الرُّكْعَاتِ فَلَمَّا جَمَعَهُمْ عُمَرُ عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ كَانَ يُصَلِّي بِهِمْ عَشْرِينَ رَكْعَةً ثُمَّ يُوتِرُ بِثَلَاثٍ، وَكَانَ يُخَفِّفُ الْقِرَاءَةَ بِقَدْرِ مَا زَادَ مِنَ الرُّكْعَاتِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَخَفُّ عَلَى الْمَأْمُومِينَ مِنْ تَطْوِيلِ الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ. ثُمَّ كَانَ طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ يَقُومُونَ بِأَرْبَعِينَ رَكْعَةً وَيُوتِرُونَ بِثَلَاثٍ، وَآخَرُونَ قَامُوا بِسِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَأُوتِرُوا بِثَلَاثٍ، وَهَذَا كُلُّهُ سَائِعٌ فَكَيْفَمَا قَامَ فِي رَمَضَانَ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ فَقَدْ أَحْسَنَ.

وَالْأَفْضَلُ يَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِ الْمُصَلِّينَ فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ احْتِمَالٌ لِطُولِ الْقِيَامِ فَالْقِيَامُ بِعَشْرِ رَكْعَاتٍ وَثَلَاثٍ بَعْدَهَا كَمَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي لِنَفْسِهِ فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ هُوَ الْأَفْضَلُ، وَإِنْ كَانُوا لَا يَحْتَمِلُونَهُ فَالْقِيَامُ بِعَشْرِينَ هُوَ الْأَفْضَلُ وَهُوَ الَّذِي يَعْمَلُ بِهِ أَكْثَرُ الْمُسْلِمِينَ. فَإِنَّهُ وَسَطٌ بَيْنَ الْعَشْرِ وَبَيْنِ الْأَرْبَعِينَ وَإِنْ قَامَ بِأَرْبَعِينَ وَغَيْرَهَا جَازَ ذَلِكَ وَلَا يَكْرَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ. وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ كَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِ. وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ قِيَامَ رَمَضَانَ فِيهِ عَدَدٌ مُوقَّتٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَزَادُ فِيهِ وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُ فَقَدْ أَخْطَأَ". [مجموع الفتاوى: ٢٧٣/٢٢]

ثانياً: "سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب، رحمه الله: عن عدد التراويح؟

فأجاب: الذي استحب أن تكون عشرين ركعة.
وأجاب ابنه الشيخ: عبد الله، رحمهما الله: الذي ذكره العلماء، رحمهم الله، أن التراويح عشرون ركعة، وألا ينقص عن هذا العدد إلا إن أراد أن يزيد في القراءة بقدر ما ينقص من الركعات؛ ولهذا اختلف عمل السلف في الزيادة والنقصان، وعمر رضي الله عنه لما جمع الناس على أبي بن كعب، صلى بهم عشرين ركعة.
وأجاب الشيخ عبد الله أبا بطين: وأما صلاة التراويح أقل من العشرين فلا بأس، والصحابة رضي الله عنهم، منهم من يقل ومنهم من يكثر؛ والحد المحدود لا نص عليه من الشارع صحيح". [الدرر السنية: ٣٦٣/٤]

ثالثاً: قال الإمام ابن باز: " **وليس في قيام رمضان حد محدود**؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوقت لأتمته في ذلك شيئاً، وإنما حثهم على قيام رمضان ولم يحدد ذلك بركعات معدودة، ولما سئل عليه الصلاة والسلام عن قيام الليل قال: «مثنى مثنى، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى». أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين، فدل ذلك على التوسعة في هذا الأمر، فمن أحب أن يصلي عشرين ويوتر بثلاث فلا بأس، ومن أحب أن يصلي عشر ركعات ويوتر بثلاث فلا بأس، ومن أحب أن يصلي ثمان ركعات ويوتر بثلاث فلا بأس، ومن زاد على ذلك أو نقص عنه فلا حرج عليه، والأفضل ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله غالباً، وهو أن يقوم بثمان ركعات يسلم من كل ركعتين ويوتر بثلاث، مع الخشوع والطمأنينة وترتيل القراءة ". [مجموع فتاواه: ٢٧/١٥ - ٢٨]

رابعاً: قال العلامة العثيمين: " وأما عددها: فأحدى عشرة ركعة، لما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت كيف كانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان؟ فقالت: "ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة".
وإن صلاها ثلاث عشرة ركعة فلا بأس، لقول ابن عباس رضي الله عنهما: "كانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة ركعة" يعني من الليل. رواه البخاري.
والإحدى عشرة هي الثابتة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما في الموطأ بإسناد من أصح الأسانيد.

وإن زاد على ذلك فلا بأس، لقول النبي صلى الله عليه وسلم حين سئل عن صلاة الليل قال: "مثنى، مثنى". ولم يحدد.

وقد ورد عن السلف في ذلك أنواع، والأمر في ذلك واسع لكن الأفضل الاقتصار على ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي الإحدى عشرة أو الثلاث عشرة...

واعلم أن الخلاف في عدد ركعات التراويح ونحوها مما يسوغ فيه الاجتهاد لا ينبغي أن يكون مثاراً للخلاف والشقاق بين الأمة، خصوصاً وأن السلف اختلفوا في ذلك، وليس في المسألة دليل يمنع جريان الاجتهاد فيها". [مجموع فتاواه: ١٨٧/١٤ - ١٨٩]

خامساً: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: "س: ما قول السادة الفقهاء أئمة الدين في صلاة التراويح هل هي عشرون ركعة سنة أم ثمان ركعات سنة؟ وإذا كانت السنة ثمان ركعات فلماذا تصلى عشرين ركعة في المسجد النبوي الشريف كما سمعنا بأنها تصلى عشرين ركعة وعامة الناس يستدلون بذلك على أن السنة عشرون ركعة؟

ج: صلاة التراويح سنة سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد دلت الأدلة على أنه صلى الله عليه وسلم ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة...

ولا حرج في الزيادة على ذلك، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحدد في صلاة الليل شيئاً، بل لما سئل عن صلاة الليل قال: «مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى» متفق عليه. ولم يحدد إحدى عشرة ركعة ولا غيرها، فدل على التوسعة في صلاة الليل في رمضان وغيره. وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن
الرئيس ... نائب الرئيس ... الرئيس
باز". [فتاوى اللجنة الدائمة: ١٩٥/٧ - ١٩٦]

فلعله ظهر لك أن جمهور السلفيين يرون جواز الزيادة أو مشروعيتهما، لا كما يوهمه كلام فضيلة المفتي أن جميع السلفيين يرون عدم جواز الزيادة، فلا أدري هل جهل فضيلة المفتي مذهب القوم أو أنه رأى فعل بعض علمائهم فنسبه إلى مجموعهم أو أنه نسب إليهم بعض مخالفات من انتسب إليهم؟! وكل هذا خطأ في منهج النقد لا أحبه له.

الوجه الثاني: أن أداء التراويح إحدى عشرة ركعة هو اختيار بعض الأئمة:

١ - " قَالَ سَنَدٌ وَاخْتَارَ مَالِكٌ فِي مُخْتَصَرٍ مَا لَيْسَ فِي الْمُخْتَصَرِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً وَهِيَ صَلَاتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالَّذِي جَمَعَ عَلَيْهَا النَّاسَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ". [الذخيرة: ٤٠٧/٢]

٢ - " قال السيوطي في " المصابيح في صلاة التراويح " (٢ / ٧٧ من الفتاوى له): " وقال الجوري - من أصحابنا - عن مالك أنه قال: الذي جمع عليه الناس عمر بن الخطاب أحب إليّ وهو إحدى عشرة ركعة وهي صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل له إحدى عشرة ركعة بالوتر؟ قال: نعم. وثلاث عشرة قريب قال: ولا أدري من أين أحدث هذا الركوع الكثير؟".

٣ - وقال الإمام ابن العربي في (شرح الترمذي) بعد أن أشار إلى الروايات المتعارضة عن عمر وإلى القول إنه ليس في قدر ركعات التراويح حد محدود: (والصحيح: أن يصلي إحدى عشرة ركعة: صلاة النبي عليه السلام وقيامه، فأما غير ذلك من الأعداد فلا أصل له ولا حد فيه).

فإذا لم يكن بد من الحد فما كان النبي عليه السلام يصلي. ما زاد النبي عليه السلام في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة. وهذه الصلاة هي قيام الليل فوجب أن يفقد في غيرها بالنبي عليه السلام)

٤ - ولهذا صرح العلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني في (سبل السلام) أن عدد العشرين في التراويح بدعة قال: (وليس في البدعة ما يمدح بل كل بدعة ضلالة)". [صلاة التراويح للألباني: ٩٠ - ٩٢]

٥ - " وقد جزم الشيخ بدر الدين العيني وهو من كبار العلماء الحنفية أن قول عائشة: إن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل في العشر الأواخر في رمضان يجتهد ما لا يجتهد في غيره، المقصود منه التطويل في الركعات والسجود والقيام والقعود بدون الزيادة في العدد.

وقد ذكر الشيخ العيني عشرات الروايات عن الصحابة الآخرين لإثبات عدد ركعات النبي صلى الله عليه وسلم وخرج منها بأنه ما كان يزيد عن ثمان ركعات، ويزيد وينقص من ركعات الوتر ما شاء، وذهب الشيخ ابن الهمام - من محققي الحنفية - إلى أن الثماني ركعات سنة، والبقية مستحبة، وأنكر عليه المشايخ الحنفية القائلون بسنية العشرين". [صلاة التراويح للأعظمي: ص ٣٦]

٦ - قال زين الدين العراقي الشافعي: " لكن إذا قلنا إن الوتر هو التهجد كما نص عليه الشافعي فالأصح أن الوتر أكثره معلوما لا يزداد عليه، واختلف أصحابنا في أكثره على وجهين: صحح الرافعي في المحرر وتبعه النووي في سائر كتبه أنه إحدى عشرة ركعة، وصحح الرافعي في شرح مسند الشافعي أن أكثره ثلاث عشرة ركعة". [طرح التثريب: ٤٤/٣]

الوجه الثالث: أننا لو صححنا القول بعدم جواز الزيادة؛ لما ورد في شأنه من أدلة ولقول بعض الأئمة به، وأنت ومن وافقك من جمهور السلفيين تصححون الزيادة وتقولون بجوازها، فالمسألة إذن خلافية وأنت تعيب على السلفيين عدم اعتبارهم الخلاف الذي جعله الله رحمة للأمة، فلماذا تُنكر الخلاف هنا وتريد حمل الأمة على قول واحد ترضاه وتقول به؟!!

الوجه الرابع: إن كان القول بعدم جواز الزيادة على إحدى عشرة ركعة باطلاً مردوداً، فقد بين ذلك طائفة من العلماء السلفيين وردوا قول من قال بعدم جواز الزيادة وضعفوه، فلماذا اعتبرت القول بعدم جواز الزيادة هو قول السلفيين رغم ردهم وتضعيفهم له؟ أليس هذا بُعداً عن الإنصاف أو جهلاً بمذهب من ترد عليهم وتشنع بهم؟

بل يحكي أئمة السلفيين الإجماع على جواز الزيادة كما حكاه ابن عبد البر فقال: " وقد أجمع العلماء على أن لا حد ولا شيء مقدراً في صلاة الليل، وأنها نافلة فمن شاء أطال فيها القيام وقلت ركعاته، ومن شاء أكثر الركوع والسجود". [الاستذكار: ١٠٢/٢] فلماذا الإصرار على إلصاق هذا القول بالسلفيين وبهذه الطريقة المنفرة التي لا أحب لك سلوكها!!

- وأما قول فضيلة المفتي: " وكذلك مقالته في حدود عورة المرأة، وإصرارهم على أن تغطية وجهها واجب شرعي تأثم من تركته".

فضيلة المفتي يصور للقارئ أن القول بوجوب ستر الوجه مما انفرد به السلفيون عن علماء الأمة، وكأنه قولٌ ابتدعه ضيقوا به على المسلمين وحجروا عليهم رحمة الله الواسعة، وهذا غير صحيح، فهذه مذاهب أئمة المسلمين:

ففي المذهب الحنفي:

١ - قال الإمام أبو بكر الجصاص في تفسير قوله تعالى (يُذْنِبْنَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَيبِهِنَّ): "في هذه الآية دلالة على أن المرأة الشابة مأمورة بستر وجهها من الأجنبي، وإظهار الستر والعفاف عند الخروج، لئلا يطمع أهل الريب فيهن". [أحكام القرآن: ٤٥٨/٣]

٢ - وجاء في (الدر المختار): "يعزر المولى عبده، والزوج زوجته على تركها الزينة، أو كَلَمَته لِيَسْمَعَهَا أجنبي، أو كشفت وجهها لغير محرم". [هامش رد المحتار: ٢٦١/٣]

٣ - وجاء فيه كذلك قول الطحطاوي:
"وتمنع المرأة الشاب من كشف الوجه بين رجال، لا لأنه عورة، بل لخوف الفتنة كمسه وإن
أمن الشهوة لأنه أغلظ". [رد المحتار على الدر المختار: ٢٧٢ / ١]

٤ - وقال ابن عابدين في شرحه:
"المعنى: تمنع من الكشف لخوف أن يرى الرجال وجهها فتقع الفتنة، لأنه مع الكشف قد يقع
النظر إليها بشهوة". [السابق: نفس الموضع]

٥ - ونقل ابن عابدين عن صاحب "المحيط" قوله:
"... . ودلت المسألة على أن المرأة منهية عن إظهار وجهها للأجانب بلا ضرورة، لأنها منهية
عن تغطيته لحق النسك لولا ذلك، وإلا لم يكن لهذا الإرخاء فائدة". [السابق: ١٨٩ / ٢]

وتعليل الأحناف وجوب ستر المرأة لوجهها خوف الفتنة بيّن المراد منه الشيخ أحمد عز الدين
البيانوني بقوله: "قول الأئمة (عند خوف الفتنة):
إنما يُعلم في ناظر خاص، وأما بالنظر إلى جماهير الناس الذين تبرز المرأة سافرة أمامهم؛ فلا
يتصور عدم خوف الفتنة منهم جميعاً، فيتحتم المنع من السفور أمامهم على هذا التعليل، وبهذا
يظهر مذهب أبي حنيفة وأصحابه في المسألة". [الفتن: ص ١٩٧]

وفى المذهب المالكي:

١ - يقول الشيخ أحمد الدردير في (أقرب المسالك إلى مذهب مالك):
"وعورة المرأة مع رجل أجنبي عنها جميع البدن غير الوجه والكفين، وأما هما فليس بعورة،
وإن وجب عليها سترهما لخوف الفتنة". [بلغة السالك: ٢٨٩ / ١]
وحكى الشيخ أحمد الصاوي قولين في وجوب ستر الوجه في تلك الصورة:
الأول: الوجوب، وهو مشهور المذهب.
والثاني: وجوب غض البصر على الرجل، وهو قول عياض". [السابق: نفس الموضع]

٢ - قال القاضي أبو بكر بن العربي رحمه الله تعالى:
"والمرأة كلها عورة بدنّها وصوتها، فلا يجوز كشف ذلك إلا لضرورة، أو لحاجة كالشهادة، أو
داء يكون ببدنها". [أحكام القرآن: ١٥٧٨ / ٣]
وقال أيضاً:

"قوله في حديث ابن عمر: (ولا تنتقب المرأة) وذلك لأن سترها وجهها بالبرقع فرض إلا في
الحج، فإنها ترخي شيئاً من خمارها على وجهها غير لاصق به، وتُعرضُ عن الرجال،
ويُعرضون عنها". [عارضة الأحوذى: ٥٦ / ٤]

ولاحظ أن القاضي ابن العربي جعل الوجه والكفين من العورة وأوجب سترهما مطلقاً خيفت
الفتنة أو لم تخف، فهل القاضي ابن العربي من المتشددين؟!

٣ - وقال الشيخ محمد عرفة الدسوقي رحمه الله:
"قوله: (كستر وجه الحرة ويديها) فإنه يجب إذا خيفت الفتنة بكشفها". [حاشية الدسوقي على
الشرح الكبير: ٢١٤ / ١]

المذهب الشافعي:

١ - قال العلامة الرملي في شرحه على المنهاج: "(إلى عورة حرّة كبيرة أجنبيّة) وهي ما عدا وجهها وكفّيها بلا خلاف لقوله تعالى {قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ} [النور: ٣٠]؛ ولأنّه إذا حرّم نظر المرأة إلى عورة مثلها فأولى الرجل، (وكذا وجهها) أو بعضه ولو بعض عينها (وكفّيها) أي كلّ كفّ منها، وهو من رأس الأصابع إلى المعصم (عند خوف فتنة) إجماعاً من داعية نحو مسّ لها أو خلوة بها وكذا عند النظر بشهوة بأنّ يلتذّ به وإنّ أمن الفتنة قطعاً. (وكذا عند الأمن) من الفتنة فيما يظنّه من نفسه من غير شهوة (على الصحيح) ووجهه الإمام باتفاق المسلمين على منع النساء أن يخرجنّ سافرات الوجوه وبأنّ النظر مظنة الفتنة ومحرّك للشهوة، فاللّايق يحاسبن الشريعة سدّ الباب والإعراض عن تفاصيل الأحوال كالخلوة بالأجنبيّة، وبه اندفع القول بأنّه غير عورة فكيف حرّم نظره؛ لأنّه مع كونه غير عورة نظره مظنة للفتنة أو الشهوة ففطم الناس عنه احتياطاً. على أن السبكي قال: الأقرب إلى صنيع الأصحاب أنّ وجهها وكفّيها عورة في النظر". [نهاية المحتاج للشافعي الصغير: ١٨٨/٦]

واكتفي بهذا النص في بيان مذهب الشافعية لعظم مكانة الكتاب ومؤلفه عند الشافعية، ولدلالة النص ووضوحه أن الراجح عندهم أن الوجه عورة فيجب ستره على الحرّة مطلقاً.

المذهب الحنبلي:

١ - قال العلامة ابن مفلح: "قال أحمد: ولا تبدي زينتها إلا لمن في الآية، ونقل أبو طالب: "ظفرها عورة، فإذا خرجت فلا تبين شيئاً، ولا خفها، فإنه يصف القدم، وأحب إليّ أن تجعل لقمها زراً عند يدها"، اختار القاضي قول من قال: المراد بـ "ما ظهر" من الزينة: الثياب، لقول ابن مسعود وغيره، لا قول من فسرهما ببعض الحلي، أو ببعضها، فإنها الخفية، قال: وقد نص عليه أحمد فقال: الزينة الظاهرة الثياب، وكل شيء منها عورة حتى الظفر". [الفروع: ٦٠١/١]

٢ - وقال العلامة علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي رحمه الله: "قوله: (والحرّة كلها عورة، حتى ظفرها وشعرها إلا الوجه) والصحيح من المذهب: أن الوجه ليس بعورة، وعليه الأصحاب، وحكاه القاضي إجماعاً. وعنه: الوجه عورة أيضاً، قال الزركشي: "أطلق الإمام أحمد القول بأن جميعها عورة، وهو محمول على ما عدا الوجه، أو على غير الصلاة" اهـ. وقال بعضهم: الوجه عورة، وإنما كشف في الصلاة للحاجة. قال الشيخ تقي الدين: "والتحقيق أنه ليس بعورة في الصلاة، وهو عورة في باب النظر، إذ لم يجز النظر إليه". [الأنصاف: ٤٥٢/١]

٣ - وقال المحقق أبو النجا شرف الدين موسى الحجاوي المقدسي رحمه الله: "والحرّة البالغة كلها عورة في الصلاة حتى ظفرها وشعرها إلا وجهها، قال جمع: وكفّيها، وهما والوجه عورة خارجها باعتبار النظر كبقية بدنّها". [الإقناع: ٨٨/١]

فهذه مذاهب فقهاء المسلمين ممن لا تقدر على رميهم بالتشدد؛ لأن الأزهر يدرس كتبهم ويشيد بهم، فلماذا يُصوّر للناس أن القول بكون وجه المرأة عورة من أقوال السلفيين الشاذة ومن جملة انحرافاتهم؟! هذا لا يليق بك فضيلة المفتي!

فإن قال فضيلة المفتي: إن الفقهاء يقولون بوجوب ستر الوجه عند خوف الفتنة. قيل له:

- وهذا الوجه من جملة حجج السلفيين على وجوب ستر الوجه.
- ثم من الفقهاء من صرح بالوجوب مطلقاً كما مرَّ عن الإمام أحمد، والقاضي ابن العربي المالكي، وهو حقيقة مذهب أبي حنيفة كما بيَّنه الشيخ أحمد عز الدين الببانوني، وهو وجه للشافعية، بل نقل الإجماع عن الشافعي على وجوب الستر حال مشيها في الطرقات.

- وما هم بعض كبار علماء الأزهر وشيوخه القائلين بوجوب ستر الوجه:

١- قال الحافظ جلال الدين السيوطي الشافعي الأزهرى (ت: ٩١١هـ) في قول الله تعالى: {يُذَيِّنُ عَلَانِيَةً مِّنْ جَلَابِيبِهِنَّ}:

" هذه آية الحجاب في حق سائر النساء، ففيها وجوب ستر الرأس والوجه عليهن ولم يوجب ذلك على الإماماء". [الإكليل في استنباط التنزيل: ص ٢١٤]

٢ - قال الشيخ الفقيه شمس الدين الرملي الأزهرى (ت: ١٠٠٤هـ): " فَيَجِبُ فِي الْمَرْأَةِ مَا يَسْتُرُ بَدَنَهَا إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا حُرَّةً كَانَتْ أَوْ أَمَةً لِزَوَالِ الرَّقِّ بِالْمَوْتِ، وَمِمَّنْ اسْتَنَتْنِي الْوَجْهَ وَالْكَفَيْنِ الْمُصَنَّفُ فِي مَجْمُوعِهِ لَكِنَّهُ فَرَضَهُ فِي الْحُرَّةِ، وَوُجُوبُ سِتْرِهِمَا فِي الْحَيَاةِ لَيْسَ لِكُونِهِمَا عَوْرَةً بَلْ لِكُونَ النَّظَرِ إِلَيْهِمَا يُوقِعُ فِي الْفِتْنَةِ عَالِيًا". [مغني المحتاج: ٤٥٧/٢]

٣ - قال الشيخ عبد الله الشرقاوي رحمه الله (ت: ١٢٠٨هـ) شيخ الأزهر السابق: " جميع بدنهما حتى الوجه والكفين عورة ولو عند أمن الفتنة". [حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب: ١٧٤/١]

٤- قال الشيخ إبراهيم الباجوري رحمه الله (ت: ١٢٦٣هـ) - شيخ الأزهر السابق وإمام الشافعية في وقته - عند كلامه على حكم نظر الرجل الى المرأة الأجنبية: " قوله "إلى أجنبية" أي: إلى شيء من امرأة أجنبية، أي: غير محرم ولو أمة، وشمل ذلك وجهها وكفيها، فيحرم النظر إليهما ولو من غير شهوة أو خوف فتنة على الصحيح كما في المنهاج وغيره، ووجهه الإمام باتفاق المسلمين على منع النساء من الخروج سافرات الوجوه، أي: كاشفات الوجوه، وبأن النظر محرك للشهوة ومظنة الفتنة، وقد قال الله تعالى: (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم)، واللائق بمحاسن الشريعة سد الباب والإعراض عن تفاصيل الأحوال كما قالوه في الخلوة بالأجنبية" [حاشية الباجوري: ١٤١/٢]

٥- الشيخ محمد أبو الفضل شيخ الأزهر السابق (ت: ١٣٣٥هـ): وزعت مشيخة الأزهر على الصحف الاستفتاء الآتي وجوابه وهو: سأل سائل: ما حكم الشرع في المرأة المسلمة المتبرجة والمتبرجة وفي مسئولية أبيها وزوجها أو أخيها وفي المرأة المسلمة التي تظهر على مسارح التمثيل كممثلة؟

فأجاب الشيخ محمد أبو الفضل رحمه الله: "التبرج قد نهى الله عنه بقوله سبحانه وتعالى: {وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى} [الأحزاب: ٣٣] الخطاب في هذه الآية الشريفة موجه إلى نساء النبي - صل الله عليه وسلم - ولكن الحكم عام، ومعناه هو: المشي بتبخر وتكسر. أو أن تلقي المرأة خمارها على رأسها ولا تشده فيواري قلائدها، وقرطها، وعنقها ويبدو ذلك كله منها.

أو أن تبدى محاسنها من وجهها وجسدها.

أو أن تخرج من محاسنها ما تستدعي به شهوة الرجال.

فما يشاهد الآن من كشف المرأة عن ساقها، وذراعها، وصدرها، ووجهها، وما تتكلفه من زينة تكشف عنها، وما تفعله في غدوها ورواحها من تبخر في مشيها، وتكسر في قولها، وتخلع يلفت الأنظار، ويقوي الأشرار تبرج منهى عنه بالإجماع لا تقره الشريعة الإسلامية" [مجلة المنار: ٢٦/٢١٠]

٤- قال الشيخ محمد أبو زهرة الأزهرى (١٣٩٤هـ): " (وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ) الجيوب فتحات الصدر التي تبدو منه أجزاء من الجسم، وهذه من العورة، والخمر جمع خمار، (وَلْيَضْرِبْنَ) أي ليضعن الخمر على هذه الجيوب التي ترى منها الصدور، فيستتر ذلك الجزء من عورة المرأة، لأن عورة المرأة الحرة كل جسمها". [زهرة التفاسير: ١٠/٥١٨٢]

٥- قال الشيخ عبد الحليم محمود شيخ الأزهر السابق: " إذا لم تأمن الفتنة وجب عليها ستر الوجه والكفين". [مجلة صوت العرب البيروتية: كانون الثاني ١٩٦٧]

٦- قال الشيخ عطية صقر رئيس لجنة الفتوى سابقاً (ت: ١٤٢٧هـ): " وبناء على هذا لا يوجد دليل يستثني وجه المرأة وكفيها من وجوب سترهما، ويؤكد ذلك الشوكاني بأن المسلمين من قديم الزمان على ذلك، ويميل إلى هذا في زمن يكثر فيه الفساق، والخلاف موجود بين الأئمة..... وما دام الأمر خلافياً، فلا يحكم ببطلان رأي ولا يجوز التعصب لغيره، وللإنسان حرية الاختيار، وكل هذا الخلاف ينتهي إذا كان وجه المرأة جميلاً تخشى منه الفتنة فيجب ستره ". [موسوعة أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام: ٣/٥٥٩]

٧- قال الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر الأسبق (ت: ١٤٣١هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٩]: " والمعنى: يا أيها النبي قل لأزواجك اللاتي في عصمتك، وقل لبناتك اللاتي هن من نسلك، وقل لنساء المؤمنين كافة، قل لهن: إذا ما خرجن لقضاء حاجتهن، فعليه أن يسدلن الجلابيب عليهن، حتى يسترن أجسامهن ستراً تاماً، من رؤوسهن إلى أقدامهن، زيادة في التستر والاحتشام، وبعداً عن مكان التهمة والريبة". [تفسيره: ١١/٢٤٥]

٨- قال الدكتور علي جمعة المفتي الأسبق: " قضية النقاب يرى فرضيتها الإمام الشافعي والأمام أبو حنيفة والإمام أحمد، ولا يرى فرضيتها الإمام مالك وحده إلا إذا كان عادة القوم على ذلك". [مادة صوتية مرئية مسجلة على قناة (اقرأ) الفضائية]

فإذا كان وجوب ستر الوجه منقول عن بعض الأئمة والفقهاء، وكذلك منقول عن بعض كبار علماء الأزهر، بل وعن بعض شيوخ الأزهر، وهذا القول له أدلته من الكتاب والسنة وأقوال السلف، فالقول به معتبر شرعاً؛ فليس رأياً فقهياً شاذاً، إذ الشذوذ الفقهي: " هو رأي فقهي انفرد به بعض المجتهدين عن الأصول الشرعية المتفق عليها، وتبين قطعاً مخالفته من غير حجة معتبرة". [الآراء الفقهية المحكوم عليها بالشذوذ: ١/٦٣]

فلماذا يُعاب على السلفيين القول به وتبنيّه؟

وهل يليق أو يصح أن يُبدي القول بأحد الأقوال المعتبرة في مسألة من مسائل الشريعة في صورة تطرف؟

أليس في هذا تشجيع للعلمانيين ومن على شاكلتهم لوصف كثيراً من الأقوال العلمية المعتبرة في الشريعة بالتطرف؟

ألا ترى فضيلتك كيف تجرّأ الدكتور الهلالي - الأستاذ بجامعة الأزهر - وقال إن تسوية المرأة بالرجل في الميراث ليس أمراً مخالفاً للشرعية؟

فإذا ذهب أحدٌ يردُّ عليه ويُبطل قوله - كما فعل الأزهر مشكوراً - لربما وصفه مؤيدو الدكتور الهلالي بالتطرف، وساعتها لا ينبغي أن نلوم عليهم وحدهم، بل نلوم أنفسنا أولاً لأننا نحن الذين جرّأناهم على ذلك بمثل هذه العبارات التي نطلقها ونحن لا نشعر بسوء عاقبتها!!

ما كنا ننتظر من فضيلة المفتي مثل هذا الصنيع، بل ولا نتوقعه، فإن وصف الأقوال الشرعية بالمعتبرة بالتطرف أمرٌ خطيرٌ له تبعاته المخيفة، وإن من أوّل المُكتَوِين بها هم شيوخ الأزهر الذين قالوا بوجوب ستر الوجه، فما أسهل أن يُوصفوا بالتطرف من خصومهم بناءً على كلام فضيلتك!!

وهذا هو الوجه الأول من الجواب على فضيلة المفتي.

والوجه الثاني: أن من السلفيين من قال إن ستر وجه المرأة ليس واجباً، ولم يعتبره من العورة، وهذا القول تبناه الإمام الألباني في كتابه المعروف (حجاب المرأة المسلمة)، بل لما ردَّ عليه مخالفوه من السلفيين كتب كتابه المشهور (الرد المفحم)، وبيّن أن القول بعدم وجوب ستر وجه المرأة هو قول جمهور العلماء، وعاب على من خالف ذلك وأوجب على المرأة أن تستر وجهها، بل اعتبر هذا القول تشدداً لا تطرفاً، وبينهما فرقٌ ما إخاله يخفى على أهل العلم والفتوى.

فالقول بوجوب ستر المرأة لوجهها ليس قولاً لجميع السلفيين، بل هي مسألة خلافية عندهم كما كانت خلافية بين أئمة المسلمين، فالأمر ليس جديداً، وإنما الجديد هو افتراؤك عليهم فإلى الله المشتكى وهو المستعان.

الوجه الثالث: إذا كان الفقهاء أوجبوا على المرأة أن تستر وجهها بالإجماع عند خوف الفتنة بها أو منها، ألا ترى أنه من المناسب تبني هذا القول الآن مع كثرة الفتن، وشيوع الفساد الأخلاقي، وضعف الضمير في أوساط الناس إلا من رحم الله من عباده؟ أليس ستر المرأة وجهها عن نظر الرجال أسلم لها لا سيما والحجاب لا يمنعها من عمل أو واجب؟

من نظر إلى حال المجتمع هذه الأيام وكثرة الشرور والفساد فيه يعلم أن من شجّع المرأة على إبداء وجهها - وهو مجمع فتنتها - هو من يتبنى الشاذ من الأقوال، المشيع الفساد في المجتمع لو كان للناظر قلب أو ألقى السمع وهو شهيد!!

وأما قول فضيلة المفتي: "وتحريم الاحتفال بالمولد النبوي الشريف".

فضيلة المفتي يعتبر تحريم الاحتفال بالمولد النبوي من التشدد والتضييق على الأمة، والعجيب أن فضيلة المفتي لم يذكر دليلاً واحداً على جواز الاحتفال بالمولد النبوي، وإنما عاب من حرّم الاحتفال به، ووصف المخالفين بالتطرف بلا حجة محرّم شرعاً وعقلاً!! والاحتفال بالمولد النبوي باطلٌ من وجوه:

١ - أنه لم يفعله رسول الله ولا أمر به، ولا فعله أصحابه، بل ولا أحد من أئمة المسلمين.

وكون الاحتفال بالمولد من الدين: " معلوم البطلان بالضرورة، لأن الله تعالى لم يأمر عباده بالاحتفال بالمولد، ولم يأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يفعله ولا فعله أحد من الخلفاء الراشدين، ولا غيرهم من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان.

بل ولم يكن معروفاً عند المسلمين إلى أن مضى عليهم نحو من ستمائة سنة، فحينئذ ابتدعه سلطان إربل وصار له ذكر عند الناس. وعلى هذا فمن زعم أن الاحتفال بالمولد من الدين، فقد قال: على الله، وعلى كتابه، وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم بغير علم". [الرد القوي للتويعري: ص ١٦]

٢ - صرّح بحرمة الاحتفال بالمولد النبوي جماعة من العلماء منهم:

أ - العلامة تاج الدين الفاكهاني المالكي (ت: ٧٣٤هـ) قال عندما سئل عن حكم الاحتفال به: " لا أعلم لهذا المولد أصلاً، في كتاب ولا سنة، ولم ينقل عمله عن أحد من علماء الأمة، الذين هم القدوة في الدين، والمتمسكون بآثار المتقدمين، بل هو (بدعة)، أحدثها المبطلون، وشهوة نفس اعتنى بها الآكلون، بدليل أنا إذا أدركنا عليها الأحكام الخمسة قلنا: إما أن يكون واجباً، أو مندوباً، أو مباحاً، أو مكروهاً، أو محرماً، وليس هو (بواجب إجماعاً، ولا مندوباً)، لأن حقيقة المندوب: ما طلبه الشارع، من غير ذم على تركه، وهذا لم يأذن فيه الشارع، ولا فعله الصحابة والتابعون، ولا العلماء والمتدينون فيما علمت، وهذا جوابي بين يدي الله إن عنه سئلت، ولا جائزاً، ولا مباحاً، لأن الابتداع في الدين ليس مباحاً بإجماع المسلمين، فلم يبق إلا أن يكون مكروهاً، أو محرماً". [المورد في عمل المولد للفاكهاني: ٩ - ١١]

وأقره الشيخ العدوي المالكي في حاشيته على مختصر خليل، والشيخ محمد عlish المالكي رحمهما الله في (فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك) [حقائق حول المولد النبوي: ص ٤]

ب - قال ابن الحاج المالكي (ت: ٧٣٧هـ): " وَكَذَلِكَ الْإِقْتِدَاءُ بِمَنْ تَتَّبِعُهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ وَلِيَحْذَرُ مِنْ عَوَائِدِ أَهْلِ الْوَقْتِ وَمِمَّنْ يَفْعَلُ الْعَوَائِدَ الرَّدِيئَةَ وَهَذِهِ الْمَفَاسِدُ مُرَكَّبَةٌ عَلَى فِعْلِ الْمَوْلِدِ إِذَا عَمِلَ بِالسَّمَاعِ فَإِنْ خَلَا مِنْهُ وَعَمِلَ طَعَامًا فَقَطْ وَتَوَى بِهِ الْمَوْلِدَ وَدَعَا إِلَيْهِ الْإِخْوَانُ وَسَلِمَ مِنْ كُلِّ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فَهُوَ بِذَعَةِ بِنَفْسٍ نِيَّتِهِ فَقَطْ إِذْ أَنَّ ذَلِكَ زِيَادَةٌ فِي الدِّينِ وَلَيْسَ مِنْ عَمَلِ السَّلَفِ الْمَاضِينَ وَاتَّبَاعِ السَّلَفِ أُولَى بَلْ أَوْجِبُ مِنْ أَنْ يَزِيدَ نِيَّةً مُخَالَفَةً لِمَا كَانُوا عَلَيْهِ لِأَنَّهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ اتِّبَاعًا لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَتَعْظِيمًا لَهُ وَلِسُنَّتِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَهُمْ قَدَمُ السَّبْقِ فِي الْمُبَادَرَةِ إِلَى ذَلِكَ وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ نَوَى الْمَوْلِدَ وَنَحْنُ لَهُمْ تَبِعٌ فَيَسْعُنَا مَا وَسِعَهُمْ ". [المدخل: ١٠/٢]

ت - " وقال الحافظ ابن حجر الشافعي رحمه الله تعالى: أصل عمل المولد بدعة، لم تنقل عن أحد من السلف الصالح في القرون الثلاثة.

وقال الحافظ السخاوي الشافعي، رحمه الله تعالى: عمل المولد الشريف لم ينقل عن أحد من السلف الصالح في القرون الثلاثة الفاضلة، وإنما حدث بعد". [حقائق حول المولد: ص ٤]

ث - ذكر المؤرخ المصري الجبرتي أن المستعمرين الفرنسيين عندما احتلوا مصر بقيادة نابليون بونابرت انكمش الصوفية وأصحاب الموالد، فقام نابليون وأمرهم بإحيائها ودعمها، فقد ذكر الجبرتي أن نابليون أمر الشيخ البكري بإقامة الاحتفال بالمولد، وأعطاه ثلاثمائة ريال

فرنسي، وأمره بتعليق الزينات، بل وحضر الحفل بنفسه من أوله إلى آخره. [عجائب الآثار: ٢٠١/٢، ٢٤٩]

ثم بيّن الهدف من صنيع نابليون بقوله: «ورخص الفرنسيون ذلك للناس لما رأوا فيه من الخروج عن الشرائع، واجتماع النساء، واتباع الشهوات، والتلاهي، وفعل المحرمات» [السابق: ٣٠٦/٢]

فلعل في هذا كفاية وإقناع للدكتور أن الموالد ليست من هدي السلف الماضين بشهادة علماء لا يعدمهم فضيلة المفتي متشددين، بل هو عندهم بدعة كما صرحوا بذلك، بل الغرب مشجعون له لما فيه من الشر والضرر، فهل يعتبر فضيلة المفتي أم يصير على ما ادعاه وهو إيهامه أن القول بالتحريم من ابتداع المتشددين، وهذا عناد بلا حجة أعيدك بالله منه؟!!

٣ - من نظر إلى الموالد وما آل إليه أمرها من غلو وابتداع واختلاط وسماع جزم بحرمة هذه الموالد، بل القول باباحتها على الإطلاق - كما يوهمه كلام فضيلة المفتي - خيانة للدين ولالأمة، فكيف بالطعن في المانعين منها والتشريد بهم؟

ومما يؤكد ذلك ويوضحه شهادة شيوخ الأزهر وعلمائه، وأذكر نقلًا واحدًا في ذلك:

وهو قول الشيخ شلتوت شيخ الأزهر السابق: " الموالد هي هذه الحفلات الصاخبة، أو المجتمعات السوقية العامة، التي ابتدعها المسلمون في عهودهم المتأخرة باسم تكريم الأولياء، وإعلاء قدرهم ومكانتهم، عن طريق تقديم القرابين، وذبح النذور، وإقامة حلقات الذكر، وعن طريق الخطب، والقصص، والمناقب، والأناشيد، التي تصور حياة الولي، وتصف تنقله في معارج الولاية، وما يتحدث به الناس عنه، ويضاف إليها من كشف وخوارق وكرامات.....

حتى لقد ترى المقامرين والمقامرات، بجانب حفلات المدمنين والمدمنات، وبجانب حفلات الذاكرين والذاكرات، والخالعين والخليعات، والراقصين والراقصات، ويجوس خلال الجميع المتسولون والمتسولات، والناشلون والناشلات، وكل ذلك يصنع في الموالد، عليه تقام وإليها يهرع الناس باسم الولاية وتكريم المشايخ.

ومهما قال عشاق الموالد، والمتكسبون بها ومرجوها - من أن فيها ذكر الله والمواعظ، وفيها الصدقات وإطعام الفقراء - فإن بعض ما تراه فيها ويراه كل الناس من ألوان الفسوق وأنواع المخازي، وصور التهلك، والإسراف في المال، ما يحتم على رجال الشؤون الاجتماعية، وقادة الإصلاح الخلقي والديني، المبادرة بالعمل على إبطالها ومنعها ووضع حد لمخازيها، وتطهير البلاد من وصمتها.

ولقد صارت - بحق - لسكوت العلماء عنها، ومشاركة رجال الحكم فيها - مباءة عامة تنتهك فيها الحرمات، وتراق في جوانبها دماء الأعراس، وتمسخ فيها وجوه العبادة، وتستباح البدع والمنكرات، ولا يقف فيها أرباب الدعارة عند مظهر أو مظهرين من مظاهر الدعارة العامة؛ وإنما يبتكرون ويبتدعون ما شاء لهم الهوى من صور الدعارة المقوضة للخلق والفضيلة". [فتاوى الشيخ محمود شلتوت: ١٦٧ - ١٦٩]

فضيلة المفتي على قول شيخ الأزهر السابق الشيخ شلتوت يجب عليه أن يشكر السلفيين لمحاربتهم للموالد، وما فيها من بدع ومنكرات، لا أن يهاجمهم، وينفر عنهم، ولم يشعر فضيلة

المفتي أنه بذلك يتبنى آراءً شاذة تشيع الرذيلة في المجتمع المسلم، وتدمر اقتصاده، وتنتشر البطالة، وغير ذلك من شرور، هذا بناء على رأي الشيخ شلتوت رحمه الله!!

فالسلفيون في محاربتهم لبدع الموالد متمسكون بما كان عليه السلف، ناشرون للفضيلة ومحاربون للرذيلة، ساعون في تقديم صورة صحيحة للإسلام أمام العالم محاربون للموالد: (التي تسيء إلى الإسلام) [عبارة الشيخ الذهبي وزير الأوقاف السابق] بما تحتويه من بدع ومنكرات.

" وهذا آخر ما أردناه مما أوردناه لما عمت البلوى، واتبعت الأهواء، وأعرض العلماء عن النكير الذي يجب عليهم، ومالوا إلى ما مالت العامة إليه، صار المنكر معروفاً والمعروف منكراً، ولم نجد من الأعيان ناهياً عن ذلك ولا زاجراً". [تطهير الاعتقاد: ٢٦ - ٢٧]

- وأما قول فضيلة المفتي: "وتوسعهم في مفهوم البدعة". فضيلة المفتي يرمي السلفيين بالتوسع في مفهوم البدعة بلا حجة أو تمثيل، فالله المشتكى وهو المستعان.

وقد حذر السلفيون من رمي الناس بالبدعة بلا بينة، ومن ذلك: أ - قال الإمام الدارمي: "والبدعة أمرها شديد، والمنسوب إليها سيء الحال بين أظهر المسلمين، فلا تعجلوا بالبدعة حتى تستيقنوا وتعلموا أحقاً قال أحد الفريقين أم باطلاً؟ وكيف تستعجلون أن تنسبوا إلى البدعة أقواماً في قول قالوه ولا تدرون أنهم أصابوا الحق في قولهم ذلك أم أخطؤوه؟" [الرد على الجهمية: ص ١٩٣]

ب - قال ابن دقيق العيد: "أعراض المسلمين خفرة من حفر النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس المحدثون والحكام". [الاقتراح: ص ٦١]

ت - قال العلامة المعلمي اليماني: "ليس نقد الرواة بالأمر الهين، فإن الناقد لا بد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفاً بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية... ويكون مع ذلك متيقظاً مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالكا لنفسه، لا يستميله الهوى، ولا يستفز الغضب، ولا يستخفه بادر ظن حتى يستوفي النظر، ويبلغ المقر، ثم يحسن التطبيق في حكمه، فلا يجاوز ولا يقصر. وهذه المرتبة بعيدة المرام، عزيزة المنال، لم يبلغها إلا الأفاضل، وقد كان من أكابر المحدثين وأجلتهم من يتكلم في الرواة فلا يعول عليه، ولا يلتفت إليه.

قال الإمام علي بن المديني - وهو من أئمة هذا الشأن -: "أبو نعيم وعفان صدوقان، لا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه"، وأبو نعيم وعفان من الأجلة، والكلمة المذكورة تدل على كثرة كلامهما في الرجال، ومع ذلك لا تكاد تجد في كتب الفن نقل شيء من كلامهما". [آثار العلامة المعلمي اليماني: ١١٣/٢٥]

ث - وقال الأجرى في صفة العلماء الربانيين العاملين بالحق: "أَنْ يَأْمَنَ شَرَّهُ مَنْ خَالَطَهُ، وَيَأْمَلَ خَيْرَهُ مَنْ صَاحَبَهُ، لَا يُؤَاخِذُ بِالْعَثَرَاتِ، وَلَا يُشِيعُ الذُّنُوبَ عَنْ غَيْرِهِ، وَلَا يَقْطَعُ بِالْبَلَاغَاتِ، وَلَا يُفْشِي سِرَّ مَنْ عَادَاهُ، وَلَا يَنْتَصِرُ مِنْهُ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَيَعْفُو وَيَصْفَحُ عَنْهُ، ذَلِيلٌ لِلْحَقِّ، عَزِيزٌ عَنِ الْبَاطِلِ، كَاطِمٌ لِلْغَيْظِ عَمَّنْ آذَاهُ، شَدِيدُ الْبُغْضِ لِمَنْ عَصَى مَوْلَاهُ، يُجِيبُ السَّفِيهَ بِالصَّمْتِ عَنْهُ، وَالْعَالِمَ بِالْقَبُولِ مِنْهُ، لَا مُدَاهِنَ، وَلَا مُشَاحِنَ، وَلَا مُخَنَالَ، وَلَا حَسُودَ، وَلَا حَقُودَ، وَلَا سَفِيهَ، وَلَا جَافٍ، وَلَا فَظَّ، وَلَا غَلِيظَ، وَلَا طَعَانَ، وَلَا لَعَانَ، وَلَا مُعْتَابَ، وَلَا سَبَّابَ.

يُخَالِطُ مِنَ الْإِخْوَانِ مَنْ عَاوَنَهُ عَلَى طَاعَةِ رَبِّهِ، وَنَهَاهُ عَمَّا يَكْرَهُ مَوْلَاهُ، وَيُخَالِقُ بِالْجَمِيلِ مَنْ لَا يَأْمَنُ شَرَّهُ، إِبْقَاءً عَلَى دِينِهِ، سَلِيمًا الْقَلْبَ لِلْعِبَادِ مِنَ الْعِلِّ وَالْحَسَدِ، يَغْلِبُ عَلَى قَلْبِهِ حُسْنُ الظَّنِّ بِالْمُؤْمِنِينَ فِي كُلِّ مَا أُمِّكَنَ فِيهِ الْعُذْرُ، لَا يُحِبُّ زَوَالَ النِّعَمِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْعِبَادِ، يُدَارِي جَهْلَ مَنْ عَامَلَهُ بِرَفْقَةٍ، إِذَا تَعَجَّبَ مِنْ جَهْلٍ غَيْرِهِ ذَكَرَ أَنَّ جَهْلَهُ أَكْثَرُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لَا يَتَوَقَّعُ لَهُ بَأْفَقَةٌ، وَلَا يَخَافُ مِنْهُ غَائِلَةٌ، النَّاسُ مِنْهُ فِي رَاحَةٍ، وَنَفْسُهُ مِنْهُ فِي جَهْدٍ». [أخلاق العلماء: ص ٦٣]

فهذه أخلاق العلماء التي يحثُّ السلفيون على التخلق بها، والبعد عمَّا خالفها، ويحذرون أشد التحذير من التبديع بلا موجب، ويأمرون بالصبر على الناس، فلا يبدعون مَنْ بَدَّعَهُم انتقاماً بل لا يبدعون إلا بالحجة والبرهان، فكم من شخصٍ بدعهم تحاملاً فلم يبدعوه؟ وكم من شخصٍ كفرهم ظلماً ولم يكفروه؟ فأين توسعهم في البدعة المُدعى؟!

- **وأما قول فضيلة المفتي:** " والإعراض عن الأخذ بالرخص، وإلزام الناس بالعزائم، وغيرها من المسائل الكثيرة التي كونوا باختياراتهم لها مذهباً جديداً خاصاً بهم جعلوه هو الحق الواضح وغيرها هو الضلال المبين".

فهذا الكلام من جملة الدعاوى العريضة التي اعتمد فضيلة المفتي عليها في كلامه، ينسب لخصومه قولاً بلا حجة ولا دليل، بل ولا يذكر على ذلك مثلاً واحداً، إنما هو النقول عليهم فقط، فإلى الله المشتكى وهو المستعان، وهو باطل من وجوه:

الوجه الأول: أن السلفيين لا يُعرضون عن الرخص كما زعم فضيلة المفتي، بل هم آخذون بها، داعون الناس للأخذ بها، ولما لا ورسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الإثم مثلُ جبال عرفة". [مسند أحمد: ٥٣٩٢ - صححه أحمد شاكر] ويقول أيضاً: "إن الله يحب أن تؤتى رخصه، كما يكره أن تؤتى معصيته". [السابق: ٥٨٦٦ - صححه أحمد شاكر]

قال الإمام ابن عبد البر: " وفي هذا الحديث أيضاً دليل على أن الأخذ برخصة الله أولى لذوي العلم والحجاء من الأخذ بالشدة، فإن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن ينتهي عن محارمه وتجتنب عزائمه". [الاستذكار: ٢٧٥/٨]

الوجه الثاني: ومما يدلُّ على أخذ السلفيين بالرخص المشروعة:

أ - قول سفيان الثوري: «إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَنَا الرُّخْصَةُ مِنْ ثِقَةٍ، فَأَمَّا التَّشْدِيدُ فَيُحْسِنُهُ كُلُّ أَحَدٍ» [جامع بيان العلم وفضله: ٧٨٤/١]

ب - وقول معمر: " إِنَّمَا الْعِلْمُ أَنْ تَسْمَعَ بِالرُّخْصَةِ مِنْ ثِقَةٍ فَأَمَّا التَّشْدِيدُ فَيُحْسِنُهُ كُلُّ أَحَدٍ". [السابق: ٧٨٥/١]

الوجه الثالث: أن السلفيين يترخصون بجميع الرخص الشرعية الصحيحة كالقصر في السفر، والفطر فيه، والمسح على الخفين، وأمر الحامل والمرضع بالفطر متى أضر بهما الصيام، وترك الجهاد عند عدم القدرة والاستطاعة، وغير ذلك من الرخص المشروعة.

وها هي جهودهم ناطقة بلسان عربي مبين في نهى الشباب المسلم عن الجهاد لعدم توفر القدرة لدى المسلمين، وحضهم الشباب على ترك القتل والتفجير لأعداء الله من المشركين حتى يجاهدوا جهاداً شرعياً تحت راية حاكم مسلم.

ونهيهم الشباب عن الخروج على الحاكم الكافر حتى يكون لديهم قدرة واستطاعة على ذلك، أما قبل توفر القدرة فلا يجوز الخروج مع ظهور كفر الحاكم. انظر: (فتاوى العلماء الأكابر). أليس هذا من الترخص لعدم القدرة على الأخذ بالعزيمة؟ ألم تسكن بسبب هذا الفقه الرشيد في الأخذ بالترخص كثير من الفتن، وتحقن به كثير من الدماء؟

أما الترخص بكل رخصة صحت أو لم تصح فهذا باطل بالإجماع وما أظن فضيلة المفتي يقول به، فالسلفيون وسط بين فريقين: فريق يترخص بالترخص الصحيحة والضعيفة والشاذة، وفريق يمنع الترخص ويحرمه في مواضع صح الترخص فيها، وإن كان فضيلة المفتي يعلم عن السلفيين خلاف ذلك فليبينه بالدليل مشكوراً، وإلا كان كلامه مجرد دعوى ولا أحب له ذلك.

الوجه الرابع: إن الذين لا يأخذون بالترخص الشرعية الصحيحة في كثير من المواطن هم الصوفية، وقبل أن يبادر فضيلة المفتي بتكذيب ذلك أنقل له قول الشاطبي رحمه الله.

قال الشاطبي: "ولهذا قيل: إذا انحط الفقير عن درجة الحقيقة إلى رخصة الشريعة فقد فسخ عقده ونقض عهده فيما بينه وبين الله.

فهذا الكلام ظاهر في أنه ليس من شأنهم الترخص في مواطن الترخص المشروع، وهو ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم والسلف الصالح من الصحابة والتابعين.

فالتزام العزائم مع وجود مضار الرخص التي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه) فيه ما فيه، وظاهره أنه بدعة استحسناها قمعا للنفس عن الاسترسال في الميل إلى الراحة وإيثاراً إلى ما يبني عليه من المجاهدة". [الاعتصام: ٢١٤/١]

لعلك عرفت من يرفض الرخص، ويحمل نفسه وأتباعه على العزائم، بل على البدع والمنكرات، والسؤال للدكتور: ما هو موقفنا من ترك الصوفية الأخذ بالترخص؟ وهل يصح لنا وصفهم بالتطرف كما وُصف السلفيون؟ وهل يصح لنا مُحاربة هذا التطرف في الفكر الصوفي؟

المسألة الخامسة: الأصول التي لا يجوز فيها الخلاف.

ثم قال فضيلة المفتي: "وقد تقرر عند جماهير علماء الأمة من السلف والخلف أن أصول العقيدة الإسلامية كتوحيد الله والإيمان به وباليوم الآخر ووجوب اتباع رسله من القواطع التي لا يجوز فيها الخلاف".

وكلام فضيلة المفتي فيه نظر من وجوه:

الوجه الأول: أن أصول العقيدة الإسلامية مجمعٌ عليها فلا يجوز الخلاف فيها بإجماع السلف، لا عند جماهير الأمة، فضيلة المفتي جعل أصول العقيدة الإسلامية لا تجوز مخالفتها عند جماهير الأمة، والصواب أنه لا تجوز مخالفتها بالإجماع، ومن خالف فيها حكم عليه العلماء بحسب مخالفته.

١ - قال الإمام البخاري: " لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر لقيتهم كرات قرنا بعد قرن، ثم قرنا بعد قرن أدركتهم وهم متوافرون منذ أكثر من ست وأربعين سنة... فما رأيت واحدا منهم يختلف في هذه الأشياء... " [أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي: ١٧٥/١]
وذكر الإمام البخاري جملة من أصول العقيدة الإسلامية.

٢ - قال الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك، فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازا وعراقا وشاما ويمنا فكان من مذهبهم... " [السابق: ١٧٧/١]

٣ - قال الإمام أبو الحسن الأشعري: " باب ذكر ما أجمع عليه السلف من الأصول التي نبهوا بالأدلة عليها، وأمروا في وقت النبي صلى الله عليه وسلم بها " . [رسالة إلى أهل الثغر: ص ١١٧]

فإذا كانت أصول الشريعة الإسلامية مجمع عليها كما مرّ فلا تجوز مخالفتها بالإجماع لا عند الجمهور كما يوهمه كلام فضيلة المفتي.

الوجه الثاني: أن فضيلة المفتي مثّل لأصول العقيدة الإسلامية تمثيلاً قاصراً قصره على الأصول الثلاثة للأشاعرة وهي: الإلهيات والنبوات والسمعيات.

- وهذا الصنيع مخالف لما عليه أئمة السلف:

- فالإمام سفيان الثوري (ت: ١٦١هـ) عدّ أصول العقيدة المجمع عليها فبلغت سبعا منها: الصلاة خلف كل بر وفاجر، الإيمان بالقدر خيره وشره، وألا يُشهد لمعين بجنة ولا نار، وتقديم أبي بكر وعمر على سائر الصحابة.
- والإمام علي بن المديني (ت: ٢٣٤هـ) عدّ أصول العقيدة فبلغت ثمانية عشر أصلاً منها: الإيمان برؤية الله يوم القيامة، والتصديق بالأحاديث كما وردت من غير تأويل لها أو تحريف، والإيمان بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وغير ذلك من أصول العقيدة المجمع عليها.
- والإمام البخاري (ت: ٢٥٦هـ) عدّ أصول العقيدة المجمع عليها فبلغت تسعاً منها: السمع والطاعة لولاة أمور المسلمين في المعروف، وتحريم الخروج عليهم، وألا يرى السيف على أمة محمد.
- والإمام حرب بن إسماعيل الكرماني (ت: ٢٨٠هـ) عدّ أصول العقيدة المجمع عليها في كتابه (إجماع السلف في الاعتقاد)، وهي أصول كثيرة تجمع جلّ أصول العقيدة الإسلامية منها:
خلق الله لأفعال العباد، وأن المعاصي بقدر الله وعلمه، والإيمان بالأعور الدجال، وعذاب القبر، وغير ذلك من أصول العقيدة.
- والإمام أبو الحسن الأشعري (ت: ٣٢٤هـ) عدّ أصول العقيدة المجمع عليها في رسالته لأهل الثغر فبلغت واحداً وخمسين أصلاً منها:
إثبات صفاته سبحانه كالسمع والرؤية واليدين، وإثبات مجيئه جلّ وعلا، وإثبات علوه سبحانه، وغير ذلك من أصول العقيدة البالغة واحداً وخمسين أصلاً.

ففضيلة المفتي على ما يظهر من صنيعه لا يرى ما عدّه هؤلاء الأئمة أصولاً؛ لأن الأصول عنده هي هذه الثلاثة فقط، وهو بهذا يخالف ما كان عليه سلف الأمة وأئمة المسلمين كما سبق نقله عنهم.

وهذا الصنيع يترتب عليه أن فضيلة المفتي يرى المخالفة في غير هذه الأصول الثلاثة لا توجب تبديعاً ولا هجراً ولا تفسيقاً، وهذا مخالف لما أجمع عليه السلف من الحكم على من خالف أصول العقيدة المجمع عليها بحسب مخالفته.

المسألة السادسة: الخلاف في الفروع العملية رحمة.

ثم قال فضيلة المفتي: " وأما غيرها من الفروع، والمسائل المتعلقة بالأحكام الشرعية العملية التي ألزم الله بها المكلفين فقد جرى الخلاف فيها منذ العصر النبوي، واختلف الصحابة والتابعون، وكذلك اختلف الأئمة المجتهدون، وبقي اختلافهم مستمراً حتى يومنا هذا، وذلك الاختلاف من السنن الكونية التي أرادها الله رحمة بنا: **﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٢]**."

وهذا الكلام فيه نظر من وجوه:

الوجه الأول: يوهم كلام فضيلة المفتي أن جُلَّ مسائل الفقه أو كلها ظنية ليس فيها قطعٌ، وبناء عليه فالقطع فيها غير ممكن، والخلاف فيها لا حرج فيه، بل الخلاف فيها من التوسعة على الأمة والرحمة بها.

وهذا الكلام غير صحيح لأن: " أ - جمهور مسائل الفقه التي يحتاج إليها الناس ويفتون بها ثابتة بالنص أو الإجماع، وإنما يقع الظن والنزاع في قليل مما يحتاج إليه الناس، بل كثير من المسائل المختلف فيها إما قليلة الوقوع أو مقدرة.

ب - ما يعلم من الدين بالضرورة وهو مما اتفق عليه جزء من الفقه، وإخراجه من الفقه قول لم يعلم عن أحد المتقدمين، بل جميع الفقهاء يذكرون في كتب الفقه وجوب الصلاة، والزكاة، والحج، واستقبال القبلة، وجوب الوضوء، والغسل من الجنابة، وتحريم الخمر والفواحش.

كما أن كون الشيء معلوماً من الدين بالضرورة أمر إضافي، فحديث العهد بالإسلام قد لا يعلم شرائع الدين فضلاً عن كونه يعلمه بالضرورة، وكثير من العلماء يعلم بالضرورة مسائل لا يعلمها الناس ألبتة.

ج - الفقه لا يكون فقهاً إلا من المجتهد المستدل، الذي يعلم أن هذا الدليل أرجح، وأن هذا الظن أرجح، فالفقه هو علمه برجحان هذا الدليل وهذا الظن، وهذا الفقه الذي يختص به الفقيه علم قطعي لا ظني، فبذلك يكون المقلد للأئمة لا علم عنده، فيكون اعتقاد المقلد ليس بفقه". [مجموع الفتاوى: ١١٨/١٢ - ١١٩]

الوجه الثاني: أن كلام فضيلة المفتي يوهم أن الخلاف في جُلِّ الأحكام الشرعية موجودٌ منذ عصر رسول الله وإلى اليوم، وهذا خلاف المنقول المعروف لدى العلماء أن الشريعة تدعو للاتفاق ونبذ الفرقة والاختلاف في أحكامها العلمية والعملية.

قال الشاطبي رحمه الله (ت: ٧٩٠هـ): " الشريعة كلها ترجع إلى قول واحد في فروعها وإن كثر الخلاف كما أنها في أصولها كذلك، ولا يصلح فيها غير ذلك والدليل عليه أمور:

أحدها: أدلة القرآن من ذلك:
قوله تعالى: {ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا}
فنفى أن يقع فيه الاختلاف ألينة ولو كان فيه ما يقتضي قولين مختلفين لم يصدق عليه هذا الكلام على حال.

وفي القرآن: {فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول} الآية.
وهذه الآية صريحة في رفع التنازع والاختلاف؛ فإنه رد المتنازعين إلى الشريعة وليس ذلك إلا ليرتفع الاختلاف، ولا يرتفع الاختلاف إلا بالرجوع إلى شئ واحد إذ لو كان فيه ما يقتضي الاختلاف لم يكن في الرجوع إليه رفع تنازع، وهذا باطل.

وقال تعالى: {ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات} الآية.
والبيانات هي الشريعة فلولا أنها لا تقتضي الاختلاف ولا تقبله ألينة لما قيل لهم من بعد كذا ولكان لهم فيها أبلغ العذر وهذا غير صحيح، فالشريعة لا اختلاف فيها.

وقال تعالى: {وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله}
فبين أن طريق الحق واحد وذلك عام في جملة الشريعة وتفصيلها.
وقال تعالى: {كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه}
ولا يكون حاكما بينهم إلا مع كونه قولاً واحداً فصلاً بين المختلفين.

وقال: {شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا} الآية إلى قوله: {ولا تتفرقوا فيه}، ثم ذكر بني إسرائيل وحذر الأمة أن يأخذوا بسنتهم فقال: {وما تفرقوا إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم}
وقال تعالى: {ذلك بأن الله نزل الكتاب بالحق وإن الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد}

والآيات في ذم الاختلاف والأمر بالرجوع إلى الشريعة كثير كله قاطع في أنها لا اختلاف فيها، وإنما هي على مأخذ واحد وقول واحد.
قال المزني صاحب الشافعي: ذم الله الاختلاف وأمر عنده بالرجوع إلى الكتاب والسنة ".
[الموافقات: ١١٨/٤ - ١٢٠]

فإذا كانت الشريعة على قول واحد كما قال الشاطبي وغيره من المحققين فلا ينبغي أن يكون فيها خلافاً إلا في مواضع قليلة، وكلما كان أهل العلم أكثر تمسكاً بالكتاب والسنة وأتم فهماً لها كان الخلاف بينهم قليلاً، ومن المقطوع به أن الصحابة أكمل الخلق علماً بالشريعة وفهماً لأحكامها وعليه فالخلاف بينهم قليل أو نادر لا كما يصوره فضيلة المفتي.

ومما يؤيد ذلك قول الإمام محمد بن المنكدر رحمه الله (ت: ١٣٠هـ): "إنما يأتي الاختلاف من قلوب العباد، فأما ما جاء من عند الله فليس فيه اختلاف". [الدر المنثور: ٣٣٣/٢]
فالإمام ابن المنكدر رحمه الله يرى أن الخلاف يأتي من قلوب العباد، ومن المقطوع به أن أظهر القلوب وأنقاهما بعد قلب رسول الله هي قلوب الصحابة، ثم من بعدهم من التابعين وتابعيهم، وهو ما يؤيد أن الخلاف في زمن الصحابة قليل أو نادر، ثم هو من الخلاف السائغ في جملته.

الوجه الثالث: أن هدي الرسول صلى الله عليه وسلم قطع الخلاف وحسم مادته جمعاً للكلمة وحرصاً على الألفة.

في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ يَوْمِهِ فَاسْتَعْذَرَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي إِبْنِ سُلُوفَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ يَعْذُرُنِي مِنْ رَجُلٍ بَلَعَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِي فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا وَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا وَمَا كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا مَعِي، فَقَامَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا وَاللَّهِ أَعْذُرُكَ مِنْهُ إِنْ كَانَ مِنَ الْأَوْسِ ضَرْبِنَا عُنُقَهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ إِخْوَانِنَا مِنَ الْخَزَرَجِ أَمَرْتَنَا فَفَعَلْنَا فِيهِ أَمْرَكَ.

فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَهُوَ سَيِّدُ الْخَزَرَجِ وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ رَجُلًا صَالِحًا وَلَكِنْ اخْتَمَلَتْهُ الْحَمِيَّةُ فَقَالَ: كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللَّهِ لَا تَقْنُتُهُ وَلَا تَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ.

فَقَامَ أَسِيدُ بْنُ الْحَضِيرِ فَقَالَ كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللَّهِ وَاللَّهِ لَنَقْتُلَنَّ فَإِنَّكَ مُنَافِقٌ تُجَادِلُ عَنِ الْمُنَافِقِينَ، فَتَارَ الْحَيَّانِ الْأَوْسُ وَالْخَزَرَجُ حَتَّى هَمُّوا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَتَزَلَّ فَخَفَضَهُمْ حَتَّى سَكَتُوا وَسَكَتَ". [البخاري: ٤٧٥٠ - مسلم: ٢٧٧٠]

وفي الصحيحين عن جندب بن الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " اقرءوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم، فإذا اختلفتم فقوموا عنه". [البخاري: ٥٠٦٠ - مسلم: ٢٦٦٧]

فالنبي صلى الله عليه وسلم كان حريصًا على قطع أسباب الخلاف، نادبًا أصحابه والأمة إلى ذلك بأقواله وأفعاله، فكيف يقال إن الخلاف كان موجودًا في زمنه بهذا الإطلاق الموهوم لكون الأصل هو تسوية الخلاف وإقراره وهذا مناقض للكتاب والسنة كما مر؟! وعلى هذا الدرب سار أصحابه، وهو:

الوجه الرابع: أن الصحابة كانوا حريصين على درء الخلاف ورفعته، لا كما يوهمه كلام فضيلة المفتي أنهم كانوا يتعاملون مع الخلاف على أنه أمر سائغ لا غضاضة فيه، ومما يدل على ذلك: ١ - " غَضِبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ اخْتِلَافِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ فِي الصَّلَاةِ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ، قَالَ أَبِي: «إِنَّ الصَّلَاةَ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ حَسَنٌ جَمِيلٌ»، وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ وَالثَّيَابُ قَلِيلَةً» فَخَرَجَ عُمَرُ مُغْضَبًا فَقَالَ: «اخْتَلَفَ رَجُلَانِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَنْ يُنْظَرُ إِلَيْهِ وَيُؤْخَذُ عَنْهُ، وَقَدْ صَدَّقَ أَبِي وَلَمْ يَأَلِ ابْنُ مَسْعُودٍ وَلَكِنِّي لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَخْتَلِفُ فِيهِ بَعْدَ مَقَامِي هَذَا إِلَّا فَعَلْتُ بِهِ كَذَا وَكَذَا". [جامع بيان العلم وفضله: ٩١١/٢]

٢ - وقال ابن مسعود رضي الله عنه حينما صلى عثمان بمنى أربعًا وصلى خلفه: (الخلاف شر) [أبو داود: ١٩٦٠]، وفي رواية: (إني أكره الخلاف) [السنن الكبرى للبيهقي: ٥٤٣٥]

٣ - روى البخاري عن أنس بن مالك: أَنَّ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانَ قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ وَكَانَ يُغَازِي أَهْلَ الشَّامِ فِي فَتْحِ إِرْمِينِيَّةٍ وَأَذْرَبِجَانَ مَعَ (فِي) أَهْلِ الْعِرَاقِ فَأَفْرَعُ حُذَيْفَةَ اخْتِلَافَهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ فَقَالَ حُذَيْفَةُ لِعُثْمَانَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَدْرِكْ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الْكِتَابِ اخْتِلَافَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى. [البخاري: ٤٩٨٧]

فالصحابة رضي الله عنهم كانوا يحرصون على درء الخلاف ورفعته كما تدل عليه هذه الروايات لما يُفْضِي إليه الخلاف من التنازع والشقاق ما لم يكن الخلاف سائغًا كما سيأتي.

الوجه الخامس: قول فضيلة المفتي:

" وذلك الاختلاف من السنن الكونية التي أرادها الله رحمة بنا: {سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا} [الأحزاب: ٦٢]".

يرد عليه ابن حزم بقوله: " وقد نص تعالى على أن الاختلاف ليس من عنده، ومعنى ذلك أنه تعالى لم يرض به، وإنما أراده تعالى إرادة كون كما أراد كون الكفر وسائر المعاصي "[الإحكام: ٦٥/٥]

فابن حزم وغيره من المحققين يجزمون بأن إرادة الله تعالى للاختلاف إرادة كونية كإرادته للمعاصي والكفر والشرك، فإذا كانت إرادته كوناً للشرك والمعاصي حجة لتسوية المعاصي وإرادته سبحانه للاختلاف حجة لتسوية الخلاف، ولما لم تكن إرادته الكونية حجة لتسوية المعصية باتفاق أهل العلم فإن إرادته الكونية للاختلاف ليست حجة لتسوية الخلاف، فتنبه!!

الوجه السادس: أن الخلاف السائغ الواقع بين الصحابة ليس حجة في تسوية الخلاف بإطلاق كما يوهمه كلام فضيلة المفتي؛ إذ الخلاف السائغ هو خلاف في مسائل اجتهادية لا نصوص فيها ومن متأهل للاجتهاد.

- ومن صور الخلاف السائغ خلاف التنوع، وهو على وجوه منها:
- ١ - أن يكون كل واحد من القولين أو الفعلين حقاً مشروعاً، كصيغ الأذان والاستفتاح وغيرها.
 - ٢ - أن يكون كل من القولين في معنى الآخر مع اختلاف العبارة.
 - ٣ - أن يكون المعنيان غيرين لكن لا يتنافيان، فهذا قول صحيح، وهذا قول صحيح، وإن لم يكن معنى أحدهما هو معنى الآخر.
 - ٥ - أن تكون الطريقتان مشروعيتين، ورجل أو قوم سلكوا هذه الطريق، وآخرون قد سلكوا الأخرى، وكلاهما حسن في الدين. انظر تفصيل ذلك: [اقتضاء الصراط المستقيم: ١٤٩/١]
- وخلاف التنوع في الحقيقة ليس خلافاً؛ إذ هو تنوع في صور العبادات أو المعاملات المشروعة ورد بها الوحي على هذه الصورة توسعة على الأمة وتيسيراً عليها.

ومن صور الخلاف السائغ الواقع بين الصحابة اختلافهم في فهم مدلولات النصوص الشرعية، ووقوع مثل هذا الخلاف بين الناس أمر: " ضروري لا بد منه لتفاوت إرادتهم وأفهامهم وقوى إدراكهم، ولكن المذموم بغي بعضهم على بعض وعدوانه، وإلا فإذا كان الاختلاف على وجه لا يؤدي إلى التباين والتحزب وكل من المختلفين قصده طاعة الله ورسوله لم يضر ذلك الاختلاف، فإنه أمر لا بد منه في النشأة الإنسانية.

ولكن إذا كان الأصل واحداً، والغاية المطلوبة واحدة، والطريق المسلوكة واحدة لم يكد يقع اختلاف، وإن وقع كان اختلاف لا يضر كما تقدم من اختلاف الصحابة، فإن الأصل الذي بنوا عليه واحد وهو كتاب الله وسنة رسوله، والقصد واحد وهو طاعة الله ورسوله، والطريق واحد وهو النظر في أدلة القرآن والسنة وتقديمها على كل قول ورأي وقياس وذوق وسياسة". [إعلام الموقعين: ٥١٩/٢]

فالاختلاف بين الصحابة قليل كما ذكره ابن القيم، وإذا قورن ما اتفقوا عليه من المسائل العملية بما اختلفوا فيه فالخلاف بينهم لم يكد يقع كما قال ابن القيم، وما وقع من خلاف فهو: إما خلاف تنوع أو خلاف أفهام.

وأما خلاف التضاد فلم يكد يقع بينهم، وما وقع منه: " يتعين العمل بالأرجح من أقوال الصحابة في كل مسألة اختلفوا فيها". [صفة الفتوى: ص ٤١].

وأما الخلاف الذي يترتب عليه الافتراق والتحزب فلم يقع بين الصحابة لما ذكره ابن القيم.

فمن الواجب على فضيلة المفتي أن يبين لقرائه أن الخلاف الواقع بين الصحابة سائغٌ وردت به النصوص، أو هو خلافٌ في فهم النصوص والمراد منها، أو خلاف تضاد لم يترتب عليه بغيٌ أو عدوانٌ أو تفرق، وهذا الخلاف قليل لم يكد يقع إذا قورن بما اتفقوا عليه.

لا أن يصوّر لقرائه أن الخلاف بين الصحابة كان كثير الوقوع، مستساغ الوجود، منتشرًا في الأقطار مما يسهّل على القارئ أن يستسيغ أي خلافٍ يقع بين المنتسبين إلى العلم لا سيما وفضيلة المفتي لم يبيّن ما يسوغ من الخلاف وما لا يسوغ في أوّل مقاله ليكون القارئ على بصيرة من مراد فضيلته!!

المسألة السابعة: الاستدلال بحديث ابن عمر رضي الله عنهما.

ثم قال فضيلة المفتي: " وقد روى البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب: (لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة؛ فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يُرد منا ذلك، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يعنف واحدًا منهم).

وهذا الحديث الشريف يعتبر أصلًا عظيمًا من أصول الإسلام؛ لأن إقرار النبي عليه السلام لأصحاب الرأيين وما جرى بينهما من خلاف هو إقرارٌ للنظر في المقاصد المعتمدة عند صاحب الشريعة، واعتبار مفهوم النص مراعاة لغيره من النصوص الأخرى في مقابلة اعتبار دلالات ألفاظ النص، وقد بين ذلك أئمة الإسلام رضوان الله عليهم.

فقال الإمام النووي رحمه الله عند كلامه على هذا الخبر: " وَأَمَّا اخْتِلَافُ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فِي الْمُبَادَرَةِ بِالصَّلَاةِ عِنْدَ ضَبِّقِ وَقْتِهَا ، وَتَأْخِيرِهَا ، فَسَبَبُهُ أَنَّ أَدْلَةَ الشَّرْعِ تَعَارَضَتْ عَنْهُمْ بِأَنَّ الصَّلَاةَ مَأْمُورٌ بِهَا فِي الْوَقْتِ ، مَعَ أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ) الْمُبَادَرَةُ بِالذَّهَابِ إِلَيْهِمْ ، وَالْأَيُّ يُسْتَعْلَقُ عَنْهُ شَيْءٌ لَا أَنَّ تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ مَقْصُودٌ فِي نَفْسِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ تَأْخِيرٌ ، فَأَخَذَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ بِهَذَا الْمَفْهُومِ نَظْرًا إِلَى الْمَعْنَى لَا إِلَى اللَّفْظِ ، فَصَلُّوا حِينَ خَافُوا فَوَتْ الْوَقْتِ ، وَأَخَذَ آخَرُونَ بِظَاهِرِ اللَّفْظِ وَحَقِيقَتِهِ فَأَخْرَوْهَا ، وَلَمْ يُعْنَفِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاحِدًا مِنْ الْقَرَبَقَيْنِ ، لِأَنَّهُمْ مُجْتَهِدُونَ ، فَفِيهِ : دَلَالَةٌ لِمَنْ يَقُولُ بِالْمَفْهُومِ وَالْقِيَاسِ ، وَمُرَاعَاةِ الْمَعْنَى ، وَلِمَنْ يَقُولُ بِالظَّاهِرِ أَيْضًا " . [شرح النووي على مسلم: ٩٨/١٢] .

قول فضيلة المفتي: " وهذا الحديث الشريف يعتبر أصلًا عظيمًا من أصول الإسلام؛ لأن إقرار النبي عليه السلام لأصحاب الرأيين وما جرى بينهما من خلاف هو إقرارٌ للنظر في المقاصد المعتمدة عند صاحب الشريعة". فيه نظر من وجوه:

الوجه الأول: لم أعلم أن أحدًا من العلماء والأئمة عدّوا هذا الحديث أصلًا من أصول الإسلام؛ لأن الأحاديث الجامعة التي اعتبرها العلماء من أصول الإسلام معروفة كحديث النيات، أما اعتبار هذا الحديث من أصول الإسلام فهذا لا يصح - فيما أعلم - عن أحد من أئمة الحديث والفقه، ولعل فضيلة المفتي قلّد في ذلك بعض المعاصرين رغبة منهم في تسويق الخلاف وجعله أصل من أصول الشريعة.

الوجه الثاني: دعوى فضيلة المفتي أن النبي صلى الله عليه وسلم أقر أصحاب الرأيين دعوى بلا بينة، وإنما ترك النبي صلى الله عليه وسلم تعنيف الطائفتين.

قال الحافظ ابن حجر: " ثم الاستدلال بهذه القصة على أن كل مجتهد مصيب على الإطلاق ليس بواضح، وإنما فيه ترك تعنيف من بذل وسعه واجتهد فيستفاد منه عدم تأنيبه". [الفتح: ٤٠٩/٧ - ٤١٠]

وقال ابن حزم: " وأما إن احتج بهذا الحديث من يرى الحق في القولين المختلفين، وقال ترك النبي صلى الله عليه وسلم أن يعنف كل واحدة من الطائفتين دليل على أن كل واحدة منهما مصيبة.

قيل له وبالله التوفيق: لا دليل فيه على ما ذكرت ولكنه دليل واضح على أن إحدى الطائفتين مصيبة مأجورة أجرين والأخرى مجتهدة مأجورة أجرا واحدا معذورة في خطئها بالاجتهاد لأنها لم تنعم المعصية، وقد قال عز وجل: {ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله عفورا رحيمًا} [الأحزاب: ٥]

وقال عليه السلام: (لكل امرئ ما نوى)، وكلا الطائفتين نوت الخير، وقد نص عليه السلام على أن الحاكم إذا اجتهد فأخطأ فله أجر، وكل متكلم في مسألة شرعية ممن له أن يتكلم على الوجه الذي أمر به من الاستدلال الذي لا يشوبه تقليد ولا هوى فهو حاكم في تلك المسألة؛ لأنه موجب فيها حكما وكل موجب حكما فهو حاكم، وهو داخل في استجلاب الأمر بالحديث المذكور". [الإحكام: ٢٩١/٣ - ٢٩٢]

الوجه الثالث: وقول ابن عمر رضي الله عنهما: " فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يعنف واحدا منهم"، يدل على وجود خطأ من إحدى الطائفتين ولكنها لم تعنف عليه للاجتهاد السائع؛ لأن إثبات التعنيف دال على وقوع المخالفة لأنه لا يعنف إلا المخالف، ولكن ترك التعنيف للاجتهاد المشروع في فهم مراد النبي عليه السلام.

قال النووي رحمه الله: " ولم يعنف النبي صلى الله عليه وسلم واحدا من الفريقين لأنهم مجتهدون...

وفيه أنه لا يعنف المجتهد فيما فعله باجتهاده إذا بذل وسعه في الاجتهاد. وقد يستدل به على أن كل مجتهد مصيب، وللقائل الآخر أن يقول لم يصرح بإصابة الطائفتين بل ترك تعنيفهم، ولا خلاف في ترك تعنيف المجتهد وإن أخطأ إذا بذل وسعه في الاجتهاد. والله أعلم". [شرح النووي على مسلم: ٩٨/١٢]

ففي كلام النووي رحمه الله أن النبي عليه السلام ترك تعنيفهم لأنهم مجتهدون لا لأنهم مصيبون، وهو يدل على أن إحدى الطائفتين كانت مخطئة، وهذا لا يدل على تسويغ الخلاف والقول بمشروعيته كما يوهمه كلام فضيلة المفتي.

ومما يؤكد ذلك ما رواه مسلم في صحيحه عن معاوية بن الحكم السلمي في قصة تكلمه في صلاة، قال معاوية رضي الله عنه: " فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَبِأَبِي هُوَ وَأُمِّي، مَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ، فَوَاللَّهِ، مَا كَهَرَنِي وَلَا ضَرَبَنِي وَلَا شَتَمَنِي". [صحيح مسلم: ٥٣٧]

فقول الصحابي: " ما كهربي...."
قال العظيم آبادي: " (وَلَا كَهْرَبِي) أَي مَا أَنتَهَرَنِي وَالْكَهْرُ الْإِنْتِهَارُ قَالَهُ أَبُو عُبَيْدٍ
وَفِي النَّهْيَةِ يُقَالُ كَهَرَهُ إِذَا زَبَرَهُ وَاسْتَقْبَلَهُ بِوَجْهِ عُبُوسٍ.
(وَلَا سَبَنِي) أَرَادَ نَفْيَ أَنْوَاعِ الزُّجْرِ وَالْعُنْفِ وَإِثْبَاتَ كَمَالِ الْإِحْسَانِ وَاللُّطْفِ". [عون المعبود:
[١٤٠/٣]

وقال ابن الجوزي: " وَقَوْلُهُ: مَا كَهْرَبِي. الْكَهْرُ: الْإِنْتِهَارُ، يُقَالُ: كَهَرَهُ يَكْهَرُهُ كَهْرًا، قَالَهُ أَبُو عُبَيْدٍ.
وَهَذَا يَعْلَمُ الْمُؤَدِّبِينَ كَيْفَ يُؤَدِّبُونَ، فَإِنَّ اللَّطْفَ بِالْجَاهِلِ قَبْلَ التَّعْلِيمِ أَنْفَعُ لَهُ مِنَ التَّعْنِفِ. ثُمَّ لَا وَجْهَ
لِلتَّعْنِفِ لِمَنْ لَا يَعْلَمُ؛ إِنَّمَا يَعْنِفُ مَنْ خَالَفَ مَعَ الْعِلْمِ". [كشف المشكل: ٢٣٣/٤]

فظهر من كلام معاوية - رضي الله عنه - أن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يستخدمون لفظ
التعنيف في حق من وقعت منه مخالفة، وهذا التعنيف قد يُترك في حالة الجهل بما يوجب
التعنيف كما في حديث معاوية، أو في حالة الاجتهاد السائغ المشروع كما في حديث ابن عمر.
فمن عرف هدي الصحابة في ألفاظهم سلم من مثل هذا القلب للحقائق الذي وقع فيه فضيلة
المفتي.

الوجه الرابع: زعم فضيلة المفتي أن النبي صلى الله عليه وسلم أقر أصحاب الرأيين، وهذا زعم
خاطئ لأن هناك بونا بعيدا بين الإقرار وترك التعنيف، فالإقرار سنة تدل على مشروعية ما أقر
النبي عليه السلام الناس عليه.

قال ابن النجار: " السُّنَّةُ شَرْعًا وَاصْطِلَاحًا: قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِعْلُهُ وَإِقْرَارُهُ عَلَى
الشَّيْءِ يُقَالُ أَوْ يُفْعَلُ، فَإِذَا سَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْسَانًا يَقُولُ شَيْئًا، أَوْ رَأَهُ يَفْعَلُ شَيْئًا
فَأَقَرَّهُ عَلَيْهِ، فَهُوَ مِنَ السُّنَّةِ قَطْعًا". [شرح الكوكب المنير: ١٦٦/٢]

فإقراره عليه السلام سنة عند جماهير الأصوليين ولا حجة لمن خالف الجمهور، فقول فضيلة
المفتي دالٌّ على أن الخلاف مشروع بل هو سنة، وهذا غير صحيح بل الخلاف غير مشروع
وإن أَرَادَهُ اللَّهُ كَوْنًا لِحِكْمَةٍ كَمَا مَرَّ، وَتَقْعِيدَ فَضِيلَةِ الْمَفْتِي هَذَا لَهُ مَفَاسِدُ مِنْهَا:

أ - نشر الخلاف في الأمة وتسويغه، وهذا يفضي إلى وقوع الاختلاف بين المسلمين وهو
مناقض لأصل من أصول الشريعة وهو الألفة والاجتماع على الحق.

ب - استخفاف الناس بالشريعة؛ إذ يشعرون أنها تقرُّ الخلاف الواقع فيها بكثرة، وهو ما يترتب
عليه شعور الجماهير باضطراب الشريعة لإقرارها الأقوال المختلفة.

ت - الطعن في صحة الشرع؛ إذ جعل الله علامة صدق الرسول وصحة الشرع سلامته من
الاختلاف لقوله تعالى: {وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا}، فإقرار الخلاف
وتسويغه يجعل في الشريعة اختلافاً كثيراً، وهذا دالٌّ على عدم صدق الرسول وبطلان الشرع.

الوجه الخامس: روى البخاري عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: سمعت رجلاً قرأ آيةً
وسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ خِلاَفَهَا فَجِئْتُ بِهِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرْتُهُ
فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَّةَ وَقَالَ: كَلَامُكُمْ مُحْسِنٌ، وَلَا تَخْتَلِفُوا فَإِنْ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ اخْتَلَفُوا فَهَلَكُوا".
[البخاري: ٢٣٨٩]

وفي رواية قال لهما: " أَحْسَنْتُمَا أَوْ قَالَ أَصَبْتُمَا". [صحيح ابن حبان: ١٥/٣]

فلو كان النبي عليه السلام أقرّ كلا الطائفتين كما زعم فضيلة المفتي لقال لهما كلاكما محسن أو قال: (أصبتما أو أحسنتما) كما قال للمختلفين في القراءة، فعلم أن (كلاكما محسن) وما في معناه إقرار وتصويب للاختلاف في القراءة الذي هو في الحقيقة تنوع مشروع بخلاف ترك التعنيف فهو دليل على وقوع الخطأ من إحدى الطائفتين، ولكن ترك التعنيف لقيام المانع وهو الاجتهاد المشروع منهما.

المسألة الثامنة: الكلام عن مقاصد الشريعة.

قول فضيلة المفتي: " هو إقرار للنظر في المقاصد المعتبرة عند صاحب الشريعة".

المقاصد هي: " المعاني والأهداف الملحوظة في جميع أحكامها أو معظمها، أو هي الغاية من الشريعة والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها". [أصول الفقه الإسلامي للزحيلي: ١٠١٧/٢]

وأحكام الشريعة لدى السلفيين لها مقاصد وغايات هي تحقيق مصالح العباد في الدنيا والآخرة، وفي ذلك يقول ابن القيم كلاماً ماثلاً شافياً لا مزيد عليه جاء فيه:

" هذا فصلٌ عظيمٌ النَّفْعُ جَدًّا وَقَعَ بِسَبَبِ الْجَهْلِ بِهِ غَلَطٌ عَظِيمٌ عَلَى الشَّرِيعَةِ أَوْجَبَ مِنَ الْحَرَجِ وَالْمَشَقَّةِ وَتَكْلِيفٍ مَا لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ مَا يُعْلَمُ أَنَّ الشَّرِيعَةَ الْبَاهِرَةَ الَّتِي فِي أَعْلَى رُتَبِ الْمَصَالِحِ لَا تَأْتِي بِهِ. فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ مَبْنَاهَا وَأَسَاسُهَا عَلَى الْحَكَمِ وَمَصَالِحِ الْعِبَادِ فِي الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ وَهِيَ عَدْلٌ كُلُّهَا، وَرَحْمَةٌ كُلُّهَا، وَمَصَالِحُ كُلُّهَا، وَحِكْمَةٌ كُلُّهَا، فَكُلُّ مَسْأَلَةٍ خَرَجَتْ عَنِ الْعَدْلِ إِلَى الْجَوْرِ وَعَنِ الرَّحْمَةِ إِلَى ضِدِّهَا، وَعَنِ الْمَصْلَحَةِ إِلَى الْمَفْسَدَةِ، وَعَنِ الْحِكْمَةِ إِلَى الْعَبَثِ فَلَيْسَتْ مِنَ الشَّرِيعَةِ وَإِنْ أُدْخِلَتْ فِيهَا بِالتَّأْوِيلِ. فَالشَّرِيعَةُ عَدْلٌ اللَّهِ بَيْنَ عِبَادِهِ، وَرَحْمَتُهُ بَيْنَ خَلْقِهِ، وَظِلُّهُ فِي أَرْضِهِ، وَحِكْمَتُهُ الدَّالَّةُ عَلَيْهِ، وَعَلَى صِدْقِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَمَّ دَلَالَةً وَأَصْدَقُهَا، وَهِيَ نَوْرُهُ الَّذِي بِهِ أَبْصَرَ الْمُبْصِرُونَ، وَهُدَاهُ الَّذِي بِهِ اهْتَدَى الْمُهْتَدُونَ، وَشِفَاؤُهُ التَّامُّ الَّذِي بِهِ دَوَاءُ كُلِّ عِلِيلٍ، وَطَرِيقُهُ الْمُسْتَقِيمُ الَّذِي مِنْ اسْتِقَامٍ عَلَيْهِ فَقَدْ اسْتَقَامَ عَلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ. فَهِيَ قُرَّةُ الْعُيُونِ، وَحَيَاةُ الْقُلُوبِ، وَلَذَّةُ الْأَرْوَاحِ، فَهِيَ بِهَا الْحَيَاةُ وَالْغَدَاءُ وَالِدَوَاءُ وَالنُّورُ وَالشِّفَاءُ وَالْعِصْمَةُ، وَكُلُّ خَيْرٍ فِي الْوُجُودِ فَإِنَّمَا هُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْهَا وَحَاصِلٌ بِهَا، وَكُلُّ نَقْصٍ فِي الْوُجُودِ فَسَبَبُهُ مِنْ إِضَاعَتِهَا". [إعلام الموقعين: ٣/٣]

هذا رأي السلفيين في كون الشريعة إنما وضعت لتحقيق مصالح العباد في المعاش والمعاد، وكل حكم من أحكامها إنما شرعه الله لغاية حميدة من جلب خير أو دفع شر، وهذا ما لا ينكره أحد من المنتسبين إلى الإسلام، ولكن كيف تعلم مقاصد الشريعة الغراء؟ وكيف الوصول لتحقيق المصالح التي جاءت بها؟

"إن الذي يمكن الجزم به باطمئنان، هو أن الاستقراء - عند الشاطبي - هو أهم وأقوى طريق لمعرفة وإثبات مقاصد الشريعة". [نظرية المقاصد عند الشاطبي: ص ٢٨٣]

" ولما كانت مقاصد الكتاب والسنة كلها قائمة على أساس فكرة تعليل الشريعة وأحكامها، وأن خلاصة هذا التعليل تتمثل في كون الشريعة معللة برعاية المصالح، فإن أول ما بدأ به الشاطبي

استدلّاه على هذا، هو الاستقراء: "(والمعتمد إنما هو أنا استقرينا من الشريعة أنها وضعت لمصالح العباد)". [السابق: ص ٢٨٥]

"والشاطبي - رحمه الله - لم ينف ثبوت مقاصد الشريعة العامة وكلّياتها الكبرى عن طريق الأدلة المتعددة: من دليل تفصيلي جزئي إلى دليل الإجماع أو القياس أو خلاف ذلك، لكنه يجعل الاعتبار للدليل الاستقرائي حيث يقول: (وإنما الأدلة المعتبرة هنا: المستقراء من جملة أدلة ظنية تظافرت على معنى واحد حتى أفادت فيه القطع) وإنما يجعل الاعتبار للاستقراء لكونه وحده يفيد القطع، وهو قطع منتزع من الظنيات كما يشير إلى ذلك بقوله: (... ومرت أيضاً بيان كيفية اقتناص القطع من الظنيات. وهي خاصة هذا الكتاب لمن تأمله)". [محاولات التجديد في أصول الفقه: ٣١٥/١]

وهذا الاستقراء لأدلة الشريعة ينشأ عنه العلم بالمقاصد الكلية للشريعة، وهذه المقاصد الكلية ناتجة عن استقراء جزئيات الشريعة وهي أدلتها التفصيلية.

ويرى الشاطبي ضرورة اعتبار الجزئيات بكلّياتها والكلّيات بجزئياتها؛ إذ يقول: "فَمِنْ الْوَاجِبِ اعْتِبَارُ تِلْكَ الْجُزْئِيَّاتِ بِهَذِهِ الْكُلِّيَّاتِ عِنْدَ إِجْرَاءِ الْأَدِلَّةِ الْخَاصَّةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ؛ إِذْ مُحَالٌ أَنْ تَكُونَ الْجُزْئِيَّاتُ مُسْتَعْنِيَةً عَنْ كُلِّيَّاتِهَا، فَمَنْ أَخَذَ بِنَصٍّ مَثَلًا فِي جُزْئِيٍّ مُعْرِضًا عَنْ كُلِّيٍّ، فَقَدْ أَخْطَأَ. وَكَمَا أَنَّ مَنْ أَخَذَ بِالْجُزْئِيِّ مُعْرِضًا عَنْ كُلِّيٍّ، فَهُوَ مُخْطِئٌ، كَذَلِكَ مَنْ أَخَذَ بِالْكُلِّيِّ مُعْرِضًا عَنْ جُزْئِيٍّ". [الموافقات: ١٧٤/٣]

بل ويرى أن الأخذ بالكلي - يعني به مقاصد الشريعة - مع الإعراض عن الجزئي - يعني به الأدلة التفصيلية - محالٌ عقلاً لأنه تناقض فيقول "وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ تَلَقِّيَ الْعِلْمِ بِالْكُلِّيِّ إِنَّمَا هُوَ مِنْ عَرْضِ الْجُزْئِيَّاتِ وَاسْتِقْرَائِهَا؛ وَإِلَّا فَالْكُلِّيُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ كُلِّيٌّ غَيْرُ مَعْلُومٍ لَنَا قَبْلَ الْعِلْمِ بِالْجُزْئِيَّاتِ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ فِي الْخَارِجِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُضْمَنٌ فِي الْجُزْئِيَّاتِ حَسَبَمَا تَقَرَّرَ فِي الْمَعْقُولَاتِ؛ فَإِذَا الْوُقُوفُ مَعَ الْكُلِّيِّ مَعَ الْإِعْرَاضِ عَنِ الْجُزْئِيِّ وَقُوفٌ مَعَ شَيْءٍ لَمْ يَتَقَرَّرِ الْعِلْمُ بِهِ بَعْدَ دُونَ الْعِلْمِ بِالْجُزْئِيِّ، وَالْجُزْئِيُّ هُوَ مَظْهَرُ الْعِلْمِ بِهِ. وَأَيْضًا؛ فَإِنَّ الْجُزْئِيَّ لَمْ يُوضَعْ جُزْئِيًّا؛ إِلَّا لِكَوْنِ الْكُلِّيِّ فِيهِ عَلَى التَّمَامِ وَبِهِ قِوَامُهُ، فَلَا إِعْرَاضَ عَنِ الْجُزْئِيِّ مِنْ حَيْثُ هُوَ جُزْئِيٌّ إِعْرَاضٌ عَنِ الْكُلِّيِّ نَفْسِهِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَذَلِكَ تَنَاقُضٌ". [السابق: ١٧٤/٣ - ١٧٥]

والجزئيات المنتجة للكلّيات والحافطة لها لا تُترك إلا بالنص عليها من الشرع: "وهو أكثر ما دلت عليه الشريعة في الجزئيات". [السابق: ١٨٠/٣]

ثم يعلل الشاطبي ذلك بقوله: "لِأَنَّ الْعُقْلَاءَ فِي الْفَرَائِغِ قَدْ كَانُوا يُحَافِظُونَ عَلَى تِلْكَ الْأَشْيَاءِ بِمُقْتَضَى أَنْظَارِ عُقُولِهِمْ، لَكِنْ عَلَى وَجْهِ لَمْ يَتَجَهَّوْا بِهِ إِلَى الْعَدْلِ فِي الْخَلْقِ وَالْمُنَاصَفَةِ بَيْنَهُمْ، بَلْ كَانَ مَعَ ذَلِكَ الْهَرَجِ وَاقْعَا، وَالْمَصْلَحَةُ تُفَوَّتُ مَصْلَحَةً أُخْرَى، وَتَهْدِمُ قَاعِدَةً أُخْرَى أَوْ قَوَاعِدَ؛ فَجَاءَ الشَّارِعُ بِاعْتِبَارِ الْمَصْلَحَةِ وَالنَّصْفَةِ الْمُطْلَقَةِ فِي كُلِّ حِينٍ وَفِي كُلِّ حَالٍ، وَبَيَّنَّ مِنَ الْمَصَالِحِ مَا يَطْرُدُ وَمَا يُعَارِضُهُ وَجْهَ آخَرَ مِنَ الْمَصْلَحَةِ، كَمَا فِي اسْتِثْنَاءِ الْعَرَايَا وَنَحْوِهِ، فَلَوْ أَعْرَضَ عَنِ الْجُزْئِيَّاتِ بِإِطْلَاقٍ؛ لَدَخَلَتْ مَفَاسِدُ وَلَفَاتَتْ مَصَالِحُ، وَهُوَ مُنَاقِضٌ لِمَقْصُودِ الشَّارِعِ". [نفس الموضوع]

بل وقرر أن العقول لا تستقل بإدراك مصالحها ومفاسدها في الدين أو الدنيا على التفصيل فقال:
" فَالْعَادَةُ تُحِيلُ اسْتِقْلَالَ الْعُقُولِ فِي الدُّنْيَا بِإِدْرَاكِ مَصَالِحِهَا وَمَفَاسِدِهَا عَلَى التَّفْصِيلِ ". [السابق:
[٨٧/٢]

وهو ما قرره ابن القيم بقوله: " بل غَايَةُ الْعَقْلِ أَنْ يَدْرِكَ بِالْإِجْمَالِ حَسَنَ مَا أَتَى الشَّرْعُ بِتَفْصِيلِهِ
أَوْ قُبْحَهُ فَيَدْرِكُهُ الْعَقْلُ جَمْلَةً وَيَأْتِي الشَّرْعُ بِتَفْصِيلِهِ.
وَهَذَا كَمَا أَنَّ الْعَقْلَ يَدْرِكُ حَسَنَ الْعَدْلِ وَأَمَا كَوْنُ هَذَا الْفِعْلِ الْمَعِينِ عَدْلًا أَوْ ظُلْمًا فَهَذَا مِمَّا يَعْجز
الْعَقْلُ عَنْ إِدْرَاكِهِ فِي كُلِّ فِعْلٍ وَعَقْدٍ.
وَكَذَلِكَ يَعْجز عَنْ إِدْرَاكِ حَسَنِ كُلِّ فِعْلٍ وَقُبْحِهِ، إِلَى أَنْ تَأْتِيَ الشَّرَائِعُ بِتَفْصِيلِ ذَلِكَ وَتَبَيِّنُهُ.
وَمَا أَدْرَكَهُ الْعَقْلُ الصَّرِيحُ مِنْ ذَلِكَ أَتَتْ الشَّرَائِعُ بِتَقْرِيرِهِ.
وَمَا كَانَ حَسَنًا فِي وَقْتٍ قُبْحًا فِي وَقْتٍ وَلَمْ يَهْتَدِ الْعَقْلُ لَوْقَتِ حَسَنِهِ مِنْ وَقْتِ قُبْحِهِ أَتَتْ الشَّرَائِعُ
بِالْأَمْرِ بِهِ فِي وَقْتِ حَسَنِهِ وَبِالنَّهْيِ عَنْهُ فِي وَقْتِ قُبْحِهِ.
وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ يَكُونُ مُشْتَمِلًا عَلَى مَصْلَحَةٍ وَمُفْسَدَةٍ وَلَا تَعْلَمُ الْعُقُولُ مَفْسَدَتَهُ أَرْجَحُ أَمْ مَصْلَحَتَهُ؟
فَيَتَوَقَّفُ الْعَقْلُ فِي ذَلِكَ فَتَأْتِي الشَّرَائِعُ بِبَيَانِ ذَلِكَ، وَتَأْمُرُ بِرَاجِحِ الْمَصْلَحَةِ وَتَنْهَى عَنْ رَاجِحِ
الْمُفْسَدَةِ.

وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ يَكُونُ مَصْلَحَةً لِشَخْصٍ مُفْسَدَةٍ لِغَيْرِهِ وَالْعَقْلُ لَا يَدْرِكُ ذَلِكَ، فَتَأْتِي الشَّرَائِعُ بِبَيَانِهِ
فَتَأْمُرُ بِهِ مِنْ هُوَ مَصْلَحَةٌ لَهُ، وَتَنْهَى عَنْهُ مِنْ هُوَ مُفْسَدَةٌ فِي حَقِّهِ.
وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ يَكُونُ مُفْسَدَةً فِي الظَّاهِرِ وَفِي ضَمْنِهِ مَصْلَحَةٌ عَظِيمَةٌ لَا يَهْتَدِي إِلَيْهَا الْعَقْلُ فَلَا تَعْلَمُ
إِلَّا بِالشَّرْعِ كَالْجِهَادِ وَالْقَتْلِ فِي اللَّهِ.
وَيَكُونُ فِي الظَّاهِرِ مَصْلَحَةً وَفِي ضَمْنِهِ مُفْسَدَةٌ عَظِيمَةٌ لَا يَهْتَدِي إِلَيْهَا الْعَقْلُ، فَتَجِيءُ الشَّرَائِعُ
بِبَيَانِ مَا فِي ضَمْنِهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ وَالْمُفْسَدَةِ الرَّاجِحَةِ.
هَذَا مَعَ أَنْ مَا يَعْجز الْعَقْلُ عَنْ إِدْرَاكِهِ مِنْ حَسَنِ الْأَفْعَالِ وَقُبْحِهَا لَيْسَ بِدُونِ مَا تُدْرِكُهُ مِنْ ذَلِكَ،
فَالْحَاجَةُ إِلَيَّ الرُّسُلِ ضَرُورِيَّةٌ، بَلْ هِيَ فَوْقَ كُلِّ حَاجَةٍ، فَلَيْسَ الْعَالَمُ إِلَيَّ شَيْءٌ أَحْوَجَ مِنْهُمْ إِلَيَّ
الْمُرْسَلِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ". [مفتاح دار السعادة: ١١٧/٢]

فإذا تقرر اشتمال الشريعة على تحقيق المصالح في كل أحكامها، وأن مقاصد الشريعة الكبرى
مبنية على تحقيق هذه المصالح الكبرى من التشريع، وأن المقاصد الكبرى الكلية وغيرها إنما
ثبتت من استقراء الأدلة الشرعية التفصيلية، وأنه لا يمكن النظر في المقاصد الكبرى بمعزل
عن أدلتها التفصيلية لأن ذلك تناقض، وأن العقل لا يمكنه إدراك مقاصد الشريعة على التفصيل
بدون الرجوع إلى الوحي، فبهذه الضوابط التي وضعها الشاطبي - وهو ليس معبودًا من
السلفيين لدى فضيلة المفتي - لا مانع من النظر في المقاصد المعتبرة لصاحب الشريعة؛ لأنه في
الحقيقة نظر في الشريعة نفسها من قبل المتأهلين لذلك من أهل الاجتهاد.

- أما أن يُترك النظر في مقاصد الشريعة لكل أحد كما ينادي به البعض فهو باطل شرع وعقلًا
عند السلفيين وغيرهم كما لا يخفى على فضيلة المفتي.

- أو يُقال إن النظر في المقاصد والمصالح مقدم على النظر في النصوص، ومتى تعارضت
مصلحة أو مقصد شرعي مع نص من النصوص فالمصلحة مقدمة على النص. فهذا باطل
متناقض كما قرر الشاطبي.

- أو يقال إن المهم استلهم روح الشريعة عند تطبيقها وإن اقتضى ذلك الخروج عن كثير من
أحكامها فهذا أيضًا باطل.

– أو يُقال إن السنة الغير تشريعية لا حرج في مخالفتها لتحقيق مقاصد الشريعة، والسنة التشريعية هي ما ورد في الغيبيات والعبادات وغير التشريعية ما عدا ذلك.

فكل هذه الدعوات وما شابهها التي ينادي بها بعض المنتسبين إلى العلم باطلّة كما قرر الشاطبي بطلاناً قطعياً لتناقضها، بل هي ضرب من السفسطة والوهم الفاسد، وما أظن فضيلة المفتي ينادي بذلك أو يرضاه!!

فنعم النظر في المقاصد المعتبرة للشريعة ولكن بالضوابط المعتبرة صحيح عند السلفيين، بل هم أولى بذلك من المتكلمين الأشاعرة والماتريدية لأن السلفيين يقولون بأن: " الفعل يكون حسناً أو قبيحاً لذاته أو لصفة". [مفتاح دار السعادة: ٩٢٨/٢]، بينما الأشاعرة والماتريدية ينفون عن الأفعال الحسن والقبح، ولا يجعلون للأمر والنهي علة أو غاية إلا مجرد الأمر والنهي.

فمن الأولى بالنظر في المقاصد واعتبارها من يثبتون الحسن والقبح للأفعال، ويثبتون علل الأحكام والأوامر والنواهي أم من لا يثبتون حسناً ولا قبحاً للفعل ولا يجعلون للحكم علة وسبباً؟

يا فضيلة المفتي إن السلفيين أولى الناس بإثبات المقاصد واعتبارها في استنباط الأحكام، ولكنهم ينظرون إلى المقاصد ويأخذون بها تحت ظلال الأدلة الشرعية ودون الخروج عن نصوص الشريعة، وهو ما قرره الشاطبي وهو ما تدلُّ عليه الشريعة ويشهد به العقل، فلا تظلمنَّ خصومك، وانظر في كلامهم نظرة فاحصة متأملة، تعرف حقيقة مذهبهم!!

وها هو شيخ الإسلام يقرر أنه: "لا بدُّ أن يكون مع الإنسان أصولٌ كليّة تُردُّ إليها الجزئيات؛ ليتكلم بعلمٍ وعدلٍ، ثمَّ يعرف الجزئيات كيف وقعت، وإلاَّ فيبقى في كذبٍ وجهلٍ في الجزئيات، وجهلٍ وظلمٍ في الكليات فيتولدُ فسادٌ عظيمٌ". [مجموع الفتاوى: ٢٠٣/١٩]

فالسلفيون لا يُنكرون أن للشريعة أصولاً كلية تُردُّ إليها الجزئيات، ولكنهم لا يهدمون دلالات النصوص القرآنية أو النبوية لأجل تلك الأصول، فالأصول المخالفة للنصوص عندهم إما باطلّة أو المسألة التي دلت عليها النصوص مستثناة من هذه الأصول، وهذا الصواب الذي لا محيد عنه لمن تدبّره، فأَيُّ عيب على السلفيين في ذلك؟!

المسألة التاسعة: دلالة المفهوم.

قول فضيلة المفتي: " واعتبار مفهوم النص مراعاة لغيره من النصوص الأخرى في مقابلة اعتبار دلالات ألفاظ النص، وقد بين ذلك أئمة الإسلام رضوان الله عليهم".

وهذا الكلام فيه نظر من وجوه:

الوجه الأول: أما اعتبار مفهوم النص فالسلفيون يقولون بمفهوم الموافقة والمخالفة جميعاً، والمفهومان حجة عندهما بضوابط الاحتجاج المرعية.

• أما مفهوم الموافقة:

فيقول شيخ الإسلام رحمه الله: " ومن لم يلحظ المعاني من خطاب الله ورسوله، ولا يفهم تنبيه الخطاب وفحواه من أهل الظاهر كالذين يقولون إن قوله: {فلا تقل لهما أفٍ} [الإسراء: ٢٣]. لا يفيد النهي عن الضرب، وهو إحدى الروايتين عن داود، واختاره ابن حزم، وهذا في غاية

الضعف، بل وكذلك قياس الأولى، وإن لم يدل عليه الخطاب، لكن عرف أنه أولى بالحكم من المنطوق بهذا فإنكاره من بدع الظاهرية التي لم يسبقهم بها أحد من السلف فما زال السلف يحتجون بمثل هذا". [الفتاوى الكبرى: ٣٢٧/١]

وقال عن ابن حزم: "وهو لا يقول بفحوى الخطاب وتنبيهه.... بل يقول في قول النبي صلى الله عليه وسلم: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه) إنه لو بال ثم صب البول فيه لم يكن منهيا عن الاغتسال فيه، وداود الظاهري عنه في فحوى الخطاب روايتان وهذه إحداها وابن حزم ومن قال بإحدى روايتي داود يقولون إن قوله تعالى: {فلا تقل لهما أف} لا يدل على تحريم الشتم والضرب وهذا قول ضعيف جدا في غاية الفساد عند عامة العلماء". [الرد على الأحنائي: ١٧٣/١-١٧٤]

وقال مشدداً النكير على ابن حزم: "لأنه لا يقول بفحوى الخطاب وتنبيهه، وهذا هو إحدى الروايتين عن داود، فلا يجعل قوله: {فلا تقل لهما أف} دليلاً على النهي عن السب والشتم والضرب، ولا نهيه عن أن يبال في الماء الدائم ثم يغتسل فيه نهياً عن صب البول ثم الاغتسال فيه، وجمهور العلماء يرون أن مثل هذا من نقص العقل والفهم وأنه من باب السفسطة في جحد مراد المتكلم". [مجموع الفتاوى: ٢٥٠/٢٥ - ٢٥١]

فهذه ثلاثة مواضع دالة دلالة قاطعة أن شيخ الإسلام يقول بمفهوم الموافقة الذي يسميه (فحوى الخطاب) و (تنبيه الخطاب)، بل ينكر على من لا يقول به كابن حزم حتى عدَّ إنكاره له من باب السفسطة.

والسلفيون قائلون بما يقول به شيخ الإسلام؛ لأن الاحتجاج بمفهوم الموافقة هو مذهب عامة العلماء والأصوليين كما قال شيخ الإسلام، وهو ما تشهد له الأدلة الشرعية والعقلية.

ولأخذ بمفهوم الموافقة آثار في فتاوى شيخ الإسلام وترجيحاته، أذكر منها ثلاثة على سبيل التمثيل:

أ - يدل قوله صلى الله عليه وسلم: (والذي نفسي بيده لا يؤمن - كرهها ثلاثاً - قالوا من يا رسول الله؟ قال: من لا يأمن جاره بوائقه) بطريق الأولى على سلب الإيمان عمن فعل البوائق مع عدم أمن جاره منه. [مجموع الفتاوى: ٢٠٨/٢١]

ب - استدللَّ رحمه الله على حرمة الاستنجاء بما يفسد طعام الأنس وطعام دوابهم بنهيه صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بالعظم والروث اللذين هما زاد الجن وزاد دوابهم. فإنه إذا نُهي عن الاستنجاء بما يفسد طعام الجن وطعام دوابهم فمن باب أولى (مفهوم الموافقة) أن يُنهي عما يفسد طعام الإنسان وطعام دوابهم. [السابق: ٣٧/١٩]

ت - يرى رحمه الله وجوب صلاة الجماعة، ومن جملة ما استدلل به: أن الله أمر بها في حال الخوف، وهذا فيه دلالة بطريق الأولى (مفهوم الموافقة) على وجوبها في حالة الأمن. [السابق: ٢٧/٢٣]

• وأما مفهوم المخالفة:

فيرى شيخ الإسلام أن القول بحجية مفهوم المخالفة هو مذهب الجمهور من العلماء وهو الصحيح، فيقول في ذلك:

" إِنْ الْقَوْلَ بِهَذِهِ الدَّلَالَةِ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا: مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَبَلِيَّةِ؛ بَلْ هُوَ نَصٌّ هُوَ لَاءُ الْأَئِمَّةِ، وَإِنَّمَا خَالَفَ طَوَائِفُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ مَعَ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ.... وَمِمَّا يَقْضِي مِنْهُ

الْعَجَبُ ظَنُّ بَعْضِ النَّاسِ أَنَّ دَلَالََةَ الْمَفْهُومِ حُجَّةٌ فِي كَلَامِ الشَّارِعِ نُونُ كَلَامِ النَّاسِ؛ بِمَنْزِلَةِ الْقِيَاسِ.
وَهَذَا خِلَافُ إِجْمَاعِ النَّاسِ؛ فَإِنَّ النَّاسَ إِمَّا قَائِلٌ بِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ جُمْلَةِ دَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ. أَوْ قَائِلٌ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جُمْلَتِهَا. أَمَّا هَذَا التَّفْصِيلُ فَمُحَدَّثٌ ثُمَّ الْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ حُجَّةٌ إِنَّمَا قَالُوا هُوَ حُجَّةٌ فِي الْكَلَامِ مُطْلَقًا؛ وَاسْتَدَلُّوا عَلَى كَوْنِهِ حُجَّةً بِكَلَامِ النَّاسِ. وَبِمَا ذَكَرَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ؛ وَبِأَدْلَةٍ عَقْلِيَّةٍ تُبَيِّنُ لِكُلِّ ذِي نَظَرٍ أَنَّ دَلَالََةَ الْمَفْهُومِ مِنْ جِنْسِ دَلَالََةِ الْعُمُومِ وَالْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ وَهُوَ دَلَالَةٌ مِنْ دَلَالَاتِ اللَّفْظِ".
[مجموع الفتاوى: ٣١ / ١٣٦ - ١٣٧]

ومفهوم المخالفة له أنواع كثيرة أوصلها بعض الأصوليون إلى أحد عشر نوعاً. [البحر المحيط للزرکشي: ٢٤/٤ - ٥٠]
وشيخ الإسلام يرى أن مفهوم المخالفة بوجه عام حجة، وطريق صحيح من طرق الاستدلال على الأحكام في كلام الله ورسوله، بل ويراه كذلك في كلام الناس.

وسأذكر من أنواع مفهوم المخالفة ثلاثة أنواع احتج بها شيخ الإسلام مع التمثيل لكل نوع:

أ - مفهوم الصفة يراه شيخ الإسلام حجة، وقد احتج به في مواضع منها:
ترجيحه عدم جواز الصلاة في المكان النجس أخذاً بمفهوم الصفة في قوله صلى الله عليه وسلم: (جعلت لي كل أرض طيبة مسجداً وطهوراً)، وفي ذلك يقول رحمه الله:
"ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "جعلت لي كل أرض طيبة مسجداً وطهوراً" رواه الخطابي بإسناد صحيح من حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس، وقال ابن المنذر ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والطيبة هي الطاهرة، فلما اختص الأرض الطيبة بالذكر دل على اختصاصها بالحكم في كونها مسجداً وطهوراً.
ولأن الحكم المعلق بوصف مناسب دليل على أن ذلك الوصف علة له، فعلم أن طهارتها مؤثرة في كونها مسجداً وطهوراً". [شرح العمدة: ٤٠٣/٢]

ب - مفهوم الشرط يراه شيخ الإسلام حجة، وقد احتج به في مواضع منها:
احتجاجة بمفهوم الشرط عند حديثه عن الإسماع النافع فقال: "وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: {وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ} بَيِّنَ أَنَّ الْأَوَّلَ شَرْطٌ لِلثَّانِي: شَرْطًا نَحْوِيًّا وَهُوَ مَلْزُومٌ وَسَبَبٌ فَيَقْتَضِي أَنَّ كُلَّ مَنْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا أَسْمَعَهُ هَذَا الْإِسْمَاعُ فَمَنْ لَمْ يُسْمَعْهُ إِيَّاهُ لَمْ يَكُنْ قَدْ عَلِمَ فِيهِ خَيْرًا". [مجموع الفتاوى: ١٠/١٦]

ت - مفهوم الغاية يراه شيخ الإسلام حجة، وقد احتج به في مواضع منها:
ترجيحه لجواز بيع العنب بعد اشتداده وإن كان في سنبله قانلاً: "كَبَيْعِ الْحَبِّ فِي سُنْبُلِهِ وَكَبَيْعِ الْجَوَزِ وَاللُّوزِ فِي قَشْرِيهِ؛ فَإِنَّ بَيْعَ جَمِيعِ هَذَا جَائِزٌ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْمُسْلِمِينَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ كَأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَقَوْلٌ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَهُوَ عَمَلُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ زَمَنِ نَبِيِّهِمْ إِلَى هَذَا الزَّمَانِ فِي جَمِيعِ الْأَعْصَارِ وَالْأَمْصَارِ.
وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا {إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ وَعَنْ بَيْعِ الْعَنْبِ حَتَّى يَسْوَدَ} فَإِنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ بَيْعِهِ بَعْدَ اسْتِدَادِهِ كَمَا دَلَّ نَهْيُهُ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بُدُوِّ صِلَاحِهَا عَلَى جَوَازِ الْبَيْعِ بَعْدَ بُدُوِّ الصِّلَاحِ". [السابق: ٤٨٦/٢٧]

وأختم كلامي - هنا - بالنقل عن العلامة الشوكاني رحمه الله، ومن المعلوم أن السلفيين يدرسون كتب الشوكاني ويُدْرَسُونَهَا، فكتبه من المراجع السلفية لا سيما الفقهية والأصولية منها.

يقول الشوكاني (ت: ١٢٥٠ هـ): " فعليه - أي المجتهد - أَوَّلًا: أَنْ يَنْظُرَ فِي نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنْ وَجَدَ ذَلِكَ فِيهِمَا قَدَّمَهُ عَلَى غَيْرِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ أَخَذَ بِالظَّوَاهِرِ مِنْهُمَا، وَمَا يُسْتَفَادُّ بِمَنْطُوقِهِمَا وَمَفْهُومِهِمَا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ نَظَرَ فِي أَعْمَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ فِي تَفْصِيلَاتِهِ لِبَعْضِ أُمَّتِهِ، ثُمَّ فِي الإِجْمَاعِ، إِنْ كَانَ يَقُولُ بِحُجِّيَّتِهِ، ثُمَّ فِي الْقِيَاسِ، عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ اجْتِهَادُهُ مِنَ الْعَمَلِ بِمَسَالِكِ الْعِلَّةِ، كُلًّا أَوْ بَعْضًا". [إرشاد الفحول: ٢٢٤/٢]

فالسلفيون قائلون بالمفهوم من النص موافقة ومخالفة كما ترى يا فضيلة المفتي، معتبرين المفهوم في الاستدلال لم يخرجوا في هذا عمًا عليه عامة العلماء كالظاهرية، ولم يخرجوا عمًا عليه الجمهور كما خرج طوائف من المتكلمين مع بعض الفقهاء، فالأولى بنصح فضيلة المفتي وتقصيده أو غمزه وتحقيره هم الظاهرية وطوائف من المتكلمين وبعض الفقهاء - وما إخالهم يخفون على فضيلته - لا السلفيون، فانظر يا دكتور فيمن الأولى بالنصح!!

الوجه الثاني: أما قول فضيلة المفتي: " مراعاة لغيره من النصوص الأخرى في مقابلة اعتبار دلالات ألفاظ النص".

فضيلة المفتي يوهم قراءه أن السلفيين لا ينظرون إلى النصوص نظرة عامة تجمع بينها، فلا ينظرون إلى النص وما يقابله من النصوص ويعتبرون هذا بهذا حتى تخرج أقوالهم جامعة بين نصوص الشريعة مظهرة لها في صورة مؤتلفة متفقة يناصر بعضها بعضًا.

وإنما السلفيون - في نظر فضيلة المفتي - قومٌ نصيون يأخذون بظاهر بعض النصوص دون بعض وأقوالهم متعارضة متناقضة لما هم عليه من الجهل بالشريعة مع قصر النظر في الجمع بين أدلتها، هذا - للأسف - ما يظهر من كلام فضيلة المفتي.

وهذا كلام باطل لا يدلُّ عليه منهج السلفيين ولا ترجيحاتهم:

- أما منهج السلفيين:

فمعلوم أنهم يوجبون الجمع بين نصوص الشريعة وأدلتها ليس النقلية فقط، بل والعقلية أيضًا؛ وذلك لأنها حقٌّ والحق يصدق بعضه بعضًا، واكتفي في الدلالة على ذلك بالنقل عن ابن القيم وحده قصدًا للاختصار ولتبرأته وشيخه رحمهما الله.

- قال العلامة ابن القيم: " نَصُوصَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّهَا حَقٌّ يَصَدِّقُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَيَجِبُ الْأَخْذُ بِجَمِيعِهَا، وَلَا يَتْرُكُ لَهُ نَصٌّ إِلَّا بِنَصِّ آخَرَ نَاسَخَ لَهُ، لَا يَتْرُكُ بِقِيَاسٍ، وَلَا رَأْيٍ، وَلَا عَمَلِ أَهْلِ بَلَدٍ، وَلَا إِجْمَاعٍ، وَمَحَالٌّ أَنْ تَجْمَعَ الْأُمَّةُ عَلَى خِلَافِ نَصٍّ لَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ نَصٌّ آخَرٌ يَنْسَخُهُ". [إعلام الموقعين: ٣٦٧/١]

- ويرون أن القرآن لا يعارض السنة بل الكل يصدق بعضه بعضًا، يقول ابن القيم: " فينبغي أن تعطى النصوص حقها، والسنة حقها، فلا تعارض بين هذه الآية وبين ما جاءت به السنة بوجه ما، والكل من مشكاة واحدة يصدق بعضها بعضًا". [أحكام أهل الذمة: ٦٨٩/٢]

- بل يرى السلفيون أن حجج الحق لا تتناقض وإن لم تكن حججًا شرعية: " وحجج العقل لا تتناقض ولا تتعارض ولا يجوز أن يضرب بعضها ببعض، بل يقال بها كلها ويذهب إلى موجبها؛ فإنها يصدق بعضها بعضًا، وإنما يعارض بينهما من ضعف بصيرته وإن كثر كلامه، وكثرت شكوكه، والعلم أمر آخر وراء الشكوك والإشكالات". [شفاء العليل: ١٤٦/١]

"وحجج الله وبياناته لا يبطل بعضها بعضا بل يصدق بعضها بعضا ويجب العمل بموجبها كلها والواجب اتباع الحق أين كان". [زاد المعاد: ٤٣٧/٣]

بل يستدلون على بطلان الأدلة بتعارضها، فيقول الإمام ابن القيم: "فلو كانت هذه الأقيسة المتعارضة المتناقضة التي ينفُض بعضها بعضاً بحيث لا يذري الناظر فيها أيها الصواب حقاً لكانت متفقة يصدق بعضها بعضاً كالسنة التي يصدق بعضها بعضاً". [إعلام الموقعين: ٢٤٨/١ - ٢٤٩]

— وأما ترجيحاتهم: فهي كثيرة متواترة مستفيضة عنهم تدلُّ على أنهم يجمعون بين كل النصوص الواردة في المسألة قيد البحث، ويؤلفون بين تلك النصوص، وهذا ظاهر في كل مسائلهم، أذكر منها مسألتين:

مسألة الشفاعة:

أخذ السلفيون بقوله تعالى: {وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ} [البقرة: ٤٨]، وقوله تعالى: {فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ} [المذثر: ٤٨] وما شاكل ذلك من النصوص. وقالوا الشفاعة المنفية في هذه الآيات الشفاعة للكفار والمشركين.

وأما الأحاديث المثبتة للشفاعة كقوله صلى الله عليه وسلم: (شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي) [سنن أبي داود: ٤٧٣٩]، فهي أحاديث متواترة كما صرح أئمة الحديث، فقد أخذ بها السلفيون وقالوا بثبوت شفاعته صلى الله عليه وسلم لأهل الكبائر.

فالنصوص النافية أخذوا بها في حق الكفار، والنصوص المثبتة أخذوا بها في حق عصاة المسلمين، وبذلك جمعوا بين النصوص المثبتة والنافية وأعملوا النصوص جميعاً؛ لأنها كلها حق وكلها من عند الله يصدق بعضها بعضاً.

بخلاف المعتزلة ومن وافقهم من المتكلمين الذين أخذوا بالنصوص النافية للشفاعة وردوا النصوص المثبتة لها.

مسألة أفعال العباد:

وردت نصوص تدلُّ على خلق الله لأفعال العباد كقوله تعالى: {وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ} [الصفافات: ٩٦]، وقوله تعالى: {إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} [القمر: ٤٩] فقال الجبرية الغلاة إن أفعال العباد من خلق الله وليس للعبد أثرٌ في فعله فهو كالريشة في مهب الريح، وقالت الجبرية المتوسطة وهم الأشاعرة بالكسب وهو قول لا تعلم له حقيقة.

ووردت نصوص تدلُّ على أن أفعال العباد من سعيهم وكسبهم كقوله تعالى: {الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} [النحل: ٣٢]، وقوله تعالى: {وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} [النمل: ٨٩] فأخرج المعتزلة أفعال العباد عن عموم خلق الله ومشيتته، وقالوا إن العبد مستقل بخلق فعله كما هو مشهور معلوم عنهم.

أما السلفيون فقال بالنصوص جميعاً فلم يأخذوا بالنصوص المثبتة لكسب العبد لفعله فقط كالمعتزلة، ولا أخذوا بالنصوص المثبتة لخلق الله لفعل العبد فقط كالأشاعرة، بل قالوا بالنصوص جميعاً فجاء قولهم جامعاً بين النصوص مؤلفاً بينهما.

كما قال ابن القيم رحمه الله: " اعلم أن الرب سبحانه فاعل غير منفعل، والعبد فاعل منفعل، وهو في فاعليته منفعل للفاعل الذي لا يفعل بوجه.

فالجبرية شهدت كونه منفعلا يجري عليه الحكم بمنزلة الآلة والمحل، وجعلوا حركته بمنزلة حركات الأشجار، ولم يجعلوه فاعلا إلا على سبيل المجاز، فقام وقعد وأكل وشرب وصلى وصام عندهم بمنزلة مرض وألم ومات ونحو ذلك مما هو فيه منفعل محض.

والقدرية شهدت كونه فاعلا محضا غير منفعل في فعله، وكل من الطائفتين نظر بعين عوراء، وأهل العلم والاعتدال أعطوا كلا المقامين حقه، ولم يبطلوا أحد الأمرين بالآخر، فاستقام لهم نظرهم ومناظرتهم، واستقر عندهم الشرع والقدر في نصابه، ومهدوا وقوع الثواب والعقاب على من هو أولى به.

فأثبتوا نطق العبد حقيقة وإنطاق الله له حقيقة قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَجُلُودُهُمْ لَمْ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنُطَقُ اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١] فالإنطاق فعل الله الذي لا يجوز تعطيله، والنطق فعل العبد الذي لا يمكن إنكاره كما قال تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطُقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]. [شفاء العليل: ص ١٣٤]

فظهر بهذا أن السلفيين يأخذون بجميع النصوص بلا تعطيل أو تحريف أو رد لشيء منها، وإنما النصوص لديهم معظمة لا يمكن ردها أو تعطيلها أو تحريفها، وإنما الرد والتحريف والتعطيل يقع من مخالفهم كما تشهد بهذا وهذا كتب القوم.

هذه هي الحقيقة التي لم تذكرها أو تتذكرها يا فضيلة المفتي!! وهذا أمر مؤسف ومحزن في آنٍ واحد!!

الوجه الثالث: أما قول فضيلة المفتي: " في مقابلة اعتبار دلالات ألفاظ النص".

فاعتبار دلالات الألفاظ المقصود به الأخذ بظواهر النصوص، والأخذ بظاهر النص هو الأصل، وهو الواجب على جميع المكلفين كما قرر هذا أئمة الإسلام.

قال الإمام الشافعي: " فكل كلام كان عاماً ظاهراً في سنة رسول الله فهو على ظهوره وعمومه، حتى يُعْلَمَ حديثٌ ثابتٌ عن رسول الله - بأبي هو وأمي - يدل على أنه إنما أريد بالجملة العامة في الظاهر بعض الجملة دون بعض". [الرسالة: ص ٣٤١]

بل حكى الإمام الأصبهاني الملقب بقوام السنة (ت: ٥٣٤هـ) الإجماع على وجوب الأخذ بظاهر النصوص فقال: " الْكَلَامُ فِي صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا جَاءَ مِنْهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، أَوْ رُويَ بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَمَذْهَبُ السَّلَفِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ إِثْبَاتُهَا وَإِجْرَاؤها عَلَى ظَاهَرِهَا، وَنَفْيُ الْكَيْفِيَّةِ عَنْهَا". [الحجة في بيان المحجة: ١٨٨/١]

وعلى هذا المنهج السلفي السني سار السلفيون فقرر شيخ الإسلام هذا الإجماع بقوله: " وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ - يعني من الصحابة - يَعْتَقِدُ فِي خَبَرِهِ وَأَمْرِهِ مَا يُنَاقِضُ ظَاهِرَ مَا بَيَّنَّهُ لَهُمْ وَدَلَّاهُمْ عَلَيْهِ وَأَرْشَدَهُمْ إِلَيْهِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ فِي الصَّحَابَةِ مَنْ تَأَوَّلَ شَيْئاً مِنْ نُصُوصِهِ عَلَى خِلَافِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ". [مجموع الفتاوى: ٢٥٣/١٣]

والسلفيون لا يرفضون التأويل الذي دلت عليه النصوص بل يقولون به كما قال ابن القيم: " وبالجملة فالتأويل الذي يوافق ما دلت عليه النصوص وجاءت به السنة ويطابقها هو التأويل

الصحيح، والتأويل الذي يخالف ما دلت عليه النصوص وجاءت به السنة هو التأويل الفاسد، ولا فرق بين باب الخبر والأمر في ذلك، وكل تأويل وافق ما جاء به الرسول فهو المقبول، وما خالفه فهو المردود". [الصواعق المرسلّة: ١٨٧/١]

فما يقول به السلفيون من وجوب الأخذ بظاهر النصوص - وهو المتبادر إلى الذهن من معناها - هو ما قرره أئمة الإسلام وأجمع عليه السلف، بل وأجمع عليه الصحابة، ومتى دلّ النص على خلاف الظاهر قال السلفيون بما دل عليه النص من خلاف الظاهر، فهل يُعاب السلفيون فيما وافقوا فيه الصحابة والسلف وأئمة المسلمين؟

المسألة العاشرة: بيان كلام الإمام النووي.

نقل فضيلة المفتي عن النووي رحمه الله قوله: "ففيه: دَلَالَةٌ لِمَنْ يَقُولُ بِالْمَفْهُومِ وَالْقِيَاسِ، وَمُرَاعَاةَ الْمَعْنَى، وَلِمَنْ يَقُولُ بِالظَّاهِرِ أَيْضًا".

وفي هذا الكلام نظر من وجوه:

الوجه الأول: سبق أن السلفيين يقولون بالمفهوم موافقة ومخالفة، ويقولون بالقياس كما هو مشهور مستفيض عنهم، ويوجبون الأخذ بالظاهر، ولكن كل هذا مشروط عندهم بعدم مخالفة النصوص أو ما أجمع عليه السلف، فما أظن هذا عيباً فيهم بل هو مَحْمَدَةٌ وفضيلة!!

الوجه الثاني: وفي كلام النووي نفسه ردٌّ على فضيلة المفتي من وجوه:
أ - قول النووي رحمه الله: "وَلَمْ يُعَنْفِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاحِدًا مِنَ الْفَرِيقَيْنِ لِأَنَّهُمْ مُجْتَهِدُونَ".
فيه دليلٌ أن المسألة كانت مسألة اجتهادية بالنسبة للصحابة لتعارض الأدلة فيها، والصحابة أهل للاجتهاد، ولذلك عرّف العلماء الخلاف السائغ بأنه: "الاختلاف الواقع في النوازل التي عدت فيها النصوص في الفروع، وغمضت فيها الأدلة". [قواطع الأدلة: ١٤/٥]

ب - قول النووي رحمه الله: "وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يُعَنْفُ الْمُجْتَهِدُ فِيمَا فَعَلَهُ بِاجْتِهَادِهِ إِذَا بَدَلَ وَسَعَهُ فِي الْاجْتِهَادِ". [شرحه على مسلم: ٩٨/١٢]
دليلٌ أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يُصَوَّبْ كلا الطائفتين، بل لم يعنف لأنهم مجتهدون مأذون لهم في الاجتهاد، وإذا وقع الخلاف بين المجتهدين فأحدهما مصيب والآخر مخطئ وهو قول جمهور الأصوليين، وقد بيّن النووي ذلك:

ت - فقال رحمه الله: "وَقَدْ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ وَلِلْقَائِلِ الْآخِرِ أَنْ يَقُولَ لَمْ يُصَرِّحْ بِإِصَابَةِ الطَّائِفَتَيْنِ بَلْ تَرَكَ تَعْنِيفَهُمْ وَلَا خِلَافَ فِي تَرْكِ تَعْنِيفِ الْمُجْتَهِدِ وَإِنْ أَخْطَأَ إِذَا بَدَلَ وَسَعَهُ فِي الْاجْتِهَادِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ". [السابق: ٩٨/١٢]
نفى النووي - رحمه الله - أن تكون الطائفتان مصيبتين، بل المصيب منهما واحد، وهو خلاف ما صوّره فضيلة المفتي للقراء حيث صوّر هذا النوع من الخلاف كأنه خلاف: "في الاختيار والأولى، بعد الاتفاق على جواز الجميع، كالاختلاف في أنواع الأذان". [الصواعق المرسلّة: ٥١٨/٢]

فلا أدري هل حملت العجلة فضيلة المفتي على فهم كلام النووي على خلاف ما يظهر منه أم أن حنق فضيلة المفتي على السلفيين جعله يحتج عليهم بما لا حجة فيه؟

المسألة الحادية عشرة: الكلام على حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

ثم قال فضيلة المفتي: " ونظير ذلك من اجتهاد الصحابة الكرام في عصره وإقراره لهم صلى الله عليه وسلم، ما رواه أبو داود والنسائي عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةَ وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ فَتَنِمَّامَا صَعِيدًا طَيِّبًا فَصَلَّيَا ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ فَأَعَادَا أَحَدُهُمَا الصَّلَاةَ وَالْوُضُوءَ وَلَمْ يُعِدِ الْآخَرُ ثُمَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ « أَصَبْتَ السُّنَّةَ وَأَجَزَأْتُكَ صَلَاتُكَ ». وَقَالَ لِلَّذِي تَوَضَّأَ وَأَعَادَ «لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ»".

وفضيلة المفتي يستدل بهذا الحديث على تصويب المختلفين جميعاً، وهذا الكلام فيه نظر من وجوه:

الوجه الأول: أن هذا الحديث أعله جماعة من الأئمة كأبي داود والنسائي والدارقطني، وأعله البيهقي وابن القطان. وصححه جماعة من الحفاظ والمحدثين كابن حجر والألباني. فالحديث مختلف فيه، والظاهر أنه ضعيف والمتابعة التي اعتمد عليها الإمام الألباني في تصحيحه شاذة.

قال الإمام أبو داود: "وَعَبْرُ ابْنِ نَافِعٍ يَرْوِيهِ عَنِ اللَّيْثِ عَنْ عَمِيرَةَ بْنِ أَبِي نَاجِيَةَ عَنْ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم-. قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَذَكَرُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ وَهُوَ مُرْسَلٌ". [سنن أبي داود: ١/١٣٣]

الوجه الثاني: قول فضيلة المفتي: " ونظير ذلك من اجتهاد الصحابة الكرام في عصره وإقراره لهم".

فيقال لفضيلة المفتي: الكلام هنا عن الاجتهاد الذي لا نص فيه، أو فيه نص غمض المراد منه فاجتهد المتأهلون للاجتهاد في فهمه، فمتى غاب الدليل أو غمض واختلف المتأهلون للاجتهاد في مسألة فهنا الاختلاف سائغ حتى يظهر الدليل الذي لا يجوز مخالفته، فإن ظهر الدليل فلا تسوغ مخالفته.

ولذلك قال الإمام ابن المنذر (ت: ٣١٩هـ) في هذه المسألة: " أجمع أهل العلم على أن من تيمم صعيداً طيباً كما أمر الله، وصلى ثم وجد الماء بعد خروج وقت الصلاة لا إعادة عليه. واختلفوا فيمن صلى بالتيمم ثم وجد الماء قبل خروج الوقت: فقالت طائفة: يعيد الصلاة هذا قول عطاء، وطاووس، والقاسم، ومكحول، وابن سيرين، والزهري، وربيعه، واستحب الأوزاعي إعادتها، وقال: ليس ذلك بواجب. واختلف فيه عن الحسن، فروى يونس عنه أنه قال: يُعِيدُ مَا دَامَ فِي الْوَقْتِ، وَرَوَى يَزِيدُ التَّسْتَرِيُّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: هُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ اغْتَسَلَ وَأَعَادَ، وَإِلَّا فَقَدْ مَضَتْ صَلَاتُهُ.

وقالت طائفة: لا إعادة عليه، فعَلَّ ذَلِكَ ابْنُ عَمْرٍ، وَلَمْ يُعِدْ... وبه قال الشعبي، والنخعي، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، ومالك وسفيان، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأصحاب الرأي.

قال أبو بكر: وكذلك نقول، وقد أدّى هذا فرضه كما أمر، فإن ادعى نقض ذلك، وإيجاب الإعادة عليه، فليأت بحجة، ولا حجة نعلمها مع من أوجب عليه الإعادة، ولا فرق بين من صلى جالسا لعله، ثم أفاق وقدر على القيام، ومن صلى غريانا، لا يقدر على ثوب، ثم وجد الثوب في الوقت، وبين من صلى بالتيمم حيث يجوز له أن يصلي، ثم وجد الماء أن لا إعادة على أحد منهم".
[الأوسط: ٩٣/٢ - ٩٥]

فتأمل كيف جعل الإمام ابن المنذر المخالف لا حجة له، وهو دليل أن الخلاف لا يسوغ بعد ظهور الدليل بقول الرسول عليه السلام، أفرأيت أيها المُنصف - كيف انقلب الدليل بعد التأمل فيه والروية في فهمه؟ وكيف صارت حجة فضيلة المفتي حجة عليه بشهادة واحد من كبار أئمة المسلمين؟ فهل من الممكن جعل الإمام ابن المنذر متشدداً؟ ما أظن أحداً من المُنتسبين إلى العلم يقدر على هذا!!

الوجه الثالث: الاستدلال بالحديث على تصويب المختلفين لا يصح؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم صوّب واحداً منهما فقط، فلم تُعد المسألة خلافية.

قال السندي: " (أصبت السنة) أي وافقت الحكم المشروع، وهذا تصويب لاجتهاده وتخطئه لاجتهاد الآخر، وفيه أن الخطأ في الاجتهاد لا ينافي الأجر في العمل المبني عليه، والظاهر ثبوت الأجر له ولمن قلده على وجه يصح". [حاشية السندي على النسائي: ٢١٣/١]

وقال المباكفوري: " وهذا تصويب لاجتهاده وتخطئه لاجتهاد الآخر". [مرعاة المفاتيح: ٢٣٢/٢]

فالعلماء كما ترى يقررون أن الصحابييين كانا مجتهدين، وأحدهما مصيب والآخر مخطئ، فليس فيه دليل على ما ذهب إليه فضيلة المفتي من أن الصحابة اختلفوا في زمنه عليه السلام وأقرهم على هذا الخلاف معتبراً الخلاف رحمة بالأمة، فكلام فضيلة المفتي بمنأى عن كلام هؤلاء العلماء الكبار.

الوجه الرابع: لو فرضنا أن الخلاف في هذين النصين من الخلاف الذي أقره رسول الله عليه السلام معتبراً إياه خلافاً فيه رحمة بالأمة، فهذا له سبب وهو خفاء الدليل مع جواز الاجتهاد من الصحابة لكونهم أهلاً له، فهل هذا يبرر لفضيلة المفتي تسويغ الخلاف وجعله أصلاً، فيكون الأصل ألا يُنكر في المسائل التي فيها خلاف؟

قال الإمام ابن عبد البر ردّاً على هذا القول: "الاختلاف ليس بحجة عند أحد علمته من فقهاء الأمة إلا من لا بصر له ولا معرفة عنده، ولا حجة في قوله". [جامع بيان العلم: ٩٢٢/٢]

قال العلامة أبو إسحاق الشاطبي ردّاً على هذا القول: "وقد زاد هذا الأمر على قدر الكفاية؛ حتى صار الخلاف في المسائل معذوراً في حجاج الإباحة، ووقع فيما تقدم وتأخر من الزمان الاعتماد في جواز الفعل على كونه مختلفاً فيه بين أهل العلم، لا بمعنى مراعاة الخلاف؛ فإن له نظراً آخر، بل في غير ذلك، فربما وقع الإفتاء في المسألة بالمنع؛ فيقال: لم تُمنع والمسألة مختلف فيها، فيجعل الخلاف حجة في الجواز لمجرد كونه مختلفاً فيها، لا لدليل يدل على صحة مذهب الجواز، ولا لتقليد من هو أولى بالتقليد من القائل بالمنع، وهو عين الخطأ على الشريعة حيث جعل ما ليس بمعتمد متعمداً وما ليس بحجة حجة". [الموافقات: ٩٢/٥ - ٩٣]

المسألة الثانية عشرة: شروط الخلاف المعتمد.

ثم قال فضيلة المفتي: " وليس المقصود بذلك أن كل خلاف حدث في عصره أو بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى خلاف معتبر، بل لابد في كل رأي فقهي وحكم شرعي أن يكون قد استجمع شروطه وأركانه من العلم بالنصوص ومعرفة الأدلة والاطلاع على مصادر الأحكام ومعرفة كيفية تنزيلها على الواقع، وكل اجتهاد أو رأي لم يستجمع هذه الشروط لا يعتد به".

- أولاً: ما قرره فضيلة المفتي من أنه ليس كل خلاف وقع بين المسلمين خلافاً معتبراً تقرير صحيح صائب يُوافق عليه.

- ثانياً: وما قرره فضيلة المفتي من أن الرأي الفقهي والحكم الشرعي لا يعتبر ويعتد به إلا باستيفاء شروطه وأركانه المعتبرة شرعاً فهذا أيضاً يُوافق عليه.

- ثالثاً: ذكر فضيلة المفتي الشروط المعتبرة لقبول الحكم الشرعي، وهي:

أ - العلم بالنصوص ومعرفة الأدلة.

ب - الاطلاع على مصادر الأحكام.

ت - معرفة كيفية تنزيلها على الواقع.

وفضيلة المفتي أساء في ذكره لشروط من يُعتد بخلافه من المنتسبين إلى العلم من وجوه:

الوجه الأول: قال الإمام ابن عبد البر: " قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: «مَنْ كَانَ عَالِمًا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَبِقَوْلِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَبِمَا اسْتَحْسَنَ فَقَهَاءُ الْمُسْلِمِينَ وَسِعَهُ أَنْ يَجْتَهِدَ رَأْيَهُ فِيمَا ابْتَلِيَ بِهِ وَيَقْضِي بِهِ وَيُمْضِيهِ فِي صَلَاتِهِ وَصِيَامِهِ وَحَجِّهِ وَجَمِيعِ مَا أَمَرَ بِهِ وَنَهَى عَنْهُ، فَإِذَا اجْتَهِدَ وَنَظَرَ وَقَاسَ عَلَى مَا أَشْبَهَ وَلَمْ يَأَلْ وَسِعَهُ الْعَمَلُ بِذَلِكَ، وَإِنْ أَخْطَأَ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ بِهِ»

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: " لَا يَقِيسُ إِلَّا مَنْ جَمَعَ آلَاتِ الْقِيَاسِ وَهِيَ الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَرُضِهِ وَأَدْبِهِ وَنَاسِخِهِ وَمَنْسُوخِهِ وَعَامِّهِ وَخَاصِّهِ وَإِرْشَادِهِ وَنَذْيِهِ، وَيَسْتَدِلُّ عَلَى مَا اخْتَمَلَ التَّأْوِيلُ مِنْهُ بِسُنَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ سُنَّةٌ وَلَا إِجْمَاعٌ، فَالْقِيَاسُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْقِيَاسُ عَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْقِيَاسُ عَلَى قَوْلِ عَامَّةِ السَّلَفِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُ لَهُمْ مُخَالِفًا، وَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَوْجُهَةِ، أَوْ مِنَ الْقِيَاسِ عَلَيْهَا.

وَلَا يَكُونُ لِأَحَدٍ أَنْ يَقِيسَ حَتَّى يَكُونَ عَالِمًا بِمَا مَضَى قَبْلَهُ مِنَ السُّنَنِ، وَأَقَاوِيلِ السَّلَفِ وَاجْتِمَاعِ النَّاسِ وَاخْتِلَافِهِمْ وَلِسَانِ الْعَرَبِ، وَيَكُونُ صَحِيحَ الْعَقْلِ حَتَّى يُفَرِّقَ بَيْنَ الْمُشْتَبِهِ، وَلَا يُعَجِّلَ بِالْقَوْلِ وَلَا يَمْتَنِعَ مِنَ الْإِسْتِمَاعِ مِمَّنْ خَالَفَهُ لِأَنَّ لَهُ فِي ذَلِكَ تَنْبِيهًا عَلَى غَفْلَةٍ رُبَّمَا كَانَتْ مِنْهُ أَوْ تَنْبِيهًا عَلَى فَضْلٍ مَا اعْتَقَدَ مِنَ الصَّوَابِ وَعَلَيْهِ بُلُوغُ عَامَّةِ جِهْدِهِ، وَالْإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِهِ حَتَّى يَعْرِفَ مِنْ أَيْنَ قَالَ مَا يَقُولُهُ، قَالَ: فَإِذَا قَاسَ مَنْ لَهُ الْقِيَاسُ وَاخْتَلَفُوا وَسِعَ كُلًّا أَنْ يَقُولَ بِمَبْلَغِ اجْتِهَادِهِ وَلَمْ يَسْغَهُ اتِّبَاعُ غَيْرِهِ فِيمَا أَدَّاهُ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ.

وَالِاخْتِلَافُ عَلَى وَجْهَيْنِ فَمَا كَانَ مَنْصُوصًا لَمْ يَحِلَّ فِيهِ الْإِخْتِلَافُ، وَمَا كَانَ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ أَوْ يُدْرِكُ قِيَاسًا فَدَهَبَ الْمُتَأَوِّلُ أَوْ الْقَائِسُ إِلَى مَعْنَى يُحْتَمَلُ وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ لَمْ أَقُلْ: إِنَّهُ يُضَيِّقُ عَلَيْهِ ضَيْقُ الْإِخْتِلَافِ فِي الْمَنْصُوصِ ". [جامع بيان العلم وفضله: ٨٥٧/٢ - ٨٥٨]

ظهر مما نقله ابن عبد البر عن الإمامين محمد بن الحسن والشافعي أنه يُشترط في القول
المعتبر أن يكون صاحبه:

- عالمًا بأقوال أصحاب رسول الله عليه السلام

- عالمًا بمواقع الإجماع واتفاق السلف.

- أن يبذل وسعه وجهده في تحري الحق.

- أن يكون عالمًا بلسان العرب.

وهذه الشروط الأربع لم يذكرها فضيلة المفتي، ولا أدري هل تركها غفلةً أو قصدًا؟ ولكن لعله
ظهر بهذا النقل الواحد: مَنْ الْمُتَّبِعُ لِأُئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ الْآخِذِ بِأَقْوَالِهِمْ: السَّلَفِيُّونَ أَمْ فَضِيلَةُ الْمَفْتِي؟

الوجه الثاني: من الشروط لاعتبار الاجتهاد وتصحيحه ألا يخالف نصًا ثابتًا؛ لأن: " مَا كَانَ
مَنْصُوصًا لَمْ يَحِلَّ فِيهِ الْإِخْتِلَافُ". [البحر المحيط: ٥٨٦/٣]

وهذا من أهم شروط تصحيح الاجتهاد والاعتبار به كما ذكر ذلك الإمام الشافعي، وهذا شرط
تركه فضيلة المفتي عمدًا أو غفلةً، وهو أهم الشروط!!

وقال الشافعي: " كل ما أقام الله به الحجة في كتابه أو على لسان نبيه منصوصاً بيناً: لم يحل
الاختلاف فيه لمن علمه". [الرسالة: ص ٥٦٠]

وقال الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤هـ): " وَأَمَّا الَّتِي يَسُوعُ فِيهَا الْإِجْتِهَادُ فَهِيَ الْمُخْتَلَفُ فِيهَا،
كُوجُوبُ الزَّكَاةِ فِي مَالِ الصَّبِيِّ، وَنَفْيُ وَجُوبِ الْوَتْرِ وَغَيْرِهِ مِمَّا عُدِمَتْ فِيهَا النُّصُوصُ فِي
الْفُرُوعِ، وَغَمُضَتْ فِيهَا الْأَدِلَّةُ وَيُرْجَعُ فِيهَا إِلَى الْإِجْتِهَادِ، فَلَيْسَ بِأَيْمٍ". [البحر المحيط: ٢٨٣/٨]

الوجه الثالث: ومن الشروط لاعتبار الاجتهاد وتصحيحه ألا يخالف إجماعاً صحيحاً ثابتاً.

" قال القاضي: الإجماع حجة مقطوعة عليها يجب المصير إليها وتحريم مخالفته، ولا يجوز أن
تجمع الأمة على الخطأ.

وقد نص أحمد على هذا في رواية عبد الله وأبي الحارث في الصحابة إذا اختلفوا لم يخرج عن
أقوالهم، رأيت إن أجمعوا له أن يخرج من أقوالهم هذا قول خبيث قول أهل البدع لا ينبغي
لأحد أن يخرج من أقوال الصحابة إذا اختلفوا". [المسودة: ٢٨٢/١ - ٢٨٣]

فمخالفة الإجماع - لا سيما إجماع الصحابة - محرم لا يجوز، بل الخروج عن أقوالهم من
علامات أهل البدع، فلا بد لاعتبار الاجتهاد وتصحيحه ألا يخالف الإجماع، وهذا الشرط لم
يذكره فضيلة المفتي، وهو من أهم الشروط، وقد نص عليه العلماء، بل والأئمة، وتركه فضيلة
المفتي، ومع هذا يشنع على السلفيين ترك اتباع الأئمة، فكان الأولى به ألا يغفل عن هذا الشرط
حتى لا يظهر التناقض في أقواله!!

ويجمل العلامة أبو إسحاق الشاطبي تلك الشروط بقوله: "الاجتهاد الواقع في الشريعة ضربان:

أحدهما: الاجتهاد المعتبر شرعاً، وهو الصادر عن أهل الذين اضطلّعوا بمعرفة ما يقتضيه إليه
الاجتهاد، وهذا هو الذي تقدم الكلام فيه.

والثاني: غير المعتبر وهو الصادر عمّن ليس بعارف بما يقتضيه الاجتهاد إليه؛ لأن حقيقة أنه
رأي بمجرد الشهية والأغراض، وخبط في عمية، واتباع للهوى، فكل رأي صدر على هذا
الوجه فلا مزية في عدم اعتباره؛ لأنه ضد الحق الذي أنزل الله كما قال تعالى: {وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُمْ
بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ} [المائدة: ٤٩]". [الموافقات: ١٣١/٥]

الوجه الرابع: فضيلة المفتي يعيب على السلفيين تشددهم في التمسك ببعض ظواهر النصوص دون النظر في مقاصد الشريعة، ومراعاة مفهوم النص، وهو هنا يضع ضوابط للآراء المقبولة والاجتهادات المعتمدة.

وهذا الدكتور محمد عمارة يقول: " ثم - وهذا هام جدا في هذه القضية - إن الاجتهاد مع وجود هذا النص، **قطعي الدلالة والثبوت**، المتعلق بالمتغيرات من الفروع الدنيوية ليس معناه الاجتهاد الذي يرفع وجود النص، بل وليس معناه الاجتهاد الذي يرفع الحكم المستنبط من هذا النص رفعا دائما ومؤبداً، فهو اجتهاد لا يتجاوز النص فيلغيه، وإنما يتجاوز الحكم المستنبط منه، وهذا التجاوز للحكم ليس موقفاً دائماً وأبدياً...

فالحكم المجمع عليه المؤسس إجماعه على نص قطعي الدلالة والثبوت إذا كان متعلقاً بعلة غائية تبدلت، أو بعادة تغيرت، أو بعرف تطور - أي إذا لم يعد محققاً للقصد منه، وهو المصلحة - فلا بد من الاجتهاد فيه ومعه اجتهاداً يثمر حكماً جديداً يحقق المقصد - المصلحة -، فإذا عادت العلة الأولى، أو العادة القديمة فكانت المصلحة متحققة بالحكم القديم، عاد الاجتهاد إليه من جديد، كل ذلك والنص قائم نتلوه ونتعبد بتلاوته". [معالم المنهج الإسلامي: ص ١٠٢]

فالدكتور عمارة لا يرى غضاظة في اجتهاد يستنبط حكماً يخالف نصاً قطعياً - كنصوص القرآن، والسنة المتواترة، والإجماع الثابت - وهذا مخالف لما أجمع عليه العلماء من بطلان الاجتهاد المخالف للقطعيات، ومخالف لما قرره أئمة الإسلام من بطلان الاجتهاد المخالف للنصوص الثابتة الصحيحة. فمن الذي يجب أن يُنكر عليه ويحذر منه المعظم للنصوص وكلام الأئمة أم المُجيز للاجتهاد مع نصوص القرآن والسنة والإجماع اجتهاداً يستنبط أحكاماً مخالفة لهذه النصوص؟! هذه حقيقة في سؤال، أرجو أن تجد اهتماماً في معالجتها والتصدي إليها عند فضيلة المفتي!!

وقبل أن تبادل فضيلتك قائلاً: إن الدكتور عمارة قال: " المتعلق بالمتغيرات من الفروع الدنيوية"، فكلام الدكتور عمارة عن المسائل الدنيوية لا الدينية.

فالجواب يأتيك من كلام الدكتور عمارة نفسه قائلاً: " إن ما نُقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من سنن ينقسم إلى قسمين: " (أحدهما): سنة تشريعية: (أي من الشرع) وهي شاملة للوضع الإلهي في السنة، الخارج عن إطار اجتهاد الرسول. وحكمها الدوام وعدم الاجتهاد فيها.

(الثاني): سنة غير تشريعية: وهي المتعلقة باجتهادات الرسول في فروع المتغيرات الدنيوية سواء في السياسة أو الحرب أو المال، وكل ما يتعلق بإمامته للدولة الإسلامية، أو بقضائه في المنازعات الذي هو اجتهاد مؤسس على حجج أطراف النزاع، وليس وحياً معصوماً... وفيها ومعها يجوز الاجتهاد الذي يأتي بجديد الأحكام". [السابق: ص ١١٥]

ويعرف الدكتور عمارة السنة غير التشريعية بوضوح أكثر بأنها: " تشمل كل ما خرج عن دائرة العقائد (الغيبات) أو العبادات". [السابق: ص ١١٤]

" وهكذا يصبح - بناء على فهم الدكتور - لزماً علينا عدم الالتفات إلى كافة النصوص الواردة في السياسة والحرب، كأحكام الجماعة والإمامة، والبيعة والسمع والطاعة، وأحكام المحاربين والبيعة، وأحكام المرتدين، وأحكام اليهود والنصارى والمشركين، وعامة أحكام دار الحرب، ودار الإسلام، وأحكام السلم من المعاهدات وضوابطها، وكذلك أحكام الاجتماع، وحفظ نظم

الدولة، وحدود الله، وفيها أحكام الحدود والتعزيرات ونحوها وشروطها، وأحكام الأسرة في النكاح والطلاق والعدة والرضاع والنفقة وغير ذلك، وأحكام القضاء والشهادة واليمين ونحوها، وكذلك أحكام النظام المالي وأحكام البيوع... طالما أن المقصود هو أن نعمل بما نرى نحن أنه المصلحة لا ما تراه النصوص". [محاولات التجديد في أصول الفقه: ٥٠١/١ - ٥٠٢]

ألا ترى - أيها المُنصف - كيف وصل الأمر بالدكتور عمارة إلى حد جعل فيه جُلّ نصوص الشريعة لا قيمة لها ولا حرمة لها، فيجوز إثبات أحكام مخالفة لها بناء على ما يراه المجتهد من المصلحة، وهذه المصلحة متغيرة فتكون أحكام الشريعة متغيرة بتغير هذه المصالح، والذي يحكم بثبوت المصلحة وانتفاؤها المتفقون لا العلماء المجتهدون.

فيصير المُبَيح والمُباح والموجب على العباد هم ثلثة من المتفقين لا نصوص الشرع، وتلك الأحكام تصير العوبة لعقول هؤلاء المتفقين، فينفون اليوم ما يثبتوه غداً، ويثبتون اليوم ما ينفونه غداً، فيرى العامة والناس الشريعة كأنها ميثاق بشري يتعرض للتصحيح والتغيير كل يوم، فيفقد الناس ثقتهم بالشريعة، ويبقى علماء الإسلام كأنهم ضيوف على مائدة ثلثة من اللئام لا قرار لهم ولا أحكام.

أرأيت ماذا تصنع هذه الآراء - المُعظمة من قبل الكثيرين - بالشريعة والأمة والعلماء؟ فمن الأولى بالإنكار؟ وأي الفريقين أشد خطراً على الإسلام؟ وهذا غييض من فيض، وقطرة من بحر آراء القوم وتقييداتهم أنقلها إلى فضيلتك لعلك لم تطلع عليها، وعساها أن تجد اهتماماً في حلها ونقض بنيانها إن كانت مُستحقة لذلك!!

المسألة الثالثة عشرة: الاحتجاج بحديث الشجة.

ثم قال فضيلة المفتي: " (فقد روى أبو داود وابن ماجه في السنن والحاكم في المستدرک وأحمد في المسند عن سيدنا جابر، قال: " خَرَجْنَا فِي سَفَرٍ فَأَصَابَ رَجُلًا مِنَّا حَجَرٌ فَشَجَّهُ فِي رَأْسِهِ، ثُمَّ احْتَلَمَ فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ فَقَالَ: هَلْ تَجِدُونَ لِي رُخْصَةً فِي التَّيْمُمِ؟ فَقَالُوا: مَا نَجِدُ لَكَ رُخْصَةً وَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ فَأَغْتَسَلَ فَمَاتَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَ بِذَلِكَ فَقَالَ: قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ أَلَا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا فَإِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ، إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَيَعْصِرَ - أَوْ يَعْصِبَ شَاكَّ مُوسَى - عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً، ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ).

فدلّ هذا الحديث أن أمر بعض الصحابة لصاحب الشجة بالغسل هو من الإفتاء بغير علم، وقلة المعرفة بمقاصد الشريعة وقواعد الكلية التي نصت على أن حفظ النفس من أعلى مقاصد الدين، وأن المشقة تجلب التيسير، فلذلك استحقوا هذا التعنيف النبوي الشديد".

وكلام فضيلة المفتي فيه نظر من وجوه:

الوجه الأول: أن الحديث الذي ساقه فضيلة المفتي مستنداً به ومُقَعِّداً عليه ضعفه جماعة من الحفاظ.

قال البيهقي (ت: ٤٨٥هـ): " وَلَا يَثْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ، وَأَصَحُّ مَا رُوِيَ فِيهِ حَدِيثُ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ الَّذِي قَدْ تَقَدَّمَ وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَإِنَّمَا فِيهِ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ مِنَ التَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ مَعَ مَا رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَمَرَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْعِصَابَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ". [السنن الكبرى: ٣٤٩/١]

ونقل الزيلعي كلام البيهقي مقراً له في نصب الراية (١٨٧/١)، وقال عبد الحق الإشبيلي: «لا يُروى الحديث من وجه قوي». انظر: «الأحكام الوسطى» (٢٢٣/١)، وضعفه الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام (ص ٤١)، وفي التلخيص الحبير (٢٦٠/١ - ٢٦٢). وصحح الشطر الأول منه الألباني في الإرواء: (١٤٣/١)، وحسنه في تحقيقه للسنن دون قوله: "إنما كان يكفيه...." [سنن أبي داود: ص ٥٩]

الوجه الثاني: أنه على فرض ثبوت الحديث وصحته، فالنبي صلى الله عليه وسلم عَفَّ هؤلاء الصحابة تعنيفاً شديداً - كما يرى فضيلة المفتي - لما وقع منهم من الخطأ وهو الفتوى بغير علم، وعليه فالتعنيف يكون على وقوع الخطأ، وهو ما يدل أن تركه لتعنيف أي من الطائفتين في الحديث السابق دليل على وقوع الخطأ من إحداهما كما ذكر العلماء، وهو خلاف ما احتج به فضيلة المفتي، والكلام - هنا - هدم لما قرره فضيلته سابقاً وهو تناقض ظاهر، فإن لم يكن كذلك فلا أدري ماذا يكون؟!

الوجه الثالث: روى الإمام أحمد في مسنده عن عبد الله بن مسعود: أن سبيعة بنت الحرث وضعت حملها بعد وفاة زوجها بخمس عشرة ليلة، فدخل عليها أبو السنابل فقال: كأنك تحدثين نفسك بالباءة مالك ذلك حتى ينقضي أبعد الأجلين، فانطلقت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته بما قال أبو السنابل، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **كُذِبَ أَبُو السَّنَابِلِ** إذا أتاك أحد ترضينه فائتيني به، أو قال: فأنبئني. فأخبرها أن عدتها قد انقضت". [مسند أحمد: ٤٢٧٣، وصححه المحدث أحمد شاكر]

وروى البخاري ومسلم في صحيحهما عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما قَالَا: جَاءَ أَعْرَابِي فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْضُ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ. فَقَامَ خَصْمُهُ فَقَالَ: صَدَقَ أَفْضُ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ. فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَيَّ هَذَا فَزَنَى بِأَمْرَاتِهِ، فَقَالُوا لِي عَلَى ابْنِكَ الرَّجْمُ، فَقَدِيتُ ابْنِي مِنْهُ بِمِائَةِ مِنَ الْعَنَمِ وَوَلِيدَةٍ، ثُمَّ سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَقَالُوا: إِنَّمَا عَلَى ابْنِكَ جُلْدٌ مِائَةٍ وَتَغْرِيبٌ عَامٌ.

فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا أَفْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ أَمَّا الْوَلِيدَةُ وَالْعَنَمُ فَرَدُّ (فَتَرُدُّ) عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جُلْدٌ مِائَةٍ وَتَغْرِيبٌ عَامٌ، وَأَمَّا أَنْتَ يَا أَنْيسُ لِرَجُلٍ فَاغْدُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَارْجُمَهَا فَعَدَا عَلَيْهَا أَنْيسٌ فَرَجَمَهَا". [البخاري: ٢٦٩٥ - مسلم: ٤٥٣١]

قال الحافظ ابن حجر: "فالضمير في قوله: "فاقتديت منه" لخصمه، وكأنهم ظنوا أن ذلك حق له، يستحق أن يعفو عنه على ما يأخذه، وهذا ظن باطل، ووقع في رواية عمرو بن شعيب: "فسألت من لا يعلم، فأخبروني أن على ابني الرجم، فاقتديت منه". [فتح الباري: ٦٣٧/١٥]

ففي هذين الأثرين أن بعض الصحابة أفتوا السائلين بغير علم، ولم توافق فتواهم الكتاب والسنة، وبلغت الفتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعنفهم، ولكن في حديث جابر رضي الله عنه عنقه النبي صلى الله عليه وسلم تعنيفاً شديداً - كما يرى فضيلة المفتي - ولعل الحامل على هذا التعنيف الشديد ما ترتب على فتواهم من إزهاق للنفس المعصومة، وهذا نظير ما جرى مع أسامة بن زيد رضي الله عنه في قتله للرجل بعدما قال (لا إله إلا الله).

ونظير ما جرى من خالد بن الوليد رضي الله عنه مع بني جذيمة عندما بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إليهم: "فَدَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَلَمْ يُحْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا أَسْلَمْنَا، فَجَعَلُوا يَقُولُونَ صَبَأْنَا صَبَأْنَا، فَجَعَلَ خَالِدٌ يَقْتُلُ مِنْهُمْ وَيَأْسِرُ، وَدَفَعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِمَّنْ أَسِيرُهُ حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمَ أَمْرِ خَالِدٍ

أَنْ يَقْتُلَ كُلُّ رَجُلٍ مِّنَّا أُسِيرَهُ، فَقُلْتُ وَاللَّهِ لَا أَقْتُلُ أُسِيرِي، وَلَا يَقْتُلُ رَجُلٌ مِّنْ أَصْحَابِي أُسِيرَهُ حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْنَاهُ، فَرَفَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ مَرَّتَيْنِ". [البخاري: ٤٣٣٩]

وفي أثر العسيف أن الذين أفتوا الأعرابي بأن على ابنه الرجم الظاهر أنهم أفتوه لظنهم أنه محصن، فكان الخطأ منهم ناشئاً عن عدم تحققهم من حال المستفتي. وهو نظير ما جرى مع صاحب الشجة فإن مَنْ أفتاه من الصحابة أفتاه بظاهر قوله تعالى: {وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا} [المائدة: ٤٣]، فظاهر الآية أن المريض الواجد للماء لا يحل له التيمم.

وكان الواجب عليهم أن يتحققوا من مرضه وهل يضره استعمال الماء أم لا؟ فخطؤهم ناشئ من عدم تحققهم من حال المستفتي نظير ما جرى في حديث العسيف، وإنما لم يعنف النبي صلى الله عليه وسلم من أفتى الأعرابي لأنه لم يترتب على فتواهم مفسدة وفي حديث جابر ترتب على فتواهم مفسدة عظيمة فافترقا. والله أعلم.

وعليه فالخطأ - هنا - لم ينشأ من عدم العلم، بل من عدم تحقيق المناط، فالظاهر أن الصحابة كانوا مجتهدين، ولكنهم غنّفوا لما ترتب على اجتهادهم من الخطأ مع تقصيرهم في بعض أدوات الاجتهاد، وهي تحقيق المناط. والله أعلم.

قال العلامة أبو إسحاق الشاطبي: "فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ - يقصد تحقيق المناط - بِالنَّسْبَةِ إِلَى كُلِّ نَاطِرٍ وَحَاكِمٍ وَمُقْتٍ... وَلَوْ فَرَضَ ارْتِقَاعُ هَذَا الاجْتِهَادِ - أي الاجتهاد في تحقيق المناط - لَمْ تَنْتَزِلِ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ عَلَى أَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ إِلَّا فِي الذَّهْنِ؛ لِأَنَّهَا مُطْلَقَاتٌ وَعُمُومَاتٌ وَمَا يَرْجِعُ إِلَى ذَلِكَ، مُنْزَلَاتٌ عَلَى أَفْعَالِ مُطْلَقَاتٍ كَذَلِكَ، وَالْأَفْعَالُ لَا تَقَعُ فِي الْوُجُودِ مُطْلَقَةً، وَإِنَّمَا تَقَعُ مُعَيَّنَةً مُشَخَّصَةً؛ فَلَا يَكُونُ الْحُكْمُ وَاقِعًا عَلَيْهَا إِلَّا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ بِأَنَّ هَذَا الْمُعَيَّنَ يَشْمَلُهُ ذَلِكَ الْمُطْلَقُ أَوْ ذَلِكَ الْعَامُّ، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ سَهْلًا وَقَدْ لَا يَكُونُ، وَكُلُّهُ اجْتِهَادٌ". [الموافقات: ١٦/٥ - ١٧]

أو لعل الخطأ عندهم - رضي الله عنهم - نشأ من عدم العلم بأن المرض الذي يُخشى معه الموت من استعمال الماء مبيحٌ للتيمم كما في عموم قوله تعالى: {وَلَا تُقَاتِلُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ} [البقرة: ١٩٥]، وقوله تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا} [النساء: ٢٩]، فيكون الخطأ قد نشأ من التسرع في الفتوى بالعمومات دون النظر في مخصصات هذه العمومات، كما جرى لخالد رضي الله عنه من تسرع في قتل بني جذيمة دون التثبت من صحة إسلامهم اعتماداً منه الأصل الذي كانوا عليه وهو الكفر.

الوجه الرابع: أن الجهل بالشرع لا تصح معه الفتوى ولو مع العلم بمقاصد الشريعة وكلياتها، وكيف يكون الإنسان جاهلاً بجزئيات الشريعة ولديه علمٌ بكليات الشريعة أو بعض مقاصدها؟ فعدم العلم بالجزئيات يلزمه عدم العلم بالكليات؛ لأن الكليات تبني على الجزئيات، فالتعليل بالجهل كافياً.

ولو تعارضت قواعد الشريعة وكلياتها مع النصوص فالأصل أن تُقدم النصوص. نقل ابن فرحون في [تبصرة الحاكم: ٦٢/١] عن القرافي في نقض حكم الحاكم إذا خالف القياس والنص والقواعد قوله: " ما لم يكن هناك معارض لها، فلا ينقض الحكم إجماعاً، كما في صحة

عقد القراض والمساقاة والسلم والحوالة ونحوها، فإنها على خلاف قواعد الشرع والنصوص والقياس، ولكن الأدلة الخاصة مقدمة على النصوص والقواعد والأقيسة".

وعليه فإن كان فضيلة المفتي يومئ إلى جعل القواعد الفقهية في مصاف النصوص فهو إيماء غير صحيح، إذ الحجة في دين الله للكتاب والسنة والإجماع والقياس الصحيح وما لحق بذلك، فالقواعد - على ما لها من أهمية كبيرة في ضبط الأحكام وتكوين الملكة الفقهية - لا حجة فيها، فالعبرة في الاحتجاج بالنصوص لا بالقواعد.

قال ابن نجيم في (الفوائد الزينية) كما نقله عنه الحموي في [غمر عيون البصائر: ٣٧/١]: " لا يجوز الفتوى بما تقتضيه الضوابط لأنها ليست كلية بل أغلبية، خصوصاً وهي لم تثبت عن الإمام بل استخرجها المشايخ من كلامه".

وقال الشيخ مصطفى الزرقا: " ولذلك كانت تلك القواعد الفقهية قلما تخلو إحداها من مستثنيات في فروع الأحكام التطبيقية خارجة عنها، إذ يرى الفقهاء أن تلك الفروع المستثناة من القاعدة هي أليق بالتخريج على قاعدة أخرى، أو أنها تستدعي أحكاماً استثنائية خاصة، ومن ثم لم تسوَّغ المجلة أن يقتصر القضاء في أحكامهم على الاستناد إلى شيء من هذه القواعد الكلية فقط دون نص آخر خاص أو عام يشمل بعمومه الحادثة المقضي فيها، لأن تلك القواعد الكلية على ما لها من قيمة واعتبار هي كثيرة المستثنيات، فهي دساتير للتفقيه لا نصوص للقضاء". [المدخل الفقهي: ٩٣٤/٢ - ٩٣٥]

وفي التقرير الذي صدرت به مجلة الأحكام العدلية قالوا: "فحكام الشرع ما لم يقفوا على نقل صريح لا يحكمون بمجرد الاستناد إلى واحدة من هذه القواعد". [مجلة الأحكام العدلية مع شرحها درر الحكام: ١٠/١]

فهذه الأقوال - يا فضيلة المفتي - ليست أقوالاً سلفية متشددة، بل هي أقوالٌ لعلماء تصفهم بالوسطية والاعتدال، ورغم ذلك لا يرون في القواعد الفقهية حجة.

بل نصوص الكتاب والسنة لا تُردُّ دلالتها بمجرد دعوى الإجماع، فكيف تُرد دلالتها بالقواعد الفقهية وأحسن ما فيها وأقواه أن يقول المُستدلُّ بها إنها مجمَّعة عليها؟

قال شيخ الإسلام رحمه الله: " ولهذا كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى شريح يقول: (اقض بما في كتاب الله، فإن لم يكن في كتاب الله فيما في سنة رسول الله، فإن لم يكن في سنة رسول الله فيما قضى به الصالحون). وفي رواية: (فبما أجمع عليه الناس) ...

فأمروا باتباع الكتاب والسنة أولاً وأخروا الإجماع؛ لعلمهم بأن ما في الكتاب والسنة لا ينعقد إجماع على خلافه، بل متى انعقد إجماع على خلاف نص فلا بد أن يكون هناك نص ظاهر معلوم ناسخ للنص المخالف للإجماع.

وأما ما يقوله بعض المتأخرين من تقديم الإجماع على نصوص الكتاب والسنة إما لكونه ناسخاً لها أو دالاً على الناسخ لها = فخطأ مخالف لما كان عليه السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فإنهم لم يكونوا يردون نصوص الكتاب والسنة إلا بنصوص الكتاب والسنة، ولا

يستدلون على نسخ النص إلا بنص ينسخه لا بمجرد ظن الإجماع". [الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق: ٦٣٣/٢]

الوجه الخامس: قول فضيلة المفتي: " وقواعدها الكلية التي نصت على أن حفظ النفس من أعلى مقاصد الدين".

قال الإسنوي الشافعي: (ت: ٧٧٢هـ): " ولم يتعرض الإمام وصاحب التحصيل إلى المرجح من أقسام الضروريات، وقد تعرض له الأمدى وابن الحاجب وغيرهما فقالوا: ترجح مصلحة الدين، ثم النفس، ثم النسب، ثم العقل، ثم المال ...
وحكى ابن الحاجب مذهباً: أن مصلحة الدين مؤخرة على الكل؛ لأن حقوق الأدميين مبنية على المشاحة، ولم يذكر ذلك الأمدى قولاً بل ذكره سؤالاً ". [نهاية السؤل: ٥١٥/٤]

وتقديم مصلحة الدين على الكل هو مذهب الجمهور من الأصوليين، وما خالفه ذكره الأصوليون دون أن ينسبوه إلى قائل معين وهو دليل على ضعفه، وعليه فأعلى مقاصد الشرع حفظ الدين لا حفظ النفس كما زعم فضيلة المفتي.

ولعل الذي غرَّ فضيلة المفتي ما قاله الزركشي في (البحر المحيط: ٢٦٦/٧): " الضَّرُورِيُّ: وَهُوَ الْمُتَضَمِّنُ حِفْظَ مَقْصُودٍ مِنَ الْمَقَاصِدِ الْخَمْسِ الَّتِي لَمْ تَخْتَلَفْ فِيهَا الشَّرَائِعُ، بَلْ هِيَ مُطَبَّقَةٌ عَلَى حِفْظِهَا، وَهِيَ خَمْسَةٌ:
أَحَدُهَا: حِفْظُ النَّفْسِ بِشَرْعِيَّةِ الْقَصَاصِ، فَإِنَّهُ لَوْلَا ذَلِكَ لَتَهَارَجَ الْخَلْقُ وَاخْتَلَّ نِظَامُ الْمَصَالِحِ.
ثَانِيهَا: حِفْظُ الْمَالِ بِأَمْرَيْنِ:
(أَحَدُهُمَا) إِيْجَابُ الضَّمَانِ عَلَى الْمُعْتَدِي فِيهِ فَإِنَّ الْمَالَ قِوَامُ الْعَيْشِ.
(وِثَانِيَهُمَا) بِالْقَطْعِ بِالسَّرْفَةِ.
ثَالِثُهَا: حِفْظُ النَّسْلِ بِتَحْرِيمِ الزَّنى وَإِيْجَابِ الْعُقُوبَةِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْأَسْبَابَ دَاعِيَةً إِلَى التَّنَاصُرِ وَالتَّعَاوُدِ وَالتَّعَاوُنِ الَّذِي لَا يَتَأْتَى الْعَيْشُ إِلَّا بِهِ عَادَةً.
رَابِعُهَا: حِفْظُ الدِّينِ بِشَرْعِيَّةِ الْقَتْلِ وَالْقِتَالِ، فَالْقَتْلُ لِلرَّدَّةِ وَغَيْرِهَا مِنْ مُوجِبَاتِ الْقَتْلِ، لِأَجْلِ مَصْلَحَةِ الدِّينِ، وَالْقِتَالُ فِي جِهَادِ أَهْلِ الْحَرْبِ.
خَامِسُهَا: حِفْظُ الْعَقْلِ بِشَرْعِيَّةِ الْحَدِّ عَلَى شُرْبِ الْمُسْكِرِ، فَإِنَّ الْعَقْلَ هُوَ قِوَامُ كُلِّ فِعْلٍ تَتَعَلَّقُ بِهِ مَصْلَحَةٌ، فَاخْتِلَالُهُ مُؤَدِّ إِلَى مَفْسَدَةٍ عَظْمَى. هَذَا مَا أَطَبَقَ عَلَيْهِ الْأُصُولِيُّونَ".

والظاهر من كلام الزركشي أنه لم يقصد ترتيب المقاصد بدليل أنه ذكرها على خلاف ما عليه الجمهور من تقديم مصلحة الدين على الباقي وعلى خلاف القول الآخر من تقديم الأربعة على الدين، فاعتماد فضيلة المفتي في ترتيبه على الزركشي لا وجه له، فيبقى كلام فضيلة المفتي فيه نظراً كبيراً!!

المسألة الرابعة عشرة: موقف السلفيين من المذاهب الأربعة.

ثم قال فضيلة المفتي: " ومن عجب أن هؤلاء المتشددين ينكرون على عوام الناس من المقلدين اتباع الآراء الفقهية المتبوعة المتوارثة عن المذاهب الأربعة، رغم إنهم لم يُحصِّلوا أدوات الاجتهاد ولم يحيطوا بآلاته، بل ظنوا أن امتلاك دواوين السنة ونصوص القرآن كافٍ في الحكم على ظواهر الأحاديث واستنباط الأحكام منها، وهذا من الغلط الفاحش.

زعم فضيلة المفتي أن السلفيين ينكرون على عوام الناس من المقلدين اتباع الآراء الفقهية المتنوعة المتوارثة عن المذاهب الأربعة. وهذا ظنٌ - وللأسف: ظنٌ خاطئٌ - من فضيلة المفتي ودليل ذلك:

أ - أن الإمام أحمد بن حنبل وهو من كبار الأئمة عند عامة المسلمين بلا مدافعة يقول في آخر رسالته، رواية الاصطخري كما في (الطبقات لابن أبي يعلى: ٣١/١): "والدين إنما هو كتاب الله عز وجل، وآثار وسنن، وروايات صحاح عن الثقات بالأخبار الصحيحة القوية المعروفة يصدق بعضها بعضاً حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وأصحابه رضوان الله عليهم، والتابعين وتابعي التابعين، ومن بعدهم من الأئمة المعروفين المقتدى بهم والمتمسكين بالسنة والمتعلقين بالآثار، لا يعرفون بدعة، ولا يطعن فيهم بكذب، ولا يرمون بخلاف، وليسوا بأصحاب قياس ولا رأي؛ لأن القياس في الدين باطل، والرأي كذلك وأبطل منه.

وأصحاب الرأي والقياس في الدين مبتدعة ضلال إلا أن يكون في ذلك أثر عن سلف من الأئمة الثقات.

ومن زعم أنه لا يرى التقليد ولا يقتل دينه أحداً فهو قول فاسق عند الله ورسول - صلى الله عليه وسلم - إنما يريد بذلك إبطال الأثر تعطيل العلم والسنة، والتفرد بالرأي والكلام والبدعة والخلاف".

فهذا الإمام أحمد - رحمه الله - يرى أن الخروج عما عليه أئمة المسلمين فسق وبدعة في الدين، فهذا يدلُّ على تعظيم السلفيين للأئمة، وإيجاب الاقتداء بهم فيما اتفقوا عليه، فيا ترى بماذا نسمي اتهام السلفيين بعدم تعظيم الأئمة؟!.

ب - ما قاله شيخ الإسلام رحمه الله: "وأما قول القائل: لا أتقيد بأحد هؤلاء الأئمة الأربعة. إن أراد أنه لا يتقيد بواحد بعينه دون الباقي فقد أحسن؛ بل هو الصواب من القولين. وإن أراد: أنني لا أتقيد بها كلها بل أخالفها فهو مخطئ في الغالب قطعاً؛ إذ الحق لا يخرج عن هذه الأربعة في عامة الشريعة؛ ولكن تنازع الناس: هل يخرج عنها في بعض المسائل؟ على قولين. وقد بسطنا ذلك في موضع آخر. وكثيراً ما يترجح قول من الأقوال يظن الظان أنه خارج عنها ويكون داخلها فيها. لكن لا ريب أن الله لم يأمر الأمة باتباع أربعة أشخاص دون غيرهم. هذا لا يقوله عالم؛ وإنما هذا كما يقال: أحاديث البخاري ومسلم؛ فإن الأحاديث التي رواها الشيخان فصحاها قد صححها من الأئمة ما شاء الله؛ فالأخذ بها لأنها قد صحت؛ لا لأنها قول شخص بعينه". [مختصر الفتاوى المصرية: ص ٦١]

ألا ترى إلى شيخ الإسلام رحمه الله - **إن صحت نسبة ذلك إليه** - كيف جعل الحق لا يخرج عن المذاهب الأربعة في عامة الشريعة؟ ألا يدل ذلك على توقير السلفيين للأئمة الأربعة؟ وتقديرهم لمذاهبهم الفقهية المشهورة في الأمة؟

ت - لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - رسالة في فضائل الأئمة الأربعة، وله رسالة (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) يعتذر فيها لأئمة المسلمين في مخالفتهم للدليل في بعض المواضع مع الثناء عليهم ومعرفة قدرهم.

ث - أن السلفيين يحفظون لأئمة الإسلام - ومنهم الأربعة - أقدارهم ويثنون عليهم، ويتعبدون الله بمحبتهم، بل يرون محبتهم واجبة بقدر ما بذلوه من نصرة الإسلام والمسلمين، بل يرون بغض

الأئمة من علامات البدعة، ودعوى عدم تقليدهم على العموم والخروج عن مذاهبهم من الفسق كما قال الإمام أحمد.

ولكنهم مع هذا يدينون الله بأنهم يخطئون ويصيبون، ويؤخذ من قولهم ويترك، ولا يوجبون تقليدهم في كل ما قالوه، بل يرون ذلك محرماً لا يحل إلا لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يرون فيهم العصمة.

قال العلامة الشنقيطي: " اعْلَمْ أَنَّ مَوْقِفَنَا مِنَ الْأَئِمَّةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ مِنَ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ هُوَ مَوْقِفُ سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ الْمُنْصِفِينَ مِنْهُمْ.

وَهُوَ مُوَالَاتُهُمْ، وَمَحَبَّتُهُمْ، وَتَعْظِيمُهُمْ، وَإِجْلَالُهُمْ، وَالنَّشَاءُ عَلَيْهِمْ، بِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِ وَالنَّفْوَى، وَاتِّبَاعُهُمْ فِي الْعَمَلِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَتَقْدِيمُهُمَا عَلَى رَأْيِهِمْ، وَتَعَلُّمُ أَقْوَالِهِمْ لِلِاسْتِعَانَةِ بِهَا عَلَى الْحَقِّ، وَتَرْكُ مَا خَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ مِنْهَا.

وَأَمَّا الْمَسَائِلُ الَّتِي لَا نَصَّ فِيهَا فَالصَّوَابُ النَّظَرُ فِي اجْتِهَادِهِمْ فِيهَا، وَقَدْ يَكُونُ اتِّبَاعُ اجْتِهَادِهِمْ أَصَوَّبٌ مِنْ اجْتِهَادِنَا لِأَنفُسِنَا ؛ لِأَنَّهُمْ أَكْثَرُ عِلْماً وَنَفْوَى مِنَّا.

وَلَكِنْ عَلَيْنَا أَنْ نَنْظُرَ وَنَحْتَاطَ لِأَنفُسِنَا فِي أَقْرَبِ الْأَقْوَالِ إِلَى رِضَا اللَّهِ وَأَحْوَطِهَا وَأَبْعَدَهَا مِنَ الْاشْتِبَاهِ، كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعْ مَا يُرِيكَ إِلَى مَا لَا يُرِيكَ».

وَقَالَ: «فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ».

وَحَقِيقَةُ الْقَوْلِ الْفَصْلِ فِي الْأَئِمَّةِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - أَنَّهُمْ مِنْ خِيَارِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنَّهُمْ لَيْسُوا مَعْصُومِينَ مِنَ الْخَطِّ، فَكُلُّ مَا أَصَابُوا فِيهِ فَلَهُمْ فِيهِ أَجْرُ الْاجْتِهَادِ وَأَجْرُ الْإِصَابَةِ، وَمَا أَخْطَأُوا فِيهِ فَهُمْ مَاجُورُونَ فِيهِ بِاجْتِهَادِهِمْ مَعْدُورُونَ فِي خَطِيئِهِمْ فَهُمْ مَاجُورُونَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، لَا يُلْحَقُهُمْ ذَمٌّ وَلَا عَيْبٌ وَلَا نَقْصٌ فِي ذَلِكَ.

وَلَكِنَّ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَاكِمَانِ عَلَيْهِمْ وَعَلَى أَقْوَالِهِمْ كَمَا لَا يَخْفَى. فَلَا تَغْلُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَمْرِ وَاقْتَصِدْ كِلَا طَرَفِي قَصْدِ الْأُمُورِ دَمِيمٌ

فَلَا تَكُ مِمَّنْ يَذْمُهُمْ وَيَنْقُصُهُمْ، وَلَا مِمَّنْ يَعْتَقِدُ أَقْوَالَهُمْ مُغْنِيَةً عَنِ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ أَوْ مُقَدِّمَةً عَلَيْهِمَا". [أضواء البيان: ٢٥٨/٧].

ج - أن السلفيين يأخذون بمذاهب الأئمة الأربعة الفقهية، ويرجعون إليها، لا كما زعم فضيلة المفتي.

قال الإمام محمد بن عبد الوهاب: " وأما ما ذكرتم: من حقيقة الاجتهاد فنحن مقلدون الكتاب والسنة وصالح سلف الأمة وما عليه الاعتماد، من أقوال الأئمة الأربعة: أبي حنيفة النعمان بن ثابت، ومالك بن أنس، ومحمد بن إدريس، وأحمد بن حنبل، رحمهم الله تعالى". [الدرر السنية: ٨٥/١]

وقال ولده عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب: " ونحن أيضاً: في الفروع، على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ولا ننكر على من قلّد أحد الأئمة الأربعة، دون غيرهم، لعدم ضبط مذاهب الغير؛ الرافضة، والزيدية، والإمامية، ونحوهم؛ ولا نفرهم ظاهراً على شيء من مذاهبهم الفاسدة، بل نجبرهم على تقليد أحد الأئمة الأربعة.

ولا نستحق مرتبة الاجتهاد المطلق، ولا أحد لدينا يدعيها، إلا أننا في بعض المسائل، إذا صح لنا نص جلي، من كتاب، أو سنة غير منسوخ، ولا مخصص، ولا معارض بأقوى منه، وقال به

أحد الأئمة الأربعة: أخذنا به، وتركنا المذهب، كإرث الجد والأخوة، فإننا نقدم الجد بالإرث، وإن خالف مذهب الحنابلة ". [السابق: ٢٢٧/١]

ح - بل يرى فريق من السلفيين حرمة الخروج عن أقوال الأئمة الأربعة ومذاهبهم، ويفتون بالمنع من ذلك، ويرون أن القول الخارج عن مذاهبهم باطل لا يجوز تَعَبُّدُ الله به. وهذا ظاهر في الرسالة التي ألفها الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ) المُعنونة باسم: (الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة). وإن كان الأولى والأحق ما ذكره العلامة الشنقيطي آنفًا.

خ - والسلفيون في هذا وسط بين من يتعصب للأئمة ومن يرى أنه ينبغي الخروج عن مذاهبهم كلها وتجديد الفقه الإسلامي بمنأى عن هذه المذاهب التي أوغلت في القدم ولم تعد مناسبة لهذا العصر ومتطلباته، والإسلام هو دين الوسطية والاعتدال، ومذهب السلفيين هو الوسط العدل في ذلك.

قال الصاوي في حاشيته على الجلالين: " وَلَا يَجُوزُ تَقْلِيدُ مَا عَدَا الْمَذَاهِبَ الْأَرْبَعَةَ، وَلَوْ وَافَقَ قَوْلَ الصَّحَابَةِ وَالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَالْآيَةِ، فَالْخَارِجُ عَنِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ ضَالٌّ مُضِلٌّ، وَرَبِّمَا أَذَاهُ ذَلِكَ لِلْكَفْرِ ؛ لِأَنَّ الْأَخْذَ بِظَوَاهِرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ أَصُولِ الْكُفْرِ ". [أضواء البيان: ٢٦٥/٧]

فهل يقبل فضيلة المفتي أن يكون الخارج في الفتوى والحكم عن المذاهب الأربعة - ولو وافق القرآن والحديث وقول الصحابة - ضال مضل، بل ربما يكون كافرًا؟ - لو قال: نعم.

للمزم القول بضلال كثير من علماء ورجال المجامع الفقهية وهيئات الفتوى في العالم الإسلامي؛ لأنها تأخذ بغير المذاهب الأربعة في بعض الفتاوى والأحكام لا سيما إن أيد ذلك دليل من الكتاب أو السنة.

- وإن قال: لا.

فيكون الصواب ما عليه السلفيون من وجوب الأخذ بالكتاب والسنة وما اتفق عليه أهل العلم وإن خالف الأئمة الأربعة، وهذا قليل أو نادر، والحق في عامة الشريعة لا يخرج عن مذاهب الأئمة الأربعة كما **نسب** إلى شيخ الإسلام.

المسألة الخامسة عشرة: جهل السلفيين بأدوات الفهم والاستنباط.

قال فضيلة المفتي: " رغم إنهم لم يُحصلوا أدوات الاجتهاد ولم يحيطوا بآلاته، بل ظنوا أن امتلاك دواوين السنة ونصوص القرآن كافٍ في الحكم على ظواهر الأحاديث واستنباط الأحكام منها، وهذا من الغلط الفاحش". وهذا الكلام فيه نظر من وجوه:

الوجه الأول: ادعاء فضيلة المفتي أن السلفيين لم يُحصلوا أدوات الاجتهاد بهذا الإطلاق هو محض افتراء عليهم، فمن السلفيين علماء كبار شهد لهم بالعلم معاصروهم من موافقيهم ومخالفينهم بل ومن غير المسلمين **كشيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام ابن القيم، والإمام محمد بن عبد الوهاب** ومن أخذ عنه من معاصريه ومن جاء بعده من حملة العلم عنه، والسائر على درب دعوته الإصلاحية.

ولن أنقل لك ثناءات العلماء على شيخ الإسلام أو الإمام ابن القيم، فما أظنها تخفي على أيٍّ مشتغلٍ بالعلم، ولكن أنقل لك قيسًا عن الإمام محمد بن عبد الوهاب ودعوته الإصلاحية حتى لا يطول بنا المقام:

وأما الدين فقد غاشية - لعل الصواب: غشاه غاشية - سوداء، وألبست الوحداية التي علمها صاحب الرسالة سجفاً من الخرافات، وقشور الصوفية الضالين.

وخلت المساجد من أرباب الصلوات، وكثر عدد الأدعياء الجهلاء، وطوائف الفقراء والمساكين يخرجون من مكان إلى مكان يحملون في أعناقهم التمانم والتعاويز والسبحات، ويوهمون الناس بالأباطيل والشبهات، ويرغبونهم في الحج إلى قبور الأولياء، ويزينون للناس التماس الشفاعة من دفناء القبور.

وغابت عن الناس فضائل القرآن فصار يُشرب الخمر والأفيون والحشيش في كل مكان، وانتشرت الرذائل، وهتك ستر الحرمات على غير خشية ولا استحياء، ونال مكة المكرمة والمدينة المنورة ما نال غيرهما من سائر مدن الإسلام، فصار الحج المقدس الذي فرضه الإسلام على من استطاع ضرباً من المستهزآت.

وعلى الجملة فقد بدل المسلمون غير المسلمين وهبطوا مهبطاً بعيد القرار.... وفيما العالم الإسلامي مستغرق في هجمته - لعل الصواب: همجيته - ومدلج في ظلمته إذا بصوت يدوي من قلب صحراء شبه الجزيرة العربية مهد الإسلام يوقظ المؤمنين ويدعوهم إلى الإصلاح والرجوع إلى سواء السبيل والصراط المستقيم.

فكان صارخ هذا الصوت إنما هو المصلح المشهور "محمد بن عبد الوهاب" الذي أشعل نار الوهابية فاشتعلت واتقدت واندلعت ألسنتها إلى كل زاوية من زوايا العالم الإسلامي، ثم أخذ الداعي العظيم يحض المسلمين على إصلاح النفوس واستعادة المجد الإسلامي القديم التليد فتبدت تباشير صبح الإسلام ثم بدأت اليقظة الكبرى في عالم الإسلام". [حقيقة دعوة الإمام محمد بن الوهاب: ص ١١٩]

خ - وجاء في دائرة المعارف البريطانية: "الوهابية: اسم لحركة التطهير في الإسلام، والوهابيون يتبعون تعاليم الرسول وحده ويهملون كل ما سواها وأعداء الوهابية هم أعداء الإسلام الصحيح". [السابق: ص ١٢٠]

فهذا غيظ من فيض ثناءات العلماء والنقاد والمؤرخين على دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب التي أحييت الدعوة السلفية والمنهج السلفي في العالم الإسلامي كله، فهل هذه الدعوة التي لها كل هذه الثناءات يمكن أن يُحدثها رجل لم يملك أدوات الاجتهاد والفهم والاستنباط هكذا بهذا الإطلاق؟

أليق بأهل العلم والفتوى أن يلقوا الكلام على عواهنه بهذه الصورة؟! وهل تلامذته وطلابه الذين حافظوا على هذه الدعوة ببيضاء نقية مباركة ونشروها في الأمة لا يملكون أدوات الاجتهاد؟

وهل يمكن للجاهل أن يقيم دعوة تملأ العالم الإسلامي بهذه القوة؟ ألسنت تعلم - يا فضيلة المفتي - أن الدعوات التي يقيمها الجاهل تذهب وتتدنس ولا يبقى لها عيٌّ ولا أثر؟ ثم أين الدليل على عدم امتلاك السلفيين أدوات الاجتهاد؟ أليق بك - وأنت في هذا المكان - أن ترمي الناس بالجهل والتشدد والإفساد بلا بينات؟ ألهذا الحد هان عليكم العلم وضيّعتم قواعده وأنتم رجاله وحماته؟ فإلى الله نشكو هذه الغربة لا غربة الحق فحسب، بل غربة العدل والإنصاف!!

الوجه الثاني: دعوى فضيلة المفتي أن السلفيين: "ظنوا أن امتلاك دواوين السنة ونصوص القرآن كافٍ في الحكم على ظواهر الأحاديث واستنباط الأحكام منها".

وكلام فضيلة المفتي هذا باطل من وجوه:

١ - لو كان هذا ظن السلفيين ومنهجهم لأباحوا الفتوى واستنباط الأحكام لكل أحد، وهذا كذبٌ ظاهرٌ عليهم، ودليله من كلامهم:

- قال الشيخ حمد بن ناصر بن معمر: "وقال الشيخ تقي الدين: لا يجوز أن يستفتي إلا من يفتي بعلم وعدل، فعلى هذا لا يكتفى بمجرد انتسابه إلى العلم، ولو بمنصب تدريس أو غيره، لا

سيما في هذا الزمان، الذي غلب فيه الجهل، وقل فيه طلب العلم، وتصدى فيه جهلة الطلبة للقضاء والفتيا، فتجد بعضهم يقضي ويفتي، وهو لا يحسن عبارة الكتاب، ولا يعلم صورة المسألة، بل لو طوّل بإحضار تلك المسألة، وهي في الكتاب، لم يهتد إلى موضعها، فإننا لله وإنا إليه راجعون.

قال في شرح مختصر التحرير: ويلزم ولي الأمر منع من لم يعرف بعلم، أو جهل حاله، من الفتيا، قال ربعة: بعض من يفتي أحق بالضرب من السراق. ولا تصح الفتيا من مستور الحال، وما يجيب به المقلد من حكم، فأخبار عن مذهب إمامه، لا فتيا، قاله أبو الخطاب، وابن عقيل، والموفق، ويعمل بخبره إن كان عدلاً، لأنه ناقل كالراوي". [الدرر السنية: ٣٤/٤ - ٣٥]

– وقال الإمام ابن باز في بعض فتاواه: " فيقال له: أولاً: ما دمت تعرف أنك غير أهل للفتوى فما بالك أفتيت أولاً وأخراً، ولو تأملت كلمتك لعلمت أنك أفتيت فيها عدة فتاوى على غير هدى.

ومن أعظم الجرائم الفتوى بغير علم، فكم ضل بها من ضل، وهلك بها من هلك، ولا سيما إذا كانت الفتوى معلنة على رءوس الأشهاد وممن قد يغتر به بعض الناس فإن الخطر بذلك عظيم والعواقب وخيمة وعلى المفتي بغير علم مثل آثام من تبعه، كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من أفتى بفتيا غير ثبت فإنما إثمه على من أفتاه».

وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً».

وقد أعظم الله سبحانه وتعالى شأن الفتوى بغير علم وحذر عباده منها وبين أنها من أمر الشيطان.

قال تعالى: {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ} وقال تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ. إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ} [مجموع فتاواه: ٢١٩/٣]

فهل هذا الكلام في النهي الشديد عن الفتوى بدون علم يصدر من قوم يرون أن امتلاك دواوين السنة كافٍ في استنباط الأحكام؟ لو كان هذا قولهم لأباحوا الفتوى لكل من هبّ ودبّ من الناس؛ إذ دواوين السنة الآن يملكها كل أحد من الناس عبر وسائل الاتصالات الحديثة والهواتف الجوالية الذكية، فما أسهل امتلاك دواوين السنة وما أقل أهل الفقه والعلم!!

٢ - لو كان حال السلفيين ما ذكر فضيلة المفتي ما أمروا الناس بطلب العلم على أيدي العلماء، ولا أمروهم بلزوم غرز أهل العلم الكبار كما هو معروف متواتر عن السلفيين.

قال العلامة الفقيه العثيمين: " لا شك أن العلم يحصل بطلبه عند العلماء وبطلبه في الكتب، لأن كتاب العالم هو العالم نفسه، فهو يحدثك من خلال كتابه، فإذا تعذر الطلب على أهل العلم، فإنه يطلب العلم من الكتب، ولكن تحصيل العلم عن طريق العلماء أقرب من تحصيله عن طريق الكتب؛ لأن الذي يحصله عن طريق الكتب يتعب أكثر ويحتاج إلى جهد كبير جداً، ومع ذلك فإنه قد تخفى عليه بعض الأمور كما في القواعد الشرعية التي قعدها أهل العلم والضوابط، فلا بد أن يكون له مرجع من أهل العلم بقدر الإمكان". [مجموع فتاواه: ١٩٧/٢٦]

قال العلامة الفوزان: " إن الذي يخرج عن أقوال الفقهاء المعترين وهو غير مؤهل للاجتهاد المطلق هو الذي يعتبر ضالاً وشاذاً". [الرجوع إلى العلماء من مقاصد الشريعة: ص ٢١]

فأنت ترى معي كيف جعل السلفيون الرجوع إلى العلماء ضرورة لا بد منها؟ ولم يبيحوا الخروج عن مذاهب الفقهاء المعترين إلا للمتأهل للاجتهاد، بل اعتبروا الخروج عن مذاهبهم لغير المتأهلين ضلالاً وشذوذاً، فلو كان امتلاك دواوين السنة كافياً فلماذا أوجبوا الرجوع إلى أهل العلم وأوجبوا سؤالهم على العامة، بل وأوجبوا على العامة اتباع العلماء النقات؟ ألا ترى - يا فضيلة المفتي - كيف دُفِعَتْ إلى قولٍ لا دليل عليه من نقلٍ أو عقلٍ؟!

٣ - لو كان السلفيون يرون أن امتلاك دواوين السنة كافٍ في الحكم على ظاهر النصوص واستنباط الأحكام لم يجعلوا الرجوع إلى العلماء الربانيين والأخذ عنهم من أسباب حفظ الدين، وما جعلوا الطعن في العلماء والاستخفاف بهم من أسباب الفساد في الدين وفي الأرض.

قال الإمام ابن القيم: " وَقَوْلُهُ: (موت الْعَالَم مُصِيبَةٌ لَا تُجْبَر، وَثُلْمَةٌ لَا تُسَد، وَنَجْم طُمَس، وَمَوْت قَبِيلَةٍ أَيْسَرُ مِنْ مَوْتِ عَالَمٍ)، لَمَّا كَانَ صَلَاحُ الْوُجُود بِالْعُلَمَاءِ، وَلَوْلَاهُمْ كَانَ النَّاسُ كَالْبَهَائِمِ، بَلْ أَسْوَأَ حَالًا؛ كَانَ مَوْتُ الْعَالَمِ مُصِيبَةً لَا يُجْبَرُهَا إِلَّا خَلْفَ غَيْرِهِ لَهُ.

وأيضاً؛ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ هُمُ الَّذِينَ يَسُوسُونَ الْعِبَادَ وَالْبِلَادَ وَالْمَمَالِكَ، فَمَوْتُهُمْ فَسَادُ نِظَامِ الْعَالَمِ، وَلِهَذَا لَا يَزَالُ اللَّهُ يَغْرُسُ فِي هَذَا الدِّينِ مِنْهُمْ خَالِفًا عَنْ سَالِفٍ يَحْفَظُ بِهِمْ دِينَهُ وَكِتَابَهُ وَعِبَادَهُ". [مفتاح دار السعادة: ١٨٣/١]

ألا ترى كيف جعل الإمام ابن القيم صلاح الوجود بوجود العلماء، وفساد نظام العالم بموت العلماء؟ هل هناك توقيفٌ للعلماء فوق هذا؟ فلو كان امتلاك دواوين السنة كافياً في استنباط الأحكام لما كان هناك حاجة لوجود العلماء، ولما كان فساد نظام العالم بموت العلماء وإنما يفقد دواوين السنة، فالإمام ابن القيم جعل السلامة بوجود العلماء لا الكتب، أما أنت - يا فضيلة المفتي - فتجعلهم قائلين إن السلامة بوجود الكتب. فهل أنت أعلم بالسلفية من السلفيين أو تتقول عليهم ما تنفّر الناس به عنهم؟ فتكون بذلك وقعت فيما على خصومك أنكرت وهو حقيقة التناقض والاضطراب.

٤ - لو كان السلفيون يرون - كما ادعى فضيلة المفتي - امتلاك دواوين السنة كافياً في الحكم على النصوص واستنباط الأحكام لكان لاستنباط الأحكام عندهم شرط واحد وهو امتلاك دواوين السنة كما يرى فضيلة المفتي، وهو ما يكذبه واقع السلفيين وكتاباتهم وفتاواهم.

قال العلامة ابن سعدي: " جميع المسائل التي تحدث في كل وقت، وسواء حدثت أجناسها أو أفرادها يجب أن تتصور قبل كل شيء.

فإذا عرفت حقيقتها، وشخصت صفاتها، وتصورها الإنسان تصوراً تاماً بذاتها ومقدماتها ونتائجها طبقت على نصوص الشرع وأصوله الكلية؛ فإن الشرع يحل جميع المشكلات: مشكلات الجماعات والأفراد، ويحل المسائل الكلية والجزئية؛ يحلها حلاً مرضياً للعقول الصحيحة والفطر السليمة.

ويشترط أن ينظر فيه البصير من جميع نواحيه وجوانبه الواقعية والشرعية". [الفتاوى: ص ١٩٠ - ١٩١]

فالشيخ يضع لاستنباط الأحكام والحكم على الوقائع النازلة وغير النازلة ثلاثة شروط:

الأول: تصور المسألة تصورًا تامًا بذاتها ومقدماتها ونتائجها.
الثاني: تطبيق النصوص على المسألة بعد تصورها تصورًا تامًا.
الثالث: أن يكون النظر من العالم البصير من جميع الجوانب الواقعية والشرعية.

قال الإمام ابن القيم: " ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم:
أحدهما: فهم الواقع والفقه فيه، واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات، حتى يحيط به علمًا.

والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حُكْم الله الذي حَكَمَ به في كتابه أو على لسان رسوله - صلى الله عليه وسلم - في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر؛ فمن بَدَلَ جَهْدَهُ واستقرَّغُ وسَّعَهُ في ذلك لم يعدم أجرين أو أجرًا؛ فالعالم مَنْ يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله". [إعلام الموقعين: ١٦٥/٢]

فالإمام ابن القيم اشترط لسلامة الفتوى واستنباط الحكم ثلاثة شروط:
الأول: أن يكون الاستدلال والاستنباط من عالم بالشرع كالمفتي.
الثاني: أن يكون لدى المفتي علم بالواقع المسئول عنه مستنبطًا حقيقته من القرائن والعلامات.
الثالث: أن يكون لديه فهم لحكم الله ورسوله في هذا الواقع.

فلو كان السلفيون يعتقدون ما نسبته إليهم فضيلة المفتي فلماذا اشترطوا هذه الشروط لمن يتصدى للإفتاء في مسألة جديدة أو متكررة الوقوع؟ فماذا أنت قائل - يا فضيلة المفتي - بعدما نقلت لك كلام السلفيين في اشتراط شروط صارمة فيمن يتصدر لاستنباط الأحكام، وأن الأمر ليس كما نسبته إليهم؟

بل وحذر السلفيون من خطر شديد دق أبواب العالم الإسلامي هذه الأيام، وهو أنه قد: " تجرأ في هذا الزمان طوائف شتى على النظر في النوازل وإصدار الأحكام فيها، وذلك عندما تصدى للحكم عليها فنام من الناس، ربما حصل عندهم شيء من التصور والإدراك الواقعي لبعض النوازل.

مع أنهم يشهدون على أنفسهم بقلّة بضاعتهم من العلم الشرعي، ولكن إدراكهم للواقع وما اقترن به من معاناة دعاهم أو اضطّرهم إلى أن يصدروا لهذه النوازل أحكامًا بالحل أو الحرمة، ولم يمنعهم من ذلك شهادتهم على أنفسهم بقلّة العلم الشرعي؛ إذ اعتبروا جانب العلم الشرعي في الحكم على نازلة ما من النوازل أمرًا ثانويًا، يغني عنه الوقوف على نص شرعي عام أو فتوى لبعض المعاصرين.

إن هؤلاء المتصدّرين للفتوى دون استجماع لشروطها أخطأوا السبيل بلا ريب؛ حيث إنهم أفتوا بغير علم". [فقه النوازل: ١٦٣/١]

ففي هذا النص السلفي يقرر السلفيون أن الوقوف على نص شرعي عام لا يكفي للتصدر لاستنباط الأحكام، وهو ردّ صريح على دعواك يا فضيلة المفتي، فلا سبيل أمامك إلا الاعتراف بالخطأ في نسبة هذا الكلام إلى السلفيين أو ركوب مطية العناد فتسقط من أعين العلماء والعباد، وأعيذك بالله من هذا لسوء عاقبته يوم المعاد.

المسألة السادسة عشرة: موقف فضيلة المفتي من أدوات الفهم والاستنباط.

قال فضيلة المفتي: " فإنه تقرر أن النبي صلى الله عليه وسلم حينما أنزل الله عليه: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا} [المائدة: ٣] لم يترك لنا نصوص الوحيين فقط بل ترك لنا صلى الله عليه وسلم معهما ما يتعلق بهما من أدوات الفهم والاستنباط بحيث يمكننا أن نحكم على ما يُغاير هذه الفهوم بأنها مخالفة لما جاء به النبي وبلغه عن ربه".

أ - ما قرره فضيلة المفتي هنا من ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لأدوات الفهم والاستنباط مع نصوص الوحيين غير صحيح؛ إذ من المعروف لدى العلماء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: " انتقل إلى الدار الآخرة بعد اكتمال دين الله عز وجل، ملتحقاً بالرفيق الأعلى، وكان صلى الله عليه وسلم قد أدى الأمانة حق الأداء، وبَيَّن للناس ما نُزل إليهم حق البيان...

وما دام الرسول عليه السلام مبيِّناً عن ربه عز وجل، فلا حاجة مع وجوده إلى فقه مدوّن، ولا إلى مناهج لاستنباط هذا الفقه من كتاب الله عز وجل وسنة رسوله...

ثم جاء عصر الصحابة الذين عاصروا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكانوا على صلة وثيقة بما يوحى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلم يكن بهم حاجة إلى منهج، ولا إلى قواعد استنباط مدونة؛ حيث نقاء الفطرة، وسلامة السليقة، ووجود سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أيديهم، وفهمهم لأسرار التشريع من أحوال رسول الله وسنته، كل ذلك أغناهم عن البحث لوضع مناهج لاستنباط الأحكام....

ولا يعني عدم الحاجة إلى ضوابط لديهم أنهم كانوا يصدرن أقوالهم من غير قيد ضابط، بل كانت الضوابط والقيود من صميم سليقتهم وفهمهم". [منهج المتكلمين في استنباط الأحكام الشرعية: ص ٢٣]

ويقرر هذا المعنى ابن خلدون (ت: ٨٠٨هـ) قائلاً: " ثم إنَّ هناك استفادات أخرى خاصّة من تراكيب الكلام وهي استفادة الأحكام الشرعيّة بين المعاني من أدلّتها الخاصّة من تراكيب الكلام وهو الفقه. ولا يكفي فيه معرفة الدلالات الوضعيّة على الإطلاق، بل لا بدّ من معرفة أمور أخرى تتوقّف عليها تلك الدلالات الخاصّة وبها تستفاد الأحكام بحسب ما أصّل أهل الشرع وجهابذة العلم من ذلك وجعلوه قوانين لهذه الاستفادة.

مثل أنّ اللّغة لا تثبت قياساً، والمشتراك لا يراد به معناه معاً، والواو لا تقتضي الترتيب، والعام إذا أخرجت أفراد الخاصّ منه هل يبقى حجة فيما عداها؟ والأمر للوجوب أو النّدب، وللفور أو التراخي، والنّهي يقتضي الفساد أو الصّحّة، والمطلق هل يحمل على المقيد؟ والنّصّ على العلّة كاف في التّعّدّد أم لا؟ وأمثال هذه. فكانت كلّها من قواعد هذا الفنّ. ولكونها من مباحث الدّلالة كانت لغويّة.

ثم إنَّ النّظر في القياس من أعظم قواعد هذا الفنّ لأنّ فيه تحقيق الأصل والفرع فيما يقاس ويماثل من الأحكام وينفتح الوصف الذي يغلب على الظنّ أنّ الحكم علق به في الأصل من تبين أوصاف ذلك المحلّ أو وجود ذلك الوصف في الفرع من غير معارض يمنع من ترتيب الحكم عليه في مسائل أخرى من توابع ذلك كلّها قواعد لهذا الفنّ.

بما أنّ استفادة المعاني من الألفاظ لا يحتاج فيها إلى مزيد ممّا عندهم من الملكة اللّسانيّة. وأمّا القوانين التي يحتاج إليها في استفادة الأحكام خصوصاً فمنهم أخذ معظمها. وأمّا الأسانيد فلم

يكونوا يحتاجون إلى النظر فيها لقرب العصر، وممارسة النقلة وخبرتهم بهم، فلما انقرض السلف وذهب الصدر الأول، وانقلبت العلوم كلها صناعة كما قرّناه من قبل احتاج الفقهاء والمجتهدون إلى تحصيل هذه القوانين والقواعد لاستفادة الأحكام من الأدلة فكتبوها فنا قائما برأسه سموه أصول الفقه. وكان أول من كتب فيه الشافعي رضي الله تعالى عنه". [المقدمة: ٥٧٦/١]

وقول ابن خلدون حكى الرازي الإجماع عليه بقوله: " اتفق الناس على أن أول من صنف في هذا العلم - يعني أصول الفقه - هو الشافعي، وهو الذي رتب أبوابه، وميّز بعض أقسامه من بعض، وشرح مراتبه في الضعف والقوة". [مناقب الشافعي: ص ١٥٣]

بل قال العلامة المحدث الأزهرى المصري أحمد شاکر رحمه الله في مقدمة تحقيقه: (رسالة الشافعي ص ١٣): " وهذا كتاب (الرسالة) أول كتاب ألف في (أصول الفقه) بل هو أول كتاب ألف في (أصول الحديث) أيضا".

وقال رحمه الله: "إن أبواب الكتاب ومسائله، التي عرض الشافعي فيها للكلام على حديث الواحد والحجة فيه، وإلى شروط صحة الحديث وعدالة الرواة، ورد الخبر المرسل والمنقطع، إلى غير ذلك مما يعرف من الفهرس العلمي في آخر الكتاب -: هذه المسائل عندي أدق وأغلى ما كتب العلماء في أصول الحديث، بل إن المتفقه في علوم الحديث يفهم أن ما كتب بعده إنما هو فروع منه، وعالة عليه، وأنه جمع ذلك وصنفه على غير مثال سبق، لله أبوه". [نفس الموضع]

والمسائل الأصولية التي تناولها الإمام الشافعي بالدراسة في (الرسالة):

- ١ - حجية السنة عموماً، وحجية خبر الواحد خصوصاً.
- ٢ - الأخبار (العلم)، الإجماع، القياس، قول الصحابي، الاستحسان.
- ٣ - بيان منزلة السنة من الكتاب، ومنزلة الإجماع والقياس.
- ٤ - الناسخ والمنسوخ.
- ٥ - صفة النهي.
- ٦ - المجلد والمبين والعام والخاص.
- ٧ - الاجتهاد.
- ٨ - ما يجوز من الاختلاف وما لا يجوز.
- ٦ - الأحاديث التي ظاهرها التعارض ووجه التوفيق بينها (العلل في الأحاديث)". [معالم أصول الفقه للجيزاني: ص ٥١]

فهذا يدل أن قوانين الاستنباط وقواعده أول من صاغها هو الإمام الشافعي، ولم يكن السلف بحاجة إلى هذه القوانين لعملهم بها سليقة، فقوانين الاستنباط لم تكن ميراتاً نبوياً كما زعم فضيلة المفتي، وإنما كانت ميراتاً طبيعياً ورثها العرب من بينتهم العربية فصارت لهم سليقة، وهذا مجمع عليه كما سبق.

فأي شيء هذا الذي يقرره فضيلة المفتي؟ ومن أين أتى به؟ وما باله يخالف الإجماع وهو يعيب على السلفيين - زعم - دعواهم إلى مخالفة الأئمة الأربعة؟ فهل هذه خواطر كتبت بعيداً عن قوانين العلم؟ أم ماذا تكون؟

ب - لو سلمنا جدلاً ما قرره فضيلة المفتي من كون النبي صلى الله عليه وسلم ترك لنا أدوات الفهم والاستنباط فهل كان أئمة الحديث كالزهرى والثوري والسفيانين وأحمد والبخاري ومسلم وغيرهم معيّبين عنها فلم يذكروها من جملة ما دونوه من السنن؟

وما بالهم دُونُوا في المصنفات الحديثية كل ما وقفوا عليه من حديث رسول الله بحسب ما وضعوا من الشروط ولم يدُونُوا حرفاً واحداً عن هذه الأدوات التي يحكي عنها فضيلة المفتي؟ أهي غفلة من أئمة الحديث تفتح باباً عظيماً من الشر للطعن فيما رَوَوْه؟ أم جهلوا تلك الأدوات ولم يعرفوها - في حين عرفها فضيلة المفتي - فلم يرووا عنها شيئاً؟

إن ما يسطره فضيلة المفتي يلزم منه الطعن في أئمة الحديث ورواة السنن، ولا أدري شعر بهذا أم لا؟ ولو لم يكن في كلام فضيلة المفتي من الخطأ ومجانبة الصواب إلا هذا لكان كافياً. إن فضيلة المفتي شعر أو لم يشعر يقدم للمستشرقين والحاقدين على الإسلام والسنة مادة للطعن في السنة، ويفتح لهم باباً ليلجوا منه على المسلمين طعناً في السنن وتسفيهاً لأئمة الإسلام!! ولما لا والمستشرقون اعتمدوا في طعوناتهم على بعض ما كتبه علماء الإسلام قاصدين به - أي العلماء - نصرة الدين والحق؟!

ت - سلمنا لك جدلاً أن أدوات الفهم ميراثٌ نبوي ورثته الأمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والإمام الشافعي أول من تكلم فيه وجلاه، فالسلفيون يرون الشافعي واحداً من كبار أئمة المسلمين وعيون الفقهاء تُعقد عليه الخناصر، ويثنون على جميع مؤلفات الشافعي، ومنها يتعلمون، وإياها يعلمون.

فهذا الإمام أحمد بن حنبل: "جلس معه مرة، فجاء أحد إخوانه يعتب عليه أن ترك مجلس ابن عيينة - شيخ الشافعي - ويجلس إلى هذا الاعرابي!

فقال له أحمد: " اسكت، إنك إن فاتك حديث بعلو وجدته بنزول، وإن فاتك عقل هذا أخاف ألا تجده، ما رأيت أحداً أفقه في كتاب الله من هذا الفتى "

وحتى يقول داود بن علي الظاهري الإمام في كتاب مناقب الشافعي: (قال لي إسحق بن راهويه: ذهبت أنا وأحمد بن حنبل إلى الشافعي بمكة فسألته عن أشياء، فوجدته فصيحاً حسن الأدب، فلما فارقه أعلمني جماعة من أهل الفهم بالقرآن أنه كان أعلم الناس في زمانه بمعاني القرآن، وأنه قد أوتي فيه فهماً، فلو كنت عرفت عرفته للزمته.

قال داود: ورأيت يتأسف على ما فاتته منه).

وحتى يقول أحمد بن حنبل: (لولا الشافعي ما عرفنا فقه الحديث).

ويقول أيضاً: (كانت أقضيئت في أيدي أصحاب أبي حنيفة ما تنزع، حتى رأينا الشافعي، فكان أفقه الناس في كتاب الله، وفي سنة رسول الله). [الرسالة: ص ٦]

وعلى هذا الدرب سار السلفيون فهذا العلامة المحدث أحمد شاکر يقول: " وكفى الشافعي مدحا أنه الشافعي، وكفى (الرسالة) تقریظاً أنها تأليف الشافعي، وكفاني فخراً أن أنشر بين الناس علم الشافعي. مع إعلامهم نهيه عن تقليده وتقليد غيره.

ولو جاز لعالم أن يقلد عالماً كان أولى الناس عندي أن يقلد -: الشافعي.

فإنني أعتقد - غير غال ولا مسرف - أن هذا الرجل لم يظهر مثله في علماء الإسلام، في فقه الكتاب والسنة، ونفوذ النظر فيهما ودقة الاستنباط. مع قوة العارضة، ونور البصيرة، والإبداع في إقامة الحجة وإفحام مناظره.

فصيح اللسان، ناصع البيان، في الذروة العليا من البلاغة. تأدب بأدب البادية، وأخذ العلوم والمعارف عن أهل الحضرة، حتى سما عن كل عالم قبله وبعده". [الرسالة: ص ٥]

فالسلفيون أخذون بما قرره الشافعي في الرسالة، بل يرون أن كل من ألف في قواعد الاستنباط عيالٌ على الشافعي. فهم إذن أخذون بأدوات الفهم والاستنباط مستدلين بها معتمدين عليها في الفهم والاستنباط. وهذا يوضحه:

ث - ما كان عليه العلماء الكبار من السلفيين كابن تيمية وابن القيم وغيرهما من دقة الاستنباط وقوة الاستدلال معتمدين في الأصل على نصوص الكتاب والسنة وما قرره الشافعي من قواعد الاستنباط، ومن قرأ ما كتبه ابن تيمية وابن القيم في كتبهما تيقن من هذا بحيث لا يبقى لديه أدنى شك في استعمال السلفيين لقواعد الاستنباط والاستدلال، ولو لم يكن للسلفيين كتاب يدل على أخذهم بقواعد الفهم والاستنباط إلا (إعلام الموقعين) و (زاد المعاد) لابن القيم لكان كافياً في الدلالة على ذلك، كيف ولهم مئات الكتب الدالة على ذلك؟ فإلى الله المشتكى....

قال الشيخ محمد رشيد رضا: " سبق لنا التنويه بكتاب (إعلام الموقعين) والنقل عنه، فأكثر قراء المنار يعرفون قيمته، يعلمون أنه لم يؤلف مثله أحد من المسلمين في حكمة التشريع، ومسائل الاجتهاد والتقليد والفتوى، وما يتعلق بذلك؛ كبيان الرأي الصحيح والفاقد، والقياس الصحيح والفاقد، ومسائل الحيل، وغير ذلك من الفوائد التي لا يستغني عن معرفتها عالم من علماء الإسلام". [مجلة المنار: ٧٨٥/١٢]

وما كتبه المعاصرون عن استدلالات ابن تيمية وابن القيم ومنهجهما الدقيق في الاستنباط لهو أكبر دليل على أخذ السلفيين بقواعد الاستنباط وأدواته، وما أظن هذا خافياً على فضيلة المفتي ولكنها الغربية حتى في صفوف المنتسبين إلى العلم!!

الوجه الرابع: قول فضيلة المفتي: " بل ترك لنا صلى الله عليه وسلم معهما ما يتعلق بهما من أدوات الفهم والاستنباط بحيث يمكننا أن نحكم على ما يُغاير هذه الفهوم بأنها مخالفة لما جاء به النبي وبلغه عن ربه".

أ - فضيلة المفتي يقرر - هنا - أنه قد يقول بعض الناس قولاً مستدلاً عليه ببعض النصوص فنحكم ببطلان ما قال لعلنا أن الشريعة لا يمكن أن تأتي بما قاله هذا العالم أو المستدل، وهذا الذي ذهب إليه فضيلة المفتي صحيح ولكن بالقيود والشروط المرعية:

كأن يكون المستدل لا علم له بالنصوص ولا بطرق الاستدلال الصحيحة.
أو يكون استدلاله بعام قد خصص وهو لا يعلم.

أو استدلاله بمطلق قد قيّد.
أو نفى الحكم عن شيء أثبتته الشريعة في نظيره أو فيما هو أولى منه.
أو أثبت حكماً لشيء نفته الشريعة عن نظيره أو عمن هو أولى منه.

أما أن تُنفى الأحكام التي دلّت عليها النصوص لمجرد دعوى أنها تخالف روح الشريعة أو بعض مقاصدها، والحقيقة أن الأحكام التي دلّت عليها النصوص لا يمكن أن تخالف روح الشريعة ولا مقاصدها كيف وإنما أخذت المقاصد من النصوص كما قال الشاطبي؟ وهذه المواضع التي يُزعم فيها أن الأحكام المأخوذة من النصوص مخالفة لروح الشريعة ومقاصدها لا تخرج عن أحد أمرين:

الأمر الأول: إما أن الأحكام غير ثابتة ولا صحيحة لعلّة خفيت على المستدل.
الأمر الثاني: أو أن المقاصد المخالفة للنصوص هي مقاصد متوهمة ومظنونة ليست مقاصد حقيقية.

وقد ردَّ السلفيون أحكامًا استدللَّ عليها أصحابها ببعض النصوص لكونها مخالفة لمقاصد الشريعة وأصولها التي بُنيت عليها، وأذكر من ذلك مواضع قليلة تثبت للمنصف صدق ما أقول، أما من كان في قلبه هوى فلا حيلة لي معه:

١ - قال شيخ الإسلام: "إِلَّا ابْنَ حَزْمِ الظَّاهِرِيِّ فَإِنَّهُ يُحَرِّمُ السَّفَرَ إِلَى مَسْجِدٍ غَيْرِ الثَّلَاثَةِ إِذَا نَذَرَهُ كَقَوْلِ الْجُمْهُورِ وَإِذَا نَذَرَ السَّفَرَ إِلَى أَثَرٍ مِنْ أَثَارِ الْأَنْبِيَاءِ أَوْ جَبَّ الْوَفَاءَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُولُ بِفَحْوَى الْخُطَابِ وَتَنْبِيهِهِ وَهَذَا هُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ دَاوُدَ فَلَا يَجْعَلُ قَوْلُهُ: {فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ} دَلِيلًا عَلَى النَّهْيِ عَنِ السَّبِّ وَالشَّتْمِ وَالضَّرْبِ، وَلَا نَهْيَهُ عَنْ أَنْ يُبَالَ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يُغْتَسَلُ فِيهِ نَهْيًا عَنْ صَبِّ الْبَوْلِ ثُمَّ الْإِغْتِسَالُ فِيهِ، وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ يَرَوْنَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا مِنْ نَقْصِ الْعَقْلِ وَالْفَهْمِ وَأَنَّهُ مِنْ "بَابِ السَّفْسَاطَةِ" فِي جَحْدِ مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ كَمَا هُوَ مَبْسُوطٌ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ". [مجموع الفتاوى: ٢٥١/٢٧ - ٢٥٢]

٢ - وقال: "فَمَنْ اعْتَقَدَ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ النَّبِيذَ الَّذِي أُرْخِصَ فِيهِ يَكُونُ مُسْكِرًا يَعْنِي مِنْ نَبِيذِ الْعَسَلِ، وَالْقَمْحِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ فَقَالَ: يُبَاحُ أَنْ يُتَنَاوَلَ مِنْهُ مَا لَمْ يُسْكِرْ فَقَدْ أَخْطَأَ. وَأَمَّا جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ فَعَرَفُوا أَنَّ الَّذِي أَبَاحَهُ هُوَ الَّذِي لَا يُسْكِرُ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّحِيحُ فِي النَّصِّ، وَالْقِيَاسِ. وَأَمَّا "النَّصُّ" فَأَلْأَحَادِيثُ الْكَثِيرَةُ فِيهِ. وَأَمَّا "الْقِيَاسُ" فَلِأَنَّ جَمِيعَ الْأَشْرَبَةِ الْمُسْكِرَةِ مُتَسَاوِيَةٌ فِي كَوْنِهَا تُسْكِرُ، وَالْمُفْسَدَةُ الْمَوْجُودَةُ فِي هَذَا مَوْجُودَةٌ فِي هَذَا، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُتِمَاتِلَيْنِ بَلْ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا مِنَ الْعَدْلِ وَالْقِيَاسِ الْجَلِيِّ. فَتَبَيَّنَ أَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ حَرَامٌ، وَالْحَشِيشَةُ الْمُسْكِرَةُ حَرَامٌ". [الفتاوى الكبرى: ٤٢٣/٣ - ٤٢٤]

٣ - وقال رحمه الله: "وَأَمَّا مَسْحُ الْجُورَبِ: نَعَمْ يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجُورَبَيْنِ إِذَا كَانَ يَمْشِي فِيهِمَا، سَوَاءً كَانَتْ مُجَلَّدَةً، أَوْ لَمْ تَكُنْ، فِي أَصَحِّ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ. فِي السُّنَنِ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ عَلَى جُورَبَيْهِ وَنَعْلَيْهِ» وَهَذَا الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ فَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي ذَلِكَ.

فَإِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْجُورَبَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ إِنَّمَا هُوَ كَوْنُ هَذَا مِنْ صُوفٍ وَهَذَا مِنْ جُلُودٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْفَرْقِ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ فِي الشَّرِيعَةِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ جُلُودًا أَوْ قُطْنًا، أَوْ كَتَانًا، أَوْ صُوفًا كَمَا لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ سَوَادِ اللَّبَاسِ فِي الْإِحْرَامِ وَبَيَاضِهِ، وَمَحْظُورُهُ وَمُبَاحُهُ، وَغَايَتُهُ أَنَّ الْجِلْدَ أَبْقَى مِنَ الصُّوفِ فَهَذَا لَا تَأْثِيرَ لَهُ، كَمَا لَا تَأْثِيرَ لِكَوْنِ الْجِلْدِ قَوِيًّا، يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى مَا يَبْقَى وَمَا لَا يَبْقَى.

وَأَيْضًا فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى الْمَسْحِ عَلَى هَذَا، كَالْحَاجَةِ إِلَى الْمَسْحِ عَلَى هَذَا سَوَاءً، وَمَعَ التَّسَاوِيِ فِي الْحِكْمَةِ وَالْحَاجَةِ، يَكُونُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا تَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُتِمَاتِلَيْنِ، وَهَذَا خِلَافُ الْعَدْلِ وَالْإِعْتِبَارِ الصَّحِيحِ، الَّذِي جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِ كُتُبَهُ، وَأَرْسَلَ بِهِ رُسُلَهُ". [الفتاوى الكبرى: ٤١٨/١ - ٤١٩]

٤ - قال العلامة ابن القيم: "وأما أحكامه الأمرية الشرعية فكلُّها هكذا، تجدها مشتملة على التسوية بين المتماثلين، وإلحاق النظير بنظيره، واعتبار الشيء بمثله، والتفريق بين المختلفين، وعدم تسوية أحدهما بالآخر، وشريعته سبحانه مُنْزَهَةٌ أَنْ تَنْتَهِيَ عَنْ شَيْءٍ لِمُفْسَدَةٍ فِيهِ تُبَيِّحُ مَا هُوَ مُشْتَمَلٌ عَلَى تِلْكَ الْمُفْسَدَةِ أَوْ مِثْلِهَا أَوْ أَزِيدَ مِنْهَا، فَمِنْ جَوَازِ ذَلِكَ عَلَى الشَّرِيعَةِ فَمَا عَرَفَهَا حَقَّ مَعْرِفَتِهَا؛ وَلَا قَدَّرَهَا حَقَّ قَدْرِهَا. وَكَيْفَ يُظَلُّ بِالشَّرِيعَةِ أَنَّهَا تَبِيحُ شَيْئًا لِحَاجَةِ الْمَكَلَّفِ إِلَيْهِ وَمُصْلَحَتِهِ، ثُمَّ تَحْرِمُ مَا هُوَ أَحْوَجُ إِلَيْهِ وَالْمُصْلَحَةُ فِي إِبَاحَتِهِ أَظْهَرَ، وَهَذَا مِنْ أُمَحَلِّ الْمَحَالِّ.

ولذلك كان من المستحيل أن يشرع الله ورسوله من الحيل ما يُسْقِطُ به ما أوجبه، أو يبيح به ما حرَّمه، ولَعَنَ فاعله، وأذنه بحربه وحرب رسوله، وشَدَّدَ فيه الوعيد؛ لما تضمنه من المفسدة في

الدنيا والدين، ثم بعد ذلك يسوغ التوصل إليه بأدنى حيلة، ولو أن المريض اعتمد هذا فيما يحميه منه الطبيب ويمنعه منه لكان مُعينًا على نفسه، ساعيًا في ضرره، وُعْدُ سفيهاً مفرطاً.

وقد فطر الله سبحانه عباده على أنَّ حكم النضير حكم نظيره، وحكم الشيء حكم مثله، وعلى إنكار التفريق بين المتماثلين، وعلى إنكار الجمع بين المختلفين، والعقل والميزان الذي أنزله الله شرعاً وقدراً يأبى ذلك". [إعلام الموقعين: ٣٣٠/٢]

أرأيت - يا فضيلة المفتي - كيف ينفي السلفيون بعض الأحكام التي أثبتتها غيرهم مستدلين عليها ببعض النصوص لكونها مخالفة لأصول الشريعة الإسلامية، وما بُنيت عليه من العدل والاعتبار الصحيح؟

فالسلفيون ليسوا قومًا سفهاء يتمسكون بظواهر نصوص في مواضع قد عُلم من أصول الشريعة - وما فيها من العدل والحكمة والاعتبار الصحيح - عدم إرادة الله لها، وهذا الذي تصوّره فضيلة المفتي غير صحيح، ولا أدري كيف قعد فضيلته لهذا الأمر؟!

ب - فضيلة المفتي رمى السلفيين بعدم فهم مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية، وأنهم يتمسكون بظواهر بعض نصوص يعلم من له دراية بأصول الشريعة ومقاصدها عدم إرادة الله لها، ومع كون هذا الكلام باطلاً في نفسه كما بينت، ففضيلة المفتي لم يذكر مثلاً واحداً يبين صدق ما رمى به السلفيين، فالكلام إذن - وللأسف الشديد - مجرد دعوى يقدر عليها كل أحد من عالم أو جاهل، ومثل هذه الدعاوى التي لا دليل عليها لا تستحق السماع فضلاً عن الرد لولا أنها صدرت من رجل منتسب إلى العلم ومتصدر للإفتاء في مجلة سيارة مشهورة، وما كنت أحب أن أتعرض لفضيلته لولا أنه الميثاق الذي أخذه الله على عباده بوجوب البيان والنصح وردّ الباطل.

المسألة السابعة عشر: وجوب تقليد أحد المذاهب الأربعة.

ثم قال فضيلة المفتي: " وذهب كثير من علماء الأصول إلى أن المقلد يجب عليه تقليد إمام مجتهد من الأئمة الذين نقلت مذاهبهم وآراؤهم إلينا محررة وسليمة من الغلط والتحريف، والمقلد عندهم يشمل العامي المحض الذي لا يقدر على النظر والاجتهاد، ويشمل كذلك العالم الذي تعلم بعض علوم الشريعة لكنه لم يبلغ رتبة الاجتهاد وكل منهما يلزمه التقليد.

قال العلامة المرحوم الشيخ محمد حسن بن مخلوف في كتابه [بلوغ السؤل]: (كما أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم المستعدين للاجتهاد ببذل الوسع في النظر في المآخذ الشرعية لتحصيل أحكامه تعالى، أمر القاصرين عن رتبة الاجتهاد من أهل العلم باتباعهم والسعي في تحصيل ما يؤهلهم لبلوغ هذا المنصب الشريف، أو ما هو دونه حسب استعدادهم في العلم والفهم، وأمر العامة الذين ليسوا من أهل العلم بالرجوع إلى العلماء كما قال تعالى: {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [النحل: ٤٣]، أي بحكم النازلة ليخبروكم بما استنبطوه من أدلة الشريعة مقروناً بدليله من قول الله أو قول رسوله أو مجرداً عنه؛ فإن ذكر الدليل من المجتهد أو العالم الموثوق به بالنسبة لمن لم يعلم حكم الله في النازلة غير لازم خصوصاً إذا كان ممن لا يفهم وجه الدلالة كأكثر عامة الأمة)".

وفي هذا الكلام نظر من وجوه:

الوجه الأول: قصر وجوب التقليد - كما يراه فضيلة المفتي - على الأئمة الأربعة وإن قال به بعض العلماء كالجويني وابن الصلاح والحافظ ابن رجب وفضيلة المفتي وغيرهم = خطأ لا يوافق عليه كثير من العلماء، نعم هذه المذاهب أشهر من غيرها، وما نقل منها أكثر مما نُقل من غيرها، ولكن هذا لا يعني أنه يجب تقليدها دون سواها من المذاهب لوجوه منها:

١ - إن ذلك معناه حصر الحق فيها وعدم خروجه عنها، وهذه خاصية الإجماع. قال الشوكاني: " وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ "إِلَى أَنَّ إِجْمَاعَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيَّ وَأَحْمَدَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ لَأَنَّهُمْ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ". [إرشاد الفحول: ٢٣٠/١]

فإذا كان ما اتفق عليه الأئمة الأربعة ليس بحجة فكيف يُجعل ما اختلفوا فيه من مسائل الفقه حجة لا يجوز الخروج عنها بمخالفتهم في مجموع ما اختاروه من الأقوال؟

٢ - الإمام أبو حنيفة الذي تنتسبون إليه يرى جواز الخروج عن أقوال أئمة التابعين التي اختلفوا عليها في بعض المسائل، أما أقوال الصحابة التي اختلفوا عليها فلا يرى جواز الخروج عليها.

قال رحمه الله: " أنى أخذ بكتاب الله إذا وجدته، فلما لم أجده فيه أخذت بسنة رسول الله والآثار الصحاح عنه التي فشت في أيدي الثقات عن الثقات، فإذا لم أجد في كتاب الله ولا سنة رسول الله أخذت بقول أصحابه من شئت وأدع قول من شئت، ثم لا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم، فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي والحسن وابن سيرين وسعيد بن المسيب وعدد رجالا قد اجتهدوا فلي أن أجتهد كما اجتهدوا

وقال: إذا جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الثقات أخذنا به، فإذا جاء عن أصحابه لم نخرج عن أقاويلهم، فإذا جاء عن التابعين زاحمتهم". [أخبار أبي حنيفة: ص ٢٤]

فهذا الإمام أبو حنيفة - رحمه الله - لا يرى جواز الخروج عن أقوال الصحابة في المسائل التي اختلفوا فيها، بينما يرى جواز الخروج عن أقوال أئمة التابعين كالحسن وابن سيرين والشعبي وابن المسيب في المسائل التي اختلفوا فيها، فإذا كان نص أبي حنيفة يجيز الخروج عن أقوال أئمة التابعين في المسائل التي وقع فيها الخلاف فما بالكم لا تجيزون الخروج عن أقوال الأئمة الأربعة؟

ومن الأولى بعدم الخروج عن قوله أئمة التابعين كابن المسيب وابن سيرين والشعبي والحسن أم الأئمة الأربعة؟

ألا ترى - يا فضيلة المفتي - أنك خالفت أبا حنيفة في الوقت الذي تريد الانتصار له؟

٣ - الأئمة الأربعة نهوا عن تقليدهم، وهذا مشهور مستفيض عنهم، وما إخاله يخفى عليك، فما بالك توجب ما حرّمه أئمة الإسلام؟ أليست هذه مخالفة للأئمة في أصل مذهبهم وقاعدته؟ ألا ترى كيف تخالف الأئمة في مسألة من أصول مذهبهم الفقهية في حين تنعى على السلفيين مخالفتهم للأربعة في بعض المسائل الفقهية الفرعية؟

فإن قلت يا دكتور: نحن نتبع الأئمة الأربعة لأنهم من أهل الهدى وأئمة الدين فاتباعنا لهم من سلوك سبيل الهدى الذي أمرنا به، فمقلدوهم على هدى.

قيل لك: لا تكون متبعاً للأئمة حتى تسلك سبيلهم، وسبيلهم الذي أمروا باتباعه هو سبيل الحجة والأخذ بها لا بتقليدهم، فلا يقدر فضيلة المفتي أن ينقل حرفاً واحداً عن الأئمة الأربعة أو من فوقهم يوجبون فيه على الناس اتباعهم، فإيجاب اتباعهم دون غيرهم لم يُنقل عنهم لا أمراً ولا

حُثًّا ولا توجيهاً، إنما المنقول عنهم إيجاب اتباع الدليل، فمن أوجب اتباعهم في كل ما قالوه خالفهم وخالف الدليل بل وخالف العقل، فكيف يكون على هدى ومتبعاً لأئمة المسلمين؟

٤ - ثم يُقال للدكتور: المسائل التي اختلف فيها الأئمة الأربعة على قولين أو أكثر ماذا يصنع العامي أو العالم الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد فيها؟

إن قلت: يختار من هذه الأقوال بالتشهي والهوى فقد خالفت الشرع والعقل جميعاً. ثم من أتباع الأئمة الأربعة من قال ببطلان قولك - وهو وجوب تقليد الأئمة الأربعة دون غيرهم من العلماء والأئمة - كابن عبد البر المالكي وابن تيمية وابن القيم من الحنابلة وغيرهم فلو كان الاختيار بالتشهي والهوى لاخترنا قولهم ورجحناه على قولك وأبطلناه.

وإن قلت: يختار من أقوالهم ما تشهد له أدلة الشرع وترجحه الحجة عاد التقليد والاتباع للحجة لا لأقوالهم، وهذا يبطل قولك، فبطل قولك على التقديرين.

فإن قال فضيلة المفتي: إن هذه الأربعة حُفِظَتْ ونقلت مذاهبهم وآراؤهم إلينا محررة وسليمة من الغلط والتحريف.

قيل لك: " فيا لله العجب، ماتت مذاهب أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم، ومذاهب التابعين، وتابعيهم وسائر أئمة الإسلام، وبطلت جملةً إلا مذاهب أربعة أنفس فقط من بين سائر الأمة والفقهاء؟! وهل قال ذلك أحد من الأئمة أو دعا إليه أو دلت عليه لفظة واحدة من كلامه عليه؟ والذي أوجبه الله تعالى ورسوله على الصحابة والتابعين وتابعيهم هو الذي أوجبه على من بعدهم إلى يوم القيامة لا يختلف الواجب، ولا يتبدل، وإن اختلفت كيفيته أو قدره باختلاف القدرة والعجز والزمان والمكان والحال فذلك أيضاً تابع لما أوجبه الله ورسوله". [إعلام الموقعين: ٢٠٤/٦]

وقال الحافظ ابن عساكر رحمه الله (ت: ٥٧١هـ) في رده على مَنْ حصر المذاهب الصحيحة المعتمدة في الأربعة فقط: " فإن قال بعض الجهال من المبتدعة: لسنا نعرف غير المذاهب الأربعة، فمن أين أتى هذا المذهب الخامس الذي اخترعتموه؟ ولم رضيتم لأنفسكم بالانتساب إلى الأشعري الذي اتبعتموه؟ وهلا اقتنعتم بالانتساب إلى الإمام الألمعي أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي؟ فإنه أولى بالانتساب إليه ممن سواه وأحق بالانتماء إلى مذهبه ممن عداه.

قلنا هذا قول عري عن الصدق، وقائله بعيد عن الحق، فمن ذا الذي حصر المذاهب بالعدد الذي حصرتم؟ ومن يصحح لكم من قولكم ما ذكرتم؟ بل المذاهب أكثرها لا ينحصر بهذا العدد الذي عددتم، ولو كانت منحصرة به لم يحصل لكم بذلك ما قصدتم، وكأنكم لم تسمعوا بمذهب الليث بن سعد المصري، وعثمان بن سليمان البصري، واسحق بن راهويه الخراساني، وداود ابن علي الأصبهاني، وغيرهم من علماء الإسلام الذين اختلفوا في الفتاوى والأحكام لا في أصول الدين المبنية على القطع واليقين.

وليس انقراض أرباب هذه المذاهب التي سمينا يصح لهذا الجاهل هذه المقالة التي عنه حكينا ولسنا نسلم أن أبا الحسن اخترع مذهباً خامساً، وإنما أقام من مذاهب أهل السنة ما صار عند المبتدعة دارساً، وأوضح من أقوال من تقدمه من الأربعة وغيرهم ما غدا ملتبساً، وجدد من معالم الشريعة ما أصبح بتكذيب من اعتدى منطسماً، ولسنا ننتسب بمذهبنا في التوحيد إليه على معنى أنا نقلده فيه ونعتمد عليه ولكننا نوافقه على ما صار إليه من التوحيد لقيام الأدلة على صحته لا لمجرد التقليد". [تبیین كذب المفتری: ٣٥٩ - ٣٦٢]

فهذا رد الحافظ ابن عساكر على من أوجب اتباع أحد مذاهب الأئمة الأربعة دون غيرها من مذاهب أئمة المسلمين، وهذا فيما يظهر في مسائل المعتقد وهي محل اتفاق بين الأئمة في الجملة، فكيف يوجب أحد اتباعهم فيما اختلفوا فيه من الفروع؟

والحافظ ابن عساكر سمى الموجب لاتباع أحد الأئمة الأربعة دون غيرهم في مسائل الاتفاق جاهلاً مبتدعاً، فبماذا يُسمّى من أوجب اتباعهم في مسائل الفروع التي وقع فيها الخلاف؟

وهو يرى قبح التقليد لتبرئته منه، بل يرى أن موافقة الإمام في أصوله لا تعدّ تقليداً له، بل تعدّ اتباعاً له فيما قال من الحق وأخذاً بالحجة، وأنت لا تتبع أحداً من الأئمة الأربعة في أهم أصولهم الفقهية وهو النهي عن التقليد.

الوجه الثاني: قول فضيلة المفتي: " وذهب كثير من علماء الأصول إلى أن المقلد يجب عليه تقليد إمام مجتهد من الأئمة الذين نقلت مذاهبهم وآراؤهم إلينا محررة وسليمة من الغلط والتحريف".

أ - ما قرره فضيلة المفتي هنا من وجوب اتباع المقلدين لأحد الأئمة الأربعة معتبراً إياه قول كثير من الأصوليين حكاة غيره إجماعاً، ويراه البعض فرضاً لا زماً من خرج عنه كان ضالاً مضالاً سالماً سبيل الكفر بالله.

فقال ابن الحاج: " (تَكْمَلَةُ نَقْلِ الْإِمَامِ) فِي الْبُرْهَانِ (إِجْمَاعُ الْمُحَقِّقِينَ عَلَى مَنْعِ الْعَوَامِّ مِنْ تَقْلِيدِ أَغْيَانِ الصَّحَابَةِ بَلْ مِنْ بَعْدِهِمْ) أَيُّ بَلْ قَالَ: بَلْ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَّبِعُوا مَذَاهِبَ الْأَئِمَّةِ (الَّذِينَ سَبَرُوا وَوَضَعُوا وَدَوَّنُوا)؛ لِأَنَّهُمْ أَوْضَحُوا طُرُقَ النَّظَرِ وَهَذَّبُوا الْمَسَائِلَ وَبَيَّنُّوْهَا وَجَمَعُوْهَا بِخِلَافِ مُجْتَهِدِي الصَّحَابَةِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَعْنَتُوا بِتَهْذِيبِ مَسَائِلِ الْاجْتِهَادِ، وَلَمْ يَقَرُّوا لِأَنفُسِهِمْ أَصُولًا تَقِي بِأَحْكَامِ الْحَوَادِثِ كُلِّهَا".

ونقل عن ابن الصلاح أنه: " (مَنْعُ تَقْلِيدِ غَيْرِ) الْأَئِمَّةِ (الْأَرْبَعَةِ) أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيَّ وَأَحْمَدَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - (لِإَنْضِبَاطِ مَذَاهِبِهِمْ وَتَقْيِيدِ) مُطْلَقٍ (مَسَائِلِهِمْ وَتَخْصِيصِ عُمُومِهَا) وَتَحْرِيرِ شُرُوطِهَا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، (وَلَمْ يُدْرَ مِثْلُهُ) أَيُّ هَذَا الشَّيْءِ (فِي غَيْرِهِمْ) مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ (الْآنَ) لِإِنْقِرَاضِ أَتْبَاعِهِمْ). وَحَاصِلُ هَذَا أَنَّهُ امْتَنَعَ تَقْلِيدُ غَيْرِ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ؛ لِتَعَذُّرِ نَقْلِ حَقِيقَةِ مَذَاهِبِهِمْ؛ وَغَدَمِ ثَبُوتِهِ حَقَّ الثَّبُوتِ". [التقرير والتحبير: ٣٥٣/٣ - ٣٥٤]

وقال الصاوي: " وَلَا يَجُوزُ تَقْلِيدُ مَا عَدَا الْمَذَاهِبَ الْأَرْبَعَةَ، وَلَوْ وَافَقَ قَوْلَ الصَّحَابَةِ وَالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَالْآيَةِ، فَالْخَارِجُ عَنِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ ضَالٌّ مُضِلٌّ، وَرُبَّمَا آدَاهُ ذَلِكَ لِلْكَفْرِ". [أضواء البيان: ٢٦٥/٧]

وهذا الكلام لا دليل عليه ولا حجة له؛ إذ إجماع المحققين لا يُعلم ثبوته، ولا يُدري من هم المحققون؟ ومثل هذا الإجماع الذي لا يُعلم طريق ثبوته ولا المراد بأهله المجمعين لا حجة فيه؛ لأنه لا حجة إلا في الإجماع الثابت عن جميع مجتهدي عصر من العصور المنقول بالسند الصحيح، وما عداه فدعوى يدعيها صاحبها كما قال الإمام أحمد.

" ومن قال: إن قول أربعة أو خمسة أو ستة أو سبعة أو عشرة أو اثني عشر معينين أو غير معينين من علماء المسلمين حجة معصومة يجب على الناس اتباعها ويحرم مخالفتها = فقد خالف الكتاب والسنة والإجماع من الصحابة والتابعين وسائر علماء المسلمين الأئمة الأربعة

وغيرهم، فإنهم متفقون على أن مثل هذا ليس بحجة شرعية تفصل النزاع بين المسلمين فيما تنازعوا فيه من أمر دينهم". [الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق: ١٧٥/١]

فإذا أضفت إلى ذلك أنه لا يجوز إحداث قول زائد على ما اختلف عليه الصحابة عند عامة العلماء، فكيف بإحداث قول مخالف لما اتفق عليه الصحابة؛ إذ لم يُنقل عن الصحابة إلزام الخلق بمذهب شخص معين أو أشخاص معينين.

قال شيخ الإسلام: " وإذا اختلفت الصحابة على قولين؛ لم يكن لمن بعدهم إحداث قول ثالث عند عامة العلماء، فإن إحداث قول ثالث كإحداث قول ثان، إذ كان الصواب لا يخرج عن أقوال الصحابة؛ ولهذا قال أحمد بن حنبل: (يلزم من قال: يخرج من أقاويلهم إذا اختلفوا: أن يخرج من أقاويلهم إذا اجتمعوا).

وقال - أيضًا -: (إذا اختلف أصحاب رسول الله عليه السلام تخير من أقاويلهم، ولا يخرج عن قولهم إلى من بعدهم، وهذا قول عامة العلماء، وإنما نازع في ذلك شذوذ". [السابق: ٧٤٩/٢]

والعجيب أن الذي جعله الجويني إجماع المحققين جعل الأمدي قول المحققين على خلافه فقال: " الْعَامِيُّ وَمَنْ لَيْسَ لَهُ أَهْلِيَّةُ الْاجْتِهَادِ، وَإِنْ كَانَ مُحَصِّلًا لِبَعْضِ الْعُلُومِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الْاجْتِهَادِ يُلْزَمُهُ اتِّبَاعُ قَوْلِ الْمُجْتَهِدِينَ وَالْأَخْذُ بِقَتَوَاهُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ". [الإحكام: ٢٢٧/٤]

فلو كان ما ذكره الجويني إجماعًا بحق فكيف جهله الأمدي؟ بل كيف نسب للمحققين خلافه؟ فالأمدي جعل الواجب على العامي والمُحَصِّل لبعض أدوات الاجتهاد اتباع قول المجتهدين دون تقييد بالأنمة الأربعة، بل جعل الأمدي ذلك هو قول المحققين، فهذا مما يدل على ضعف إجماع الجويني رحمه الله، وضعف ما تبناه فضيلة المفتي تبعًا لابن الصلاح - رحمه الله - وغيره.

ودعوى انضباط مذاهبهم وتحريرها ونقلها لا تكفي لإيجاب اتباعهم دون سواهم من علماء الأمة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: " فمعلوم أن الصحابة والتابعين لهم بإحسان يعتد بخلافهم بإجماع المسلمين، ولم تُصنف على مذاهبهم كتب، ولم تصنف على مذاهبهم الكتب كما صنفت على مذاهب الأنمة أو الأربعة أو الخمسة أو الستة أو السبعة، بل صنفت الكتب على مذهب أبي حنيفة ومالك والأوزاعي والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وداود وابن جرير، وكل من هؤلاء له أتباع ولهم مصنفات على مذهبه.

ومعلوم باتفاق المسلمين أن الصحابة الذين هم أجل من هؤلاء يعتد بأقوالهم في الخلاف وإن لم يكونوا كذلك، وكذلك التابعون، وكذلك سائر العلماء مثل: الليث بن سعد وحماد بن سلمة وابن جريج وسفيان بن عيينة وسليمان التيمي وأشعث وغيرهم ". [السابق: ٦٢٨/٢]

فإن لم يكن ما سبق ذكره كافيًا في ردّ دعوى وجوب اتباع المذاهب الأربعة دون سواها، فليُعلم أن من العلماء من منع التقليد مطلقًا إلا لضرورة، وعند الضرورة كل مذاهب العلماء المجتهدين سواء، وهذا لا يمنع أن تكون المذاهب الأربعة أشهر من غيرها وأكثر تحريرًا، بل لا يخرج الحق في عامة الشريعة عنها كما **نسب إلى** شيخ الإسلام، ولكن هذا لا يكفي دليلًا على وجوب اتباعها دون سواها كما سبق.

قال الشوكاني: " ذهب جماعه من أهل العلم إلى أنه - أي التقليد في المسائل الشرعية الفرعية - لا يجوز مطلقاً.

قال القرافي: مذهب مالك، وجمهور العلماء: وجوب الاجتهاد، وإبطال التقليد، وأدعى ابن حزم الإجماع على النهي عن التقليد.

قال: ونقل عن مالك أنه قال: أنا بشرٌ أخطئ وأصيب، فأنظروا في رأيي، فما وافق الكتاب والسنة فخذوا به، وما لم يوافق فأنزكوه، وقال عند موته: وددت أني ضربت بكل مسألة تكلمت فيها برأيي سوطاً، على أنه لا صبر لي على السياط.

قال ابن حزم: فهنا مالك ينهي عن التقليد، وكذلك الشافعي، وأبو حنيفة، وقد روى المزني عن الشافعي في أول "مختصره" أنه لم يزل ينهي عن تقليده، وتقليد غيره. انتهى....

وبهذا تعلم أن المنع من التقليد إن لم يكن إجماعاً، فهو مذهب الجمهور، ويؤيد هذا ما سيأتي في المسألة التي بعد هذه، من حكاية الإجماع على عدم جواز تقليد الأموات، وكذلك ما سيأتي من أن عمل المجتهد برأيه إنما هو رخصة له، عند عدم الدليل، ولا يجوز لغيره أن يعمل به بالإجماع". [إرشاد الفحول: ٢٤٣/٢ - ٢٤٤]

وهذا العلامة ابن الهمام محقق الأحناف وأحد أئمة المذهب الحنفي يقرر أن التزام مذهب معين غير لازم على الصحيح؛ لأن التزامه غير ملزم، إذ لا واجب إلا ما أوجبه الله ورسوله.

قال رحمه الله: " ثم جمهور العلماء على أنه لا يلزم على المقلد التمهيد بمذهب والأخذ برخصه وعزائمه، وقيل في التزام ذلك طاعة لغير النبي صلى الله عليه وسلم في كل أمره ونهيه، وهو خلاف الإجماع". [تيسير التحرير: ٢٤٧/٤]

قال العلامة ولي الله الدهلوي: " ثم - أي ابن رسلان - نقل عن جماعة عظيمة من علماء المذاهب أنهم كانوا يعملون ويفتون بالمذاهب من غير التزام مذهب معين من زمن أصحاب المذاهب إلى زمانه على وجه يقتضي كلامه أن ذلك أمر لم يزل العلماء عليه قديماً وحديثاً حتى صار بمنزلة المتفق عليه فصار سبيل المسلمين الذي لا يصح خلافه". [عقد الجيد: ص ٢٣]

بل كان الغالب على العلماء استعمال السنن والآثار في الفتوى بعيداً عن التقليد أو التقيد بمذهب معين كما نقله المقرئ في قوله: " وكانت إفريقية الغالب عليها السنن والآثار إلى أن قدم عبد الله بن فروع أبو محمد الفارسي بمذهب أبي حنيفة، ثم غلب أسد بن الفرات بن سنان قاضي إفريقية بمذهب أبي حنيفة، ثم لما ولي سحنون بن سعيد التتوخي قضاء إفريقية، بعد ذلك نشر فيهم مذهب مالك وصار القضاء في أصحاب سحنون دولا يتصاولون على الدنيا تصاول الفحول على الشول إلى أن تولى القضاء بها بنو هاشم، وكانوا مالكية، فتوارثوا القضاء كما تتوارث الضياع.

ثم إن المعز بن باديس حمل جميع أهل إفريقية على التمسك بمذهب مالك وترك ما عداه من المذاهب، فرجع أهل إفريقية وأهل الأندلس كلهم إلى مذهب مالك إلى اليوم، رغبة فيما عند السلطان، وحرصاً على طلب الدنيا، إذ كان القضاء والافتاء جميع تلك المدن وسائر القرى لا يكون إلا لمن تسمى بالفقه على مذهب مالك، فاضطرت العامة إلى أحكامهم وفتاواهم، ففشا هذا المذهب هناك فشوا طبق تلك الأقطار.

كما فشا مذهب أبي حنيفة ببلاد المشرق، حيث أن أبا حامد الإسفراييني لما تمكن من الدولة في أيام الخليفة القادر بالله أبي العباس أحمد، قرّر معه استخلاف أبي العباس أحمد بن محمد البارزي الشافعي عن أبي محمد بن الأكفاني الحنفي قاضي بغداد، فأجيب إليه بغير رضى

الأكفانيّ وكتب أبو حامد إلى السلطان محمود بن سبكتكين وأهل خراسان أن الخليفة نقل القضاء عن الحنفية إلى الشافعية، فاشتهر ذلك بخراسان وصار أهل بغداد حزبيين.

وقدم بعد ذلك أبو العلاء صاعد بن محمد قاضي نيسابور ورئيس الحنفية بخراسان، فأثاه الحنفية فثارت بينهم وبين أصحاب أبي حامد فتنة ارتفع أمرها إلى السلطان، فجمع الخليفة القادر الأشراف والقضاة وأخرج إليهم رسالة تتضمن: أن الإسفراييني أدخل على أمير المؤمنين مداخل أوهمه فيها النصح والشفقة والأمانة، وكانت على أصول الدخول والخيانة، فلما تبين له أمره ووضح عنده خبث اعتقاده فيما سأل فيه من تقليد البارزي الحكم بالحضرة من الفساد والفتنة والعدول بأمير المؤمنين عما كان عليه أسلافه من إثارة الحنفية وتقليدهم واستعمالهم، صرف البارزي وأعاد الأمر إلى حقه وأجراه على قديم رسمه، وحمل الحنفيين على ما كانوا عليه من العناية والكرامة والحرمة والإعزاز.

وتقدّم إليهم بأن لا يلقوا أبا حامد ولا يقضوا له حقا ولا يردّوا عليه سلاما، وخلع على أبي محمد الأكفانيّ، وانقطع أبو حامد عن دار الخلافة، وظهر التسخط عليه والانحراف عنه، وذلك في سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة واتصل ببلاد الشام ومصر". [الخطط والآثار: ١٥٠/٤]

فلعلك الآن عرفت - يا فضيلة المفتي - أن السلفيين عندما يدعون الناس إلى الأخذ بالسنن والآثار إنما يدعونهم إلى ما كان عليه سلفهم قبل حدوث المذاهب وانتشارها في الأمة، فالسلفيون لا يدعون إلى بدعة، وليسوا بدعاً من الأمة، بل ما هم عليه قال به خيار الأمة، فتبصّر!!

ولعلك عرفت أن اختلاف المذاهب وتنافس أهلها على القضاء والفتيا سبب فتناً كثيرة للأمة وصلت إلى حد إراقة الدماء بسبب بعض المنتسبين للمذاهب من أهل الأطماع والهوى، فهل تقول بإبطال المذاهب وأنها دعوات هدامة بسبب ما جرى من بعض المنتسبين إليها؟

إن قلت: لا، وأجبت عمّا حدث من هؤلاء المنتسبين إلى المذاهب ببعض الأجوبة، فما كان جواباً لك دفاعاً عن المذاهب فهو جواب لنا دفاعاً عن السلفية، بل نحن أولى بالجواب منك، والإنصاف عزيز، لكن نرجو من فضيلة المفتي أن ينظر بعين الإنصاف فيما أوردناه من حجج جليلة لا يسع المُنصف إلا قبولها، نسأل الله عز وجل التوفيق والسداد!!

وقال الدهلوي رحمه الله: " وَقَالَ النَّوَوِيُّ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الدَّلِيلُ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ - أي العامي - التَّمَذُّبُ بِمَذْهَبٍ بَلْ يَسْتَقْتِي مِنْ شَاءَ لَكِنْ مِنْ غَيْرِ تَلَقُّطٍ لِلرَّخْصِ ". [عقد الجيد: ٢١]

إذا عرفت هذا تبين لك خطأ ما نقله فضيلة المفتي، وأن الواجب على العامي ما ذكره النووي من استفتاء من يصلح للإفتاء من العلماء دون التقيد بمذهب معين؛ لأن الملزمين له بالتقيد بمذهب معين قالوا: " بأنه يجب عليه أن يلزم مذهباً معيناً، واختار في جمع الجوامع أنه يجب ذلك ولا يفعل لمجرد التشهي، بل يختار مذهباً يقلده في كل شيء يعتقده أرجح أو مساوياً لغيره لا مرجوحاً". [السابق: ص ٢١]

وكيف للعامي أن يعرف أنه أرجح أو مساوٍ وهو ليس من أهل النظر والاستدلال؟ فيلزم من يقول ذلك التناقض؛ إذ يوجب عليه الاستدلال وقد فرضه عامياً لا علم له بالأدلة.

قال الآمدي: "الْقَائِلُونَ بِجُوبِ الإِسْتِفْتَاءِ عَلَى الْعَامِيِّ اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ اسْتِفْتَائِهِ لِمَنْ عَرَفَهُ بِالْعِلْمِ وَأَهْلِيَّةِ الاجْتِهَادِ وَالْعَدَالَةِ ". [الإحكام: ٢٣٢/٤]

فالواجب على العامي هو استفتاء العدل المتأهل للاجتهد سواء كان مُتَقِيًا بمذهب من المذاهب الأربعة أم لا، وَفَرَضُ الْمُسْتَفْتَى مجتهدًا ينافي كونه متقيًا بمذهب من المذاهب الأربعة المشهورة.

ومما يؤكد غلط فضيلة المفتي في اشتراطه للتقيد بأحد المذاهب الأربعة أنه لو نزلت بالمسلمين نازلة ليس لها شبه في مذاهب الأربعة فكيف للمتأهل للاجتهد أن يصنع وقد ألزم بالتقيد بالمذاهب الأربعة في الفتوى والتخريج والتفريع؟ أليس في هذا حرجٌ شديدٌ على أهل الفتوى؟ وأليس فيه اتهامٌ للشريعة بأنها غير صالحة لهذا الزمان؟

فإن قال فضيلة المفتي: لا توجد مسألة نازلة مهما تغيّر الزمان والأحوال إلا ولها في مسائل الأئمة شبه بالتخريج أو التفريع.

قيل له: سبحان الله!! أيعظم الله أقوال أربعة من علماء المسلمين ولا يحفظ أقوال من هم أولى بالصواب منهم كالصحابه؟ من عرف قدر الصحابة ومنازلهم في العلوم والفهم لا يُقدم على مثل هذا الكلام الذي فيه نوع استخفاف بعلم الصحابة، بل وقد يكون فيه طعنٌ في حكمة الله، وأنا أعيدك بالله من هذا ولكن هذا لازم قولك!!

ويُقال للدكتور: من المعلوم أن ابن حزم - رحمه الله - من أبعد العلماء عن تقليد أحد من الأئمة الأربعة، ولم يلزم نفسه في فقهه وفتاواه بمذاهبهم، بل كان كثير النقل لمذاهب الصحابة والتابعين بعدهم ولم تعجزه مسألة أن يجد له حكمًا في الكتاب والسنة، وأقواله التي انفرد بها عن الصحابة والأئمة قليلة، بل نادرة والله أعلم.

قال العلامة أبو إسحاق الشاطبي: "الْقُرْآنُ فِيهِ بَيَانُ كُلِّ شَيْءٍ عَلَى ذَلِكَ التَّرْتِيبِ الْمُتَقَدِّمِ؛ فَالْعَالِمُ بِهِ عَلَى التَّحْقِيقِ عَالِمٌ بِجُمْلَةِ الشَّرِيعَةِ، وَلَا يَعْزُزُهُ مِنْهَا شَيْءٌ، وَالْدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أُمُورٌ:

وَمِنْهَا: التَّجَرُّبَةُ وَهُوَ أَنَّهُ لَا أَحَدَ مِنَ الْعُلَمَاءِ لَجَأَ إِلَى الْقُرْآنِ فِي مَسْأَلَةٍ إِلَّا وَجَدَ لَهَا فِيهِ أَصْلًا، وَأَقْرَبَ الطَّوَائِفِ مِنْ إِعْوَاذِ الْمَسَائِلِ النَّازِلَةِ أَهْلُ الظُّوَاهِرِ الَّذِينَ يُنْكَرُونَ الْقِيَاسَ، وَلَمْ يَتَّبِعْ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ عَجَزُوا عَنِ الدَّلِيلِ فِي مَسْأَلَةٍ مِنَ الْمَسَائِلِ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ: "كُلُّ أَبْوَابِ الْفَقْهِ لَيْسَ مِنْهَا بَابٌ إِلَّا وَلَهُ أَصْلٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، نَعْلَمُهُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، حَاشَ الْقَرَاضُ؛ فَمَا وَجَدْنَا لَهُ أَصْلًا فِيهِمَا أَلْبَتَّةَ" إِلَى آخِرِ مَا قَالَ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الْقَرَضَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِجَارَةِ، وَأَصْلُ الْإِجَارَةِ فِي الْقُرْآنِ ثَابِتٌ". [الموافقات: ١٨٤/٤ - ١٨٩]

فأنت ترى ابن حزم يقرر أن كل مسألة من مسائل الفقه لها أصل في الكتاب والسنة إلا مسألة القراض، فأقره الشاطبي على ذلك وبيّن أن القراض له أصل فيهما، فكيف إذا أضفت للقرآن والحديث أقوال الصحابة وفتاواهم؟ فكيف يعجز المجتهد عن الحكم على النازلة ومعه القرآن والسنة وأقوال الصحابة والتابعين؟

فثبت ضعف ما ذهب إليه فضيلة المفتي من وجوب اتباع الأئمة الأربعة دون سواهم على كل حال، والله الحمد.

الوجه الثالث: ما نقله فضيلة المفتي من كلام الشيخ محمد حسنين مخلوف ذكر فيه المستعدين للاجتهد، ولم يشترط أن يفتوهم على مذهب معين من المذاهب الأربعة المعروفة تخريجًا أو

تفريعاً أو نقلاً، وهذا خلاف ما قرره فضيلة المفتي، فكان في نقله عن نقل عنه ردُّ على ما قرره سابقاً، فكيف غاب ذلك عنه؟

المسألة الثامنة عشرة: مآل مذهب السلفيين.

ثم قال فضيلة المفتي: " وقد أدى هذا المسلك من هؤلاء الناس إلى وقوع فتن كثيرة بين عوام الناس؛ فإنهم لم يكتفوا بطرح تقليد الأئمة والمذاهب، ودعوة الناس إلى اتباع الدليل وهي دعوة ظاهرها حسن موافق للشريعة وحقيقتها الزندقة والخروج على مناهج علماء الأئمة الذين - ولعل الصواب: مناهج علماء الأمة التي - تلقاها الخلف عن السلف بالقبول، لكنهم أيضاً أخرجوا المسائل العلمية الدقيقة من قاعات الدرس ومحاضر العلم إلى العوام في الشوارع والمساجد، وأنكروا على الناس كثيراً من عباداتهم، فارتاب الناس في دينهم وشكوا في صحة كثير من معاملاتهم وعباداتهم، واختلجت في نفوسهم رياح الشك والارتياب بعدما كانوا مسلمين لأهل العلم والفضل والاجتهاد، ومع كثرة تتبعنا لهذا المسلك ومحاوله الإمام بمقدماته ومسانله وجدنا أن هذه الفتنة وذلك الخل والانحراف وقع عند هؤلاء القوم في رد كثير من الأحكام الشرعية المستقرة إلى عدة أمور نذكرها فيما يلي إن شاء الله تعالى".

وهذا الكلام فيه نظرٌ من وجوه:

الوجه الأول: ادعاء فضيلة المفتي أن كلام السلفيين سبب فتناً بين صفوف العامة.

فليعلم فضيلة المفتي أن مخالفة الكتاب والسنة من أعظم أسباب وقوع الفتن بين الناس؛ لقوله تعالى: {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} [النور: ٦٣]

قال الحافظ ابن كثير: " وقوله: {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ} أي: عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، سبيله هو ومنهاجه وطريقته وسنته وشريعته، فتوزن الأقوال والأعمال بأقواله وأعماله، فما وافق ذلك قبل، وما خالفه فهو مردود على قائله وفاعله، كأننا ما كان، كما ثبت في الصحيحين وغيرهما، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردّ".

أي: فليحذر وليخش من خالف شريعة الرسول باطناً أو ظاهراً {أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ} أي: في قلوبهم، من كفر أو نفاق أو بدعة، {أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} أي: في الدنيا، بقتل، أو حد، أو حبس، أو نحو ذلك". [تفسير ابن كثير: ٣٥٣٥/٦]

تأمل كيف جعل الله ترك بعض ما أمر به الرسول صلى الله عليه وسلم ومخالفته فيه من أسباب وقوع الفتن؟ ولا يخفى أن هذا شامل لما ذكره الحافظ ابن كثير من فتن تقع في القلوب وفتن تقع بين الناس؛ لأن القلب أمير الجوارح فإذا فسد فسدت، فإذا وقعت الفتن في القلوب ظهر أثرها على الجوارح فوقع بين الناس الشحناء والبغضاء والتعادي والتقاتل. ومما يؤكد ذلك ويوضحه:

قوله تعالى: {وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ} [المائدة: ١٤]

قال شيخ الأزهر الأسبق الدكتور محمد سيد طنطاوي: " وكما أخذنا على بنى إسرائيل الميثاق بأن يعبدوا الله وحده ويطيعوا أنبياءه، ويستجيبيوا لمحمد صلى الله عليه وسلم الذي بشرت به الكتب السماوية، فقد أخذنا- أيضاً- من الذين قالوا إنا نصارى الميثاق بذلك، ولكنهم كان شأنهم

في الكفر ونقض العهود كشأن اليهود، إذ ترك هؤلاء الذين قالوا إنا نصارى قدرا كبيرا، ونصيبا عظيما مما ذكروا به على لسان عيسى عليه السلام- فقد أمرهم بتوحيد الله، وبشرهم بظهور رسول من بعده هو محمد صلى الله عليه وسلم ودعاهم إلى الإيمان به، ولكنهم استحبوا الكفر على الإيمان، فكان دأبهم كدأب بنى إسرائيل في العناد والضلال...

وقوله تعالى: وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ بَيَان لما حدث منهم بعد أخذ الميثاق. أي: أخذنا من الذين قالوا إنا نصارى ميثاقهم على أن يعبدوا الله وحده ويطيعوا أنبياءه ورسله ولكنهم لم يكونوا أوفياء بعهودهم، بل تركوا نصيبا كبيرا مما أمروا بفعله ومما ذكروا به على لسان المسيح عيسى بن مريم. والمراد بالنسيان هنا الترك والإهمال عن تعمد وقصد، لأن الناسي حقيقة لا يؤاخذ الله تعالى...

وقوله: فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ وعيد شديد لهم بسبب تركهم لما أرشدوا إليه، ولما ذكروا به... والمعنى: بسبب ترك هؤلاء الذين قالوا إنا نصارى لما ذكروا به فرقناهم شيعا وأحزابا وجعلنا كل فرقة منهم تعادى الأخرى وتبغضها إلى يوم القيامة". [التفسير الوسيط: ٨٧/٤]

فأنت ترى معي - يا فضيلة المفتي - كيف جعل الدكتور طنطاوي سبب إلقاء العداوة والبغضاء بين الأمم والشعوب = تركهم لما أمرهم الله به من الإيمان والعمل الصالح، فهذه الآية وأمثالها النازلة في شأن أهل الكتاب توافق ما أخبر الله به في شأن مخالفة رسوله، فترك أوامر الأنبياء سبب وقوع الفتن بين الأمم والشعوب، فالكفر والبدع والمعاصي هي السبب الحقيقي لوقوع الفتن بين الأمم والأفراد.

فإن كنت تخاف على أمة أنت مفتيتها الفتن والعداوة والبغضاء - وهذا مما فرض الله عليك وعلى جميع المسلمين - فمن الواجب عليك أن تبدأ بالنهي عن الشرك والكفر وأسبابهما، فتنهى وتحذر من:

- دعوات الاستخفاف بالسنة وتنقيح نصوصها بدعوى عدم موافقتها للعقل.
- دعوات المنافقين وأذئابهم المنادية بتنحية الشريعة وإقصائها عن الحياة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وإداريًا.
- دعوات العلمانية والليبرالية والشيوعية وغيرها من الدعوات التي تقوم على تنحية شريعة الله، ونبذ كتاب الله وراءهم ظهرًا.
- الدعوات التي تنادي بترك تفسير العلماء من السلف ومن بعدهم للقرآن ليفسر القرآن تفسيرًا عصريًا مناسبًا للحضارة والتقدم.
- الدعوات التي تنادي بهجر كلام الأئمة والعلماء في الفقه وشرح الحديث بل والمعتقد، فصنوف المشركين والكفار أمم كالمسلمين سواء بسواء، هذه هي الدعوات التي تنطوي على الزندقة الحقيقية لا ما يدعوا إليه السلفيون.

ومن الواجب عليك أن تنهي بالتحذير من البدع والضلالات مثل:

- اتخاذ القبور مساجد والطواف حول مقبرتيها، واعتقاد أنهم سبب لإجابة الدعوات والحاجات، وربما اعتقد بعضهم أن المقبورين يملكون إجابة الحاجات وتفريج الكربات.
- اتخاذ الرقص في الذكر عبادة وقربة، واعتقاد أن العبد إذا جاع وعطش شاهد الأنوار القدسية وتهيا لرؤية الله تعالى.

- الفكر التكفيري القائم على تبني آراء الخوارج وأقوالهم التي أحيها بعض الكُتَّاب العصريين، ودعوا إليها حتى صار لهم أتباع وأنصار.
- الجماعات المنحرفة الضالة عن الصراط المستقيم التي لا تقتدي بكتاب الله وسنة رسوله إلا فيما وافق أصولها وأهواءها.
- تأسيس العقائد وبنائها على الفكر الفلسفي المنطقي الأرسطي بعيداً عن هدي الكتاب والسنة.

أما الدعوة السلفية فهي دعوة الكتاب والسنة والتمسك بما كان عليه سلف الأمة، ومن خالف الكتاب المستبين والسنة المستفيضة والإجماع المشهور لم يكن سلفياً، وإن انتسب إلى السلف. وهذا لا يعني أن المنتسبين إلى السلفية براءً من كل عيب، بل فيهم:
- المجتهدون المخطئون.
- والعصاة المذنبون.
- والمتبعون للهوى في بعض المسائل والأحكام.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " وإنما جماع الشر تقريط في حق أو تعدٍ إلى باطل، وهو تقصير في السنة أو دخول في البدعة، كترك بعض المأمور وفعل بعض المحظور، أو تكذيب بحق وتصديق بباطل، ولهذا عامة ما يؤتى الناس من هذين الوجهين.
فالمنتسبون إلى أهل الحديث والسنة والجماعة يحصل من بعضهم كما ذكرت تقريط في معرفة النصوص، أو فهم معناها، أو القيام بما تستحقه من الحجة ودفع معارضها فهذا عجز وتقريط في الحق، وقد يحصل منهم دخول في باطل:
إما في بدعة ابتداعها أهل البدع وافقوهم عليها واحتاجوا إلى إثبات لوزامها.
وإما في بدعة ابتدعوها هم لظنهم أنها من تمام السنة، كما أصاب الناس في مسألة كلام الله وغير ذلك من صفاته". [الصفدية: ٢٩٣/١]

فالسلفيون لا يقولون بعصمة كل منتسب إلى السلف من الخطأ، فإن العصمة إنما هي في أصول اعتقاد ومنهج السلف الصالح من الصحابة والتابعين، وأما المنتسبون إلى هذا المنهج من العلماء وغيرهم فليسوا معصومين فكل منهم يؤخذ من قوله ويُرَدِّد يميزان الكتاب والسنة، لكنهم - في جملتهم - يجتهدون في تحري الحق والوصول إليه في مظأنه، ورغم ذلك تصدر من بعضهم الأخطاء التي يردّها علماء آخرون؛ لأن الحق محفوظ، بل قد يشتبه على بعضهم بعض أقوال أهل البدع من الفرق التي خالفت فهم السلف الصالح، فيقول بها ظناً منه أنها لا تخالف فهم السلف، لكن الخطأ فيهم - بلا أدنى ريب - أقل من غيرهم من فرق أهل البدع الذين ضلوا في فهم الكتاب والسنة، ووقعوا في الإحداث المذموم.

قال شيخ الإسلام فيمن يطعن في الحق لوقوع الخطأ من بعض المنتسبين إليه: " وَصَارُوا بِمَنْزِلَةِ مَنْ جَاوَرَ بَعْضَ جُهَالِ الْمُسْلِمِينَ وَفَسَاقِهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ، فَصَارَ يُورَدُ بَعْضُ مَا أُولَئِكَ فِيهِ مِنَ الْجَهْلِ وَالظُّلْمِ، وَيَجْعَلُ ذَلِكَ حُجَّةً عَلَى بُطْلَانِ دِينِ الْمُسْلِمِينَ مُقَدِّراً أَنَّ دِينَ الْمُسْلِمِينَ هُوَ مَا أُولَئِكَ عَلَيْهِ مَعَ كَوْنِهِ هُوَ أَجْهَلُ، وَأَظْلَمُ مِنْهُمْ.

كَمَا يَحْتَاجُ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى عَلَى الْقُدْحِ فِي دِينِ الْمُسْلِمِينَ بِمَا يَجِدُونَ فِي بَعْضِهِمْ مِنَ الْفَوَاحِشِ إِمَّا بِنِكَاحِ التَّحْلِيلِ، وَإِمَّا غَيْرِهِ، وَمَا يَجِدُونَهُ مِنَ الظُّلْمِ، أَوِ الْكُذِبِ، أَوِ الشَّرْكِ، فَإِذَا قُبِلُوا عَلَى وَجْهِ الْإِنْصَافِ وَجَدُوا الْفَوَاحِشَ وَالظُّلْمَ وَالْكَذِبَ وَالشَّرْكَ فِيهِمْ أَضْعَافَ مَا يَجِدُونَهُ فِي الْمُنْتَسِبِينَ إِلَى دِينِ الْإِسْلَامِ، وَإِذَا بَيَّنَّ لَهُمْ حَقِيقَةُ الْإِسْلَامِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ تِلْكَ الْفَوَاحِشِ، وَالظُّلْمِ، وَالْكَذِبِ، وَالشَّرْكِ.

فَأَنَّهُ مَا مِنْ مِلَّةٍ إِلَّا وَقَدْ دَخَلَ فِي بَعْضِ أَهْلِهَا نَوْعٌ مِنَ الشَّرِّ لَكِنَّ الشَّرَّ الَّذِي دَخَلَ فِي غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ أَكْثَرُ مِمَّا دَخَلَ فِي الْمُسْلِمِينَ وَالْخَيْرَ الَّذِي يُوجَدُ فِي الْمُسْلِمِينَ أَكْثَرُ مِمَّا يُوجَدُ فِي غَيْرِهِمْ، وَكَذَلِكَ أَهْلُ السُّنَّةِ فِي الْإِسْلَامِ الْخَيْرُ فِيهِمْ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ، وَالشَّرُّ الَّذِي فِي أَهْلِ الْبِدْعِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي أَهْلِ السُّنَّةِ". [منهاج السنة: ٢١٥/١]

فضيلة المفتي أنكر على السلفيين كونهم لا يراعون ما في الشريعة من المقاصد ويتعلقون بظواهر النصوص، وما في الأشاعرة من إنكار العلل والمصالح التي بُنيت عليها الأحكام أضعاف ما عند السلفيين؛ لأن إنكار العلل والحكم والحسن والقبح الذاتي للأفعال أصل من أصول الأشاعرة عليه بُني مذهبهم، فأين من أخطأ في مسألة تكلم فيها بخلاف ما تضمنته الشريعة من المقاصد ممن إنكار علل الأحكام وغاياتها وحسنها وقبحها أصل في معتقده؟ فهل يستويان يا فضيلة المفتي؟

إن خطأ الأشاعرة في هذا الباب أضعاف مضاعفة لما يقع من بعض المنتسبين للسلفية من خطأ، فلو وُزن الأمر بميزان الحق والعدل فالأولى بالإنكار هم الأشاعرة، فلا تظفر أحدُ بشيء يعيبه على أهل السنة إلا وتجد ما وقع فيه من يمدحهم أو ينتسب إليهم أضعاف ذلك، ثم ما يقع من بعض المنتسبين للسنة أخطاء أفراد، وما يقع من غيرهم أخطاء عن منهج وعقيدة عنها يدافعون، ولها يقعدون ويقررون. فليتدبر أهل الإنصاف ذلك!!

ثم اسمع - أيها المُنصف - إلى وصف ابن القيم - بحق - للأشاعرة: "ومن أعجب العجب أن تسمح نفس بإنكار الحكم والعلل الغائية والمصالح التي تضمنتها هذه الشريعة الكاملة التي هي من أدل الدلائل على صدق من جاء بها، وأنه رسول الله حقاً، ولو لم يأت بمعجزة سواها لكانت كافية شافية فإن ما تضمنته من الحكم والمصالح والغايات الحميدة والعواقب السديدة شاهدة بأن الذي شرعها وأنزلها أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين". [شفاء العليل: ص ٢٠٥]

ثم وصف شيخ الإسلام لهم: "وَمَنْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ لِلْفِعْلِ صِفَاتٌ ذَاتِيَّةٌ لَمْ يَحْسُنْ إِلَّا لِتَعْلُقَ الْأَمْرَ بِهِ وَأَنَّ الْأَحْكَامَ بِمَجَرَّدِ نِسْبَةِ الْخِطَابِ إِلَى الْفِعْلِ فَقَدْ أَنْكَرَ مَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرَائِعُ مِنَ الْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ وَالْمَعْرُوفِ وَالْمُنْكَرِ وَمَا فِي الشَّرِيعَةِ مِنَ الْمُنَاسَبَاتِ بَيْنَ الْأَحْكَامِ وَعِلَلِهَا وَأَنْكَرَ خَاصَّةً الْفُقْهَ فِي الدِّينِ الَّذِي هُوَ مَعْرِفَةُ حِكْمَةِ الشَّرِيعَةِ وَمَقَاصِدِهَا وَمَحَاسِنِهَا". [مجموع الفتاوى: ٣٥٤/١١]

ثم من ادعى على السلفيين أنهم يتبعون الظواهر دون النظر في المقاصد والمعاني فقد كذب عليهم أو جهل بمذهبهم، فهم يجعلون الوقوف مع ظواهر نصوص القرآن دون الأخذ بما جاء في السنة وكلام الصحابة من علامات أهل البدع كالمتكلمين والمعتزلة وأشباههم.

فتجد المتكلمين يأخذون بظاهر القرآن في مثل قوله تعالى: {لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ} [الأنعام: ١٠٣]، فينفون رؤية المؤمنين لله تعالى يوم القيامة أو يثبتون رؤية لا حقيقة لها فيقولون: يرى لا في جهة، ويعرضون عما تواترت به السنة من النصوص في إثبات الرؤية، وما تواتر عن الصحابة في إثبات الرؤية.

فمن الذي يتمسك بالظواهر ويرد بها النصوص، ويضرب الكتاب والسنة ببعضهما ببعض؟ ومن الذي لا يأخذ بمنهاج العلماء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟

وفي هذا المعنى يقول شيخ الإسلام: "ولهذا جعل الاحتجاج بالظواهر مع ترك تفسير النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه طريق أهل البدع". [الإيمان: ص ٣٧٥]

والسلفيون يعيبون على من أخذ بظواهر النصوص دون التفات لحكمة التشريع ومقاصده. وفي هذا المعنى يقول العلامة ابن القيم: "وَمَا مَثَلُ مَنْ وَقَفَ مَعَ الظَّوَاهِرِ وَالْأَلْفَافِ وَلَمْ يُرَاعِ الْمَقَاصِدَ وَالْمَعَانِيَ إِلَّا كَمَثَلِ رَجُلٍ قِيلَ لَهُ: لَا تَسْلَمْ عَلَى صَاحِبِ بَدْعَةٍ، فَقَبَّلَ يَدَهُ وَرَجَلَهُ وَلَمْ يُسَلِّمْ عَلَيْهِ، أَوْ قِيلَ لَهُ: اذْهَبْ فَأَمْلَأْ هَذِهِ الْجَرَّةَ، فَذَهَبَ فَمَلَأَهَا ثُمَّ تَرَكَهَا عَلَى الْحَوْضِ وَقَالَ: لَمْ تَقُلْ ابْتِنِي بِهَا". [إعلام الموقعين: ٩٤/٣]

وقد ذكر بعد هذا الكلام عشرات الأمثلة لأقوال قالها بعض الفقهاء على اختلاف مذاهبهم خالفوا فيها مقاصد الشريعة وحكمتها عائياً ذلك عليهم، ومحذراً من هذا المسلك حتى قال: "قَبَا لِلَّهِ الْعَجَبُ، أَيُّ فَرْقٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بَيْنَ الزَّنَا وَبَيْنَ هَذَا؟ نَعَمْ هَذَا زَنًا بِشُهُودٍ مِنَ الْبَشَرِ وَذَلِكَ زَنًا بِشُهُودٍ مِنَ الْكَاتِبِينَ كَمَا صَرَخَ بِهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقَالُوا: لَا يَزَالَانِ زَانِئِينَ وَإِنْ مَكَّنَا عَشْرِينَ سَنَةً إِذَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يُحَلِّلَهَا، وَالْمَقْصُودُ أَنَّ هَذَا الْمُحَلَّلَ إِذَا قِيلَ لَهُ: هَذَا زَنًا، قَالَ: لَيْسَ بِزَنًا بَلْ نِكَاحٌ، كَمَا أَنَّ الْمُرَابِّيَّ إِذَا قِيلَ لَهُ: هَذَا رَبًّا، قَالَ: بَلْ هُوَ بَيْعٌ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ اسْتَحَلَّ مُحَرَّمًا بِتَغْيِيرِ اسْمِهِ وَصُورَتِهِ". [السابق: ٩٥/٣]

أرأيت - يا فضيلة المفتي - كيف عاب الإمام ابن القيم على الأخذ بالظواهر المخالفة لمقاصد الشريعة وحكمتها حيلة وتلاعباً؟ وكيف أنكر إنكاراً شديداً على الفقهاء المرخصين ذلك على اختلاف مذاهبهم؟

فكيف يُرْمَى السلفيون بهذه التهم جزافاً بلا برهان ولا حجة؟ فالإله المشتكى وهو المستعان!!

الوجه الثاني: قول فضيلة المفتي: "ودعوة الناس إلى اتباع الدليل، وهي دعوة ظاهرها حسن موافق للشريعة وحقيقتها الزندقة والخروج على مناهج علماء الدين الذين تلقاها الخلف عن السلف بالقبول".

أ - اتباع الدليل الذي ينادي به السلفيون هو اتباع مقيد بفهم السلف الصالح من أهل القرون المفضلة.

قال العلامة صالح آل الشيخ: "إذ كانت كل فرقة ضالة من فرق الأمة تستدل لمراداتها ومذاهبها بآيات وأحاديثٍ خلاف فهم السلف لها، وتوسعوا في ذلك حتى كفر بعضهم بعضاً وضربوا كتاب الله بعضه ببعض، كل ذلك بفهمهم للنصوص حسب ما تدعيه كل فرقة، فأصبحت كل الفرق الزائغة تقول: نأخذ بالكتاب والسنة، فالتبس الأمر على ضعيفي النظر قليلي العلم. والمخرج من هذه الدعاوي والأقوال الزائغة هو اتباع نهج خير القرون، فما فهموه من النصوص هو الحق، وما لم يفهموه ولم يعملوا به فليس من الحق، وهكذا تابعوهم بإحسان ممن تلقوا عن الصحابة الكرام رضي الله عنهم أجمعين.

فصار من انتسب إلى منهج هؤلاء الصحابة في فهم الكتاب والسنة، ومن أخذ بما صحت روايته عنهم مرفوعاً إلى النبي، ومن ترك الآراء العقلية والفهم المحدث صار من هذا نهجة وسبيله سلفياً، وصار من لم يكن كذلك خلفياً مبتدعاً". [هذه مفاهيمنا: ص ١٧٤ - ١٧٥].

وقال السرخسي أحد كبار علماء الأحناف: "فأما من طعن في السلف من نفاة القياس لاحتجاجهم بالرأي في الأحكام فكلامه كما قال الله تعالى: {كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا

كذباً؛ لأن الله تعالى أثنى عليهم في غير موضع من كتابه كما قال تعالى: {محمد رسول الله والذين معه} الآية.

ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - وصفهم بأنهم خير الناس فقال: (خير الناس قرني الذين أنا فيهم). والشرية إنما بلغتنا بنقلهم، فمن طعن فيهم فهو ملحد منابذ للإسلام دواؤه السيف إن لم يتب". [أصول السرخسي: ١٣٣/٢-١٣٤].

ولذلك يُقال لكل من اخترع معنى لم يكن عليه الصحابة: "هل وجد هذا المعنى الذي استنبطت في عمل الأولين أو لم يوجد؟

فإن زعم أنه لم يوجد -ولا بد من ذلك-، فيقال له: أفكانوا غافلين عما تنبّهت له أو جاهلين به، أم لا؟ ولا يسعه أن يقول بهذا؛ لأنه فتح لباب الفضيحة على نفسه، وخرق للإجماع.

وإن قال: إنهم كانوا عارفين بماخذ هذه الأدلة، كما كانوا عارفين بماخذ غيرها.

قيل له: فما الذي حال بينهم وبين العمل بمقتضاها على زعمك حتى خالفوها إلى غيرها؟ ما ذاك إلا لأنهم اجتمعوا فيها على الخطأ دونك أيها المتفوّق، والبرهان الشرعي والعادي دال على عكس القضية، فكل ما جاء مخالفاً لما عليه السلف الصالح؛ فهو الضلال بعينه". [المواقفات: ٢٨٤/٣].

فإذا كان السلفيون يقيّدون فهم النصوص بفهم السلف الصالح، وما عمل به السلف عملوا به وما ترك السلف العمل به تركوا العمل به، ووافقهم على هذا علماء الأمة، فهل يصح أن يقال بعد ذلك عن دعوة السلفيين للأخذ بالدليل هي دعوة للخروج على مناهج العلماء؟

الوجه الثالث: قول فضيلة المفتي: "وحقيقتها الزندقة والخروج على مناهج العلماء التي تلقاها الخلف عن السلف بالقبول".

قول فضيلة المفتي إن دعوة السلفيين إلى اتباع الدليل بفهم سلف الأمة ظاهرها حسن موافق للشرية وباطنها الزندقة = هل هذا رمي لهم بالنفاق؟

أو رمي لهم بالجهل الذي بلغ منتهاه حيث تكلموا بكلام لم يفهموا حقيقته التي هي كفر واكتفوا بفهم ظاهره؟

أم رمي لهم بمشابهة الخوارج الذين قالوا كلمة حق أريد بها باطل كما قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه؟

فأي جرح هذا؟ وأي طعن يمكن أن يكون أشد من هذا الطعن؟ إنني أظن أن فضيلة المفتي ما رمى أحدٍ من مخالفيه بمثل ما رمى به السلفيين؟

وإذا كانت دعوة السلفيين ظاهرها حسن موافق للشرية وباطنها زندقة لأنها خروج عن منهج العلماء = فماذا يقول فضيلة المفتي في دعوات إسلام بحيري وإبراهيم عيسى ومن سار على دربهما من المنادين بالخروج عن مناهج العلماء من الأئمة الأربعة وغيرهم ظاهراً وباطناً؟ وهل نالت هذه الدعوات من فضيلة المفتي ما ناله السلفيون؟

يا فضيلة المفتي إن أهل السنة فيهم من الحكمة والعقل في الدعوة ما قد يخفى عليك، فهذا شيخ الإسلام رحمه الله يقول: "قال محمد بن خويز مناد: أهل البدع والهواء عند مالك وأصحابه هم أهل الكلام، فكل متكلم في الإسلام فهو من أهل البدع والهواء أشعرياً كان أو غير أشعري، وذكر ابن خزيمة وغيره أن الإمام أحمد كان يحذر مما ابتدعه عبد الله بن سعيد بن كلاب وعن أصحابه كالحارث وذلك لما علموه في كلامهم من المسائل والدلائل الفاسدة.

وإن كان في كلامهم من الأدلة الصحيحة وموافقة السنة مالا يوجد في كلام عامة الطوائف، فإنهم أقرب طوائف أهل الكلام إلى السنة والجماعة والحديث، وهم يعدون من أهل السنة والجماعة عند النظر إلى مثل المعتزلة والرافضة ونحوهم، بل هم أهل السنة والجماعة في البلاد التي يكون أهل البدع فيها المعتزلة والرافضة ونحوهم". [بيان تلبيس الجهمية: ٥٣٨/٣]

أرأيت هذا الإنصاف يا فضيلة المفتي؟ فشيخ الإسلام مع ذكره للبدع الموجودة لدى الأشاعرة إلا أنه ينصفهم بجعلهم أقرب الطوائف إلى أهل السنة والحديث، بل يجعلهم هم أهل السنة في البلاد التي لا يكون فيها إلا المعتزلة والرافضة. وهذا الإنصاف كُنَّا نودُّ أن نراه منك مع السلفيين، فقد جعلتهم زنادقة كدعاة الخروج عن مناهج السلف الذين سَمَّيْتُ لك بعضهم، فلو سلمنا بوجود الانحراف في منهجهم فلم تُنصفهم في نقدك لهم، ما كنا نرجو لك هذا ولا نتوقعه!!

ثم ما هي هذه المناهج؟ ومن هم العلماء الذين تعنيهم يا دكتور؟ إن كانت مناهج السلف، فقد مرَّ بك كيف يشدد السلفيون على ضرورة الأخذ بما كان عليه السلف معتبرين أنه العصمة من الضلال والزيغ والانحراف. وإن كانت مناهج أخرى فسمِّها لنا لنعرفها ونعرف أصحابها ونحكم عليها بما تستحقه، أما أن تتهم السلفيين بمخالفة العلماء بهذا الإجمال دون بيان فهذا لا يصح منك ولا يليق.

لماذا يلجأ فضيلة المفتي إلى هذا الإجمال في كثير من كلامه؟ ألا يدري فضيلة المفتي أن الإجمال يسبب الحيرة والإشكال؟ أخفى عليه أن كثيراً من الكلام المجمل يشتمل على حقٍ وباطل؛ لذلك يسبب كثيراً من الفتن بين الناس؟

الوجه الرابع: قول فضيلة المفتي: " لكنهم أيضًا أخرجوا المسائل العلمية الدقيقة من قاعات الدرس ومحاضر العلم إلى العوام في الشوارع والمساجد".

أ - السلفيون يحدثون الناس بالكتاب والسنة، وبما نُقل عن السلف والأئمة، ويعلمون أن العلم مراتب ودرجات منه ما لا يصلح بثه في الناس بثًا عامًا، بل يبيث في الخاصة من أهل العلم وطلابه؛ لأن هذا ما دلَّت عليه سنة نبيهم وحال سلفهم، وهم ما سُمُّوا سلفيين إلا لتمسكهم بما كان عليه السلف.

أما السنة: فقد روى البخاري في صحيحه (رقم: ١٢٨) عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُعَاذُ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ قَالَ: يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ. قَالَ: لَنَبِيِّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدِيكَ. قَالَ: يَا مُعَاذُ. قَالَ: لَنَبِيِّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدِيكَ ثَلَاثًا. قَالَ: (مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ).

قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا. قَالَ: إِذَا يَتَكَلَّمُوا. وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَائِمًا.

وبَوَّبَ البخاري على هذا الحديث بقوله: (باب مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَةً أَنْ لَا يَفْهَمُوا).

ثم ذكر أثر علي رضي الله عنه أنه قال: (حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ أَتَحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ). [صحيح البخاري: ٤٤/١]

قال العلامة صالح الفوزان في شرح حديث معاذ: "الحكمة أن العلم لا يوضع إلا في مواضعه، فإذا خيف من إلقاء المسائل على بعض الناس محذور أكبر، فإنهم تُكتم عنهم بعض المسائل من أجل الشفقة بهم، ورحمتهم من الوقوع في المحذور، فإن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمر بكتمان هذا النوع من العلم عن عامة الناس، وأخبر به معاذاً، لأن معاذاً من الجهابذة، ومن خواص العلماء، فدلَّ على أنه يجوز كتمان العلم للمصلحة، إذا كان يترتب على إيضاح بعض المسائل للناس محذور: بأن يفهموا خطأ، أو يَنكَلُوا على ما سمعوا، فإنهم لا يُخبرون بذلك.

وإنما تلقى هذه المسائل على خواص العلماء الذين لا يُخشى منهم الوقوع في المحذور، فأخذ العلماء من هذا الحديث جواز كتمان العلم للمصلحة، وإنما أخبر معاذ رضي الله عنه بهذا الحديث عند وفاته، خشية أن يموت وعنده شيء من الأحاديث لم يبلغه للناس.

كما في حديث عليّ رضي الله عنه: "حدثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله"، يعني: لا يُلقى على كل الناس بعض المسائل التي فيها أمور يخفى عليهم معناها، أو تشوّش عليهم، وإنما يُلقى على الناس ما يفهمونه، ويستفيدون منه، أما نواذر المسائل، وخواص المسائل، فهذه تلقى على طلبة العلم، والمتفقهين المتمكّنين، وهذا من الحكمة ووضع الشيء في موضعه". [إعانة المستفيد: ٥٠/١]

وقال الشيخ العلامة سليمان بن عبد الله: "قوله: "بما يعرفون". أي: بما يفهمون. قال الحافظ: وزاد آدم ابن أبي إياس في كتاب "العلم" له عن عبد الله بن داود عن معروف في آخره: ودعوا ما ينكرون. أي: ما يشتبه عليهم فهمه. قال: وفيه دليل على أن المتشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة. ومثله قول ابن مسعود: "ما أنت محدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة". رواه مسلم. قال: وممن رأى التحديث ببعض دون بعض أحمد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان، ومالك في أحاديث الصفات، وأبو يوسف في "الغرائب"، ومن قبلهم أبو هريرة كما تقدم عنه في الجرايين وأن المراد ما يقع من الفتن، ونحوه عن حذيفة. وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجاج بقصة العرنين، لأنه اتخذها وسيلة إلى ما كان يعتمد منه من المبالغة في سفك الدماء بتأويله الواهي. وضابط ذلك: أن يكون ظاهر الحديث يقوي البدعة، وظاهره في الأصل غير مراد فالإمساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب انتهى.

وما ذكره عن مالك في أحاديث الصفات ما أظنه يثبت عن مالك، وهل في أحاديث الصفات أكثر من آيات الصفات التي في القرآن؟ فهل يقول مالك أو غيره من علماء الإسلام: إن آيات الصفات لا تتلى على العوام، وما زال العلماء قديماً وحديثاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم يقرؤون آيات الصفات، وأحاديثها بحضرة عوام المؤمنين وخواصهم، بل شرط الإيمان هو الإيمان بالله، وصفات كماله التي وصف بها نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فكيف يكتم ذلك عن عوام المؤمنين؟!". [تيسير العزيز الحميد: ص ٤٩٩]

وقال العلامة العثيمين في شرح أثر عليّ رضي الله عنه: "قوله في أثر عليّ رضي الله عنه "حدثوا الناس": أي: كلموهم بالمواعظ وغير المواعظ. قوله: "بما يعرفون": أي: بما يمكن أن يعرفوه وتبلغه عقولهم؛ حتى لا يفتنوا، ولهذا جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: "إنك لن تحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة"، ولهذا كان من الحكمة في الدعوة ألا تباغت الناس بما لا يمكنهم إدراكه، بل تدعوهم رويداً رويداً، حتى تستقر عقولهم.

وليس معنى "بما يعرفون" أي: بما يعرفونه من قبل؛ لأن الذي يعرفونه من قبل يكون التحديث به من تحصيل الحاصل.

قوله: "أتريدون أن يكذب الله ورسوله؟! "، الاستفهام للإنكار: أي: أتريدون إذا حدثتم الناس بما لا يعرفون أن يكذب الله ورسوله، لأنك إذا قلت: قال الله وقال رسوله كذا وكذا، قالوا: هذا كذب؛ إذا كانت عقولهم لا تبلغه، وهم لا يكذبون الله ورسوله، ولكن يكذبونك بحديث تنسبه إلى الله ورسوله، فيكونون مكذابين لله ورسوله، لا مباشرة ولكن بواسطة الناقل.

فإن قيل: هل ندع الحديث بما لا تبلغه عقول الناس، وإن كانوا محتاجين لذلك؟
أجيب: لا ندعه، ولكن نحدثهم بطريق تبلغه عقولهم، وذلك بأن ننقلهم رويًا رويًا؛ حتى يتقبلوا هذا الحديث ويظمنوا إليه، ولا ندع ما لا تبلغه عقولهم ونقول: هذا شيء مستنكر لا نتكلم به".
[القول المفيد: ١٩٣/٢]

فهؤلاء ثلاثة من كبار علماء السلفيين لا يخرجون عن سنة رسول الله عليه السلام وأثار سلفهم من الصحابة، بل هم قائلون بما قال به السلف، ويستعملون الحكمة في الدعوة وبلاغ العلم، ونوادير المسائل وخواص المسائل لا يتحدثون بها إلا في محاضر العلم ومجالسه، لا كما تصورت بأنهم لا حكمة لديهم في الدعوة، ولا يفرقون بين ما يُنقل للعامة وما لا يُنقل، بل يُحدثون بكل ما يسمعون فيسيبون فتناً وفساداً في المجتمع.

وعلومهم وكتبهم ومحاضراتهم شاهدة بأنك مخطئ يا فضيلة المفتي إما عمدًا أو جهلاً، وهو ما لا أحبه لك.

الوجه الخامس: قول فضيلة المفتي: " وأنكروا على الناس كثيرًا من عباداتهم، فارتاب الناس في دينهم وشكوا في صحة كثير من معاملاتهم وعباداتهم، واختلجت في نفوسهم رياح الشك والارتياب بعدما كانوا مسلمين لأهل العلم والفضل والاجتهاد".

أ - العبادات على قسمين:
- قسم مشروع بأصله كالصلوات الخمس، وهذه ما أظن أن فضيلة المفتي يقصد إنكار السلفيين لها؛ لأنه لو قصد ذلك لكان راميًا للسلفيين بالكفر لإنكار معلومًا من الدين بالضرورة، وما أظن عاقلًا يحمل كلامه على ذلك.
وما كان مشروعًا بأصله فلا مانع أن يُنكر بوصفه إذا خالفت صفته الكتاب والسنة، وهذا متواتر منقول عن السلف إنكار ما أحدث الناس من الصفات المخالفة للسنة في العبادات والمعاملات المشروعة بأصلها.

- قسم غير مشروع بأصله في العبادات والمعاملات فهذا لا ريب في وجوب إنكاره على مَنْ وقع فيه، وإنكار هذا أيضًا من هدي السلف.

روى الإمام ابن بطة في [الإبانة الكبرى: ٥٧٣/٢ - ٥٧٤] عن:
" ١ - يزيد بن خمير الرحبي قال: سألت عبد الله بن بسر صاحب النبي صلى الله عليه وسلم: كيف حالنا من حال من كان قبلنا؟
قال: سبحان الله «لو نشروا من القبور ما عرفوكم إلا أن يجذوكم قياما تصلون».

٢ - وعن أنس رضي الله عنه قال: «ما من شيء كنت أعرفه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا قد أصبحت له منكراً، إلا أني أرى شهادتكم هذه ثابتة» قال: فقيل: يا أبا حمزة فالصلاة؟ قال: قد فعل فيها ما رأيتم.

٣ - وعن عثمان بن أبي رواد قال: سمعت الزهري يقول: دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي. قلت: وما يبكيك؟ قال: «ما أعرف شيئاً مما كنا عليه، إلا هذه الصلاة، وقد ضيعت»

٤ - وعن أم الدرداء قالت: دخل أبو الدرداء وهو غضبان. قلت له: ما أغضبك؟ قال: «والله ما أعرف فيهم من أمر محمد صلى الله عليه وسلم، إلا أنهم يصلون جميعاً»

٥ - وعن أبي صالح عن ابن عباس أنه كان يتمثل بهذا البيت:
«فما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعرف».

وقد عقد الإمام ابن عبد البر باباً في كتابه الماتع [جامع بيان العلم وفضله: ١٩٩/٢] سمّاه: (باب في إنكار أهل العلم ما يجدونه من الأهواء والبدع) ذكر فيه جملة من الآثار عن أئمة السلف في إنكار البدع.

فهذه الآثار وأمثالها عن السلف في إنكار ما وقع من البدع والمنكرات في زمانهم سواء في العبادات المشروعة كالصلاة، أو في غير المشروع من العبادات والمعاملات من باب أولى، وقد أنكر السلف ما وقع في زمانهم من البدع إنكاراً شديداً وصل إلى حد قول أنس رضي الله عنه: «ما أعرف شيئاً مما كنا عليه، إلا هذه الصلاة، وقد ضيعت» فماذا يقول فضيلة المفتي في قول أنس رضي الله عنه؟ هل يقول فيه ما قاله في السلفيين أم يلتمس لكلامه مخرجاً صحيحاً؟ وما كان من تأويل للدكتور يبين به كلام أنس رضي الله عنه فهو للسلفيين ولا محيد للدكتور عن ذلك.

وعلق الإمام ابن بطة (ت: ٣٨٧هـ) على هذه الآثار قائلاً: " هذا يا إخواني رحمة الله وإياكم قول أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن بسر، وأنس بن مالك، وأبي الدرداء، وابن عباس، ومن تركت أكثر ممن ذكرت، فيا ليت شعري كيف حال المؤمن في هذا الزمان؟ وأي عيش له مع أهله؟ وهو لو عاد عليلاً لعابن عنده، وفي منزله، وما أعده هو وأهله لليلة والمرض من صنوف البدع ومخالفة السنن، والمضاهاة للفرس والروم وأهل الجاهلية ما لا يجوز له معه عيادة المرضى.

وكذلك إن شهد جنازة، وكذلك إن شهد إملاك رجل مسلم، وكذلك إن شهد له وليمة، وكذلك إن خرج يريد الحج عابن في هذه المواطن ما ينكره ويكرهه ويسوؤه في نفسه وفي المسلمين ويغمه.

فإذا كانت مطالب الحق قد صارت بواطل، ومحاسن المسلمين قد صارت مفاضح، فماذا عسى أن تكون أفعالهم في الأمور التي تطوي عن ذكرها، فإننا لله وإنا إليه راجعون، ما أعظم مصائب المسلمين في الدين، وأقل في ذلك المفكرين!!

أنشدني شيخ من أهل العلم بالبصرة في جامعها:

الطرق شتى وطرق الحق مفردة
لا يطلبون ولا تُبغى مآثرهم
والناس في غفلة عما يراد بهم
غمر الناس يا إخواني البلاء، وانغلقت طرق السلامة والنجاء ومات العلماء والنصحاء وفقد
الأمناء، وصار الناس داء ليس يبريه الدواء. نسأل الله التوفيق للرشاد والعصمة والسداد".
[الإبانة: ٥٧٥/٢]

وروى ابن وضاح عن الإمام شيخ الإسلام عبد الله بن المبارك (ت: ١٨١ هـ) قال: "اعلم أخي
أن الموت اليوم كرامة لكل مسلم لقي الله على السنة؛ فإننا لله وإنا إليه راجعون، فإلى الله نشكو
وحسنتنا، وذهاب الإخوان، وقلة الأعوان، وظهور البدع.

وإلى الله نشكو عظيم ما حلّ بهذه الأمة من ذهاب العلماء أهل السنة، وظهور البدع، وقد
أصبحنا في زمان شديد وهرج عظيم، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم تخوّف علينا ما قد
أضلنا، وما قد أصبحنا فيه، فحذرنا وتقدم إلينا فيه بقول أبي هريرة: قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم: «أنتكم فتن كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل فيها مؤمناً ويمسي كافراً، ويمسي
مؤمناً ويصبح كافراً، يبيع فيها أقوام دينهم بعرض من الدنيا». [البدع: ص ١٥٩]

فإذا كان هذا وصف الإمام ابن المبارك لحال الناس في القرن الثاني، ووصف الإمام ابن بطة
لحال المسلمين في القرن الرابع فكيف الحال في زماننا؟ وإذا وصف أحد السلفيين غربة الدين
والسنة وفشو البدع في الأمة بمثل ما وصف به الإمام ابن المبارك أو ابن بطة هل يُعاب عندك
يا فضيلة المفتي؟

يا فضيلة المفتي إن السلفيين ينكرون ما يرون من البدع والمنكرات والحوادث في الدين، ولأن
الزمان زمان غربة وأهل الحق فيه قلة عظم إنكار السلفيين للبدع والمنكرات، وبسبب فشو
الجهل بالسنن فشت المخالفات والبدع.

فكان الواجب على فضيلة المفتي أن يشكر للسلفيين جهودهم في نشر السنن وإنكار البدع لا أن
يعيب عليهم ويظهرهم بمظهر مثيري الفتن ومحرمي كل مباح ومُبدعي كل قول وفعل، فإلى الله
المشتكى وهو المستعان!!

نعم تقع من بعض المنتسبين إليهم الأخطاء إما إفراطاً أو تفريطاً، ولكن المنهج صحيح سليم،
وما أجمعوا عليه أصابوا فيه، فلو عرفت أخطاء وقعت من بعضهم شككت المسلمين في
عباداتهم ومعاملاتهم فاذكرها لنا لنرى هل أنت محق فيها أو مخطئ؟

أما أن يُلقى الكلام بهذا الإطلاق والتعميم، فهذا جور في الحكم وجهل بقواعد العلم لا يصح
منك، بل ولا يليق بك.

بل ما مثل به فضيلة المفتي في أول مقاله فالحق فيه مع السلفيين كما ذكرت، فكيف تعيب قوماً
بما أصابوا فيه يا فضيلة المفتي؟

ب - أما شك العامة في عباداتهم ومعاملاتهم، فالأصل فيما عليه جماهير المسلمين من العبادات
والمعاملات الصحة حتى يدلّ دليل صحيح بين على بطلان شيء من عبادات الخلق أو
معاملاتهم، والسلفيون لا يُبطلون عبادة أو معاملة إلا بدليل، ومن أبطل منهم عبادة أو معاملة
بغير دليل خطئوه وأنكروا عليه، بل لا يتكلمون في الأحكام الشرعية بالصحة أو الفساد إلا
بالدليل البين؛ لأنهم من أشد الناس تعظيماً للأدلة والنصوص.

قال الإمام ابن باز رحمه الله: " والواجب على أهل العلم - أينما كانوا - : التثبت من الأمور، وخصوصاً ما يتعلق بالأحكام الشرعية، فلا يتكلمون إلا عن علم وبصيرة؛ حتى لا يقولوا على بغير علم، وحتى لا يقولوا على رسول الله بغير علم؛ لأن القول على الله والرسول بغير علم كبيرة من الكبائر.

حتى جعل الله ذلك قرين كبيرة الشرك؛ لما يترتب على ذلك من البلاء العظيم، كما قال الله تعالى: {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ} أي قل يا محمد للناس: {إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ} [الأعراف: ٣٣]

فجاء الكلام على الله بغير علم قرين الشرك، لما يترتب عليه من الخطر العظيم، سواء كان في أسماء الله وصفاته، أو في شرعه ودينه، أو في أعراض الناس، وأخبر الله تعالى في آية أنه من خطوات الشيطان، فيدعوهم إليه، كما في سورة البقرة، قال الله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ} (١٦٨) إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ} [البقرة: ١٦٨ - ١٦٩]

فالشيطان يأمر بكل شر، ومن ذلك القول على الله بغير علم، والإنسان مسئول عن سماعه وبصره وقلبه وعقيدته، قال الله سبحانه وتعالى: {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا} [الإسراء: ٣٦]

فالواجب على أهل العلم: التثبت والتبصر.

وعلى طالب العلم: أن يعتدل، وأن يتحرى الدليل، وأن يتحرى الحق، وأن يسأل أهل العلم فيما أشكل عليه، ولا يدخل في أمور قد يغلط فيها، ويقع فيما يضره ولا ينفعه". [ظاهرة التبديع والتفسيق والتكفير: ٣٠ - ٣١]

فهذا أحد أئمة السلفيين المعاصرين يحذر تحذيراً شديداً من الكلام في الأحكام الشرعية بلا علم ولا تثبت، بل يجعل الكلام في الأحكام الشرعية بلا علم من الكبائر العظيمة المقترنة بالشرك، فهل يتصور أن مثل هؤلاء يتكلمون في الشرع بلا علم ولا بصيرة، بل يتكلمون بجهل وطيش - كما صورهم فضيلة المفتي - حتى ارتاب الناس في دينهم وشكوا في صحة كثير من عباداتهم ومعاملاتهم، فهذا يا دكتور كذبٌ على القوم أو جهلٌ بمذهبهم.

بل إن السلفيين يرون أن: " المؤهلات العالية لا تكفي لتصدُّ الفتوى، وقيادة الشباب ما لم تتحقق في صاحبها تقوى الله والنية الصالحة التي يتمكن معها بمعرفة الحق من الباطل والهدى من الضلال، وهو عنوان السعادة والفلاح. قيل للإمام أحمد: من نسأل بعدك يا أبا عبد الله؟ قال: سلوا عبد الوهاب الوراق. قالوا: ليس عنده من العلم مثل ما عندك؟ قال: إن عبد الوهاب يأكل الحلال، وله نية، ومثله يوفق". [التحذير من التسرع في التكفير: ص ٣٩]

فإن قال فضيلة المفتي: نحن نرى من السلفيين من يتهور ويتكلم في مسائل لا علم له بها، فيترتب عليها فتناً كباراً، فلا بد من التحذير من هذا المنهج المُسبب للفتن.

قيل للدكتور: إن السلفيين أنفسهم حذروا من هذه الأخطاء، ومن هؤلاء المخطئين.

قال العلامة صالح الفوزان: " ومن هنا يجب على المسلمين: مناصحة هؤلاء الذين استطالت ألسنتهم، وأن ينكروا عليهم أشد الإنكار، وأن يأخذوا على أيديهم لعلهم يرجعون إلى الصواب، فتسلم جماعة المسلمين من الإثم والعقاب، فانصحوهم؛ لأن الدين النصيحة؛ ولأن كلامهم أخطر شيء على المسلمين؛ لأنه يفرق شملهم ويضعف جماعتهم". [ظاهرة التبديع والتفسيق والتكفير: ص ٢٧]

ثم يُقال لفضيلة المفتي: ألا تصدر أخطاء وزلات من بعض المنتسبين إلى الأزهر في الفتاوى والأحكام، وهم بين مقل ومستكثر؟
فهل نقول ما قال فضيلة المفتي: إنه يجب مواجهة هذا التيار الأزهري والتحذير من الأزهر ومن المنتسبين إليه؟
أم نقول: إنه يجب التحذير من التصدر للفتوى بغير علم، والتحذير من المتكلمين في الشريعة بلا علم؟

ما أظنك ترضى التحذير من الأزهر برمته لأخطاء وقعت من بعض المنتسبين إليه، فكذلك يجب أن يكون حكمك على السلفيين؛ لأن هو ميزان الحق والعدل الذي يليق بأهل العقل والمروءة فضلاً عن أهل العلم والدين.

ت - أما تصوير فضيلة المفتي أن السلفيين يطعنون في العلماء، ويسعون للفصل بين الأمة وعلمائها، فهذا لا يرضاه عاقل فضلاً عن سلفي.

قال العلامة الفوزان عن الطاعنين في العلماء: " فانصحوهم؛ لأن الدين النصيحة؛ ولأن كلامهم أخطر شيء على المسلمين؛ لأنه يفرق شملهم ويضعف جماعتهم، ويزيد العداوة بينهم، ويذهب الثقة من علماء المسلمين، وضياح الثقة بين الأمة وعلمائها هو هدف الأعداء حتى تضع هذه الثروة العظيمة من العلم

ولذلك يجب على الذين يتتبعون عثرات العلماء: أن يتوبوا إلى الله، ويكفوا عن هذه الخطوات؛ لأنها من خطوات الشيطان". [ظاهرة التبديع والتفسيق والتكفير: ص ٢٧]

وتحذيرات السلفيين من الطعن في العلماء أكثر من أن تُذكر، وأشهر من أن يُعرف بها، كيف وهي كالشمس في رائعة النهار؟ ولكن لله درُّ القائل:
قد تُنكر العين ضوء الشمس من رمد
ويُنكر اللسان طعم الماء من سقم.

ولن أسوق للدكتور طائفة من تحذيرات السلفيين المعاصرين من الطعن في العلماء لشهرة ذلك، وهذا نهاية ما أردت من الرد والبيان لما اشتمله مقال فضيلة المفتي؛ كتنبه نصحاء له وللأمة، وبياناً للحق ونصرة له، محاولاً التزام سبيل العدل والأمانة مبتعداً عن سبيل الجور والخيانة.

فما كان من توفيق فمن الله، وما كان من زلل أو خطأ أو نسيان فمني ومن الشيطان والله وسوله منه بريئان.
والله من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل.

عشية الخميس: الثالث عشر من ربيع الثاني سنة أربعين وأربعمئة وألف من الهجرة.

